الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم
University Of Mostaganem Abdelhamid Ibn Badis
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Faculty of Economic Sciences, Commerce and Management Sciences

أطروحـــــــــة لنيل شهـــــــــادة دكتــوراه ل.م.د
قسم العلـــــــــــــــــــــــــوم الاقتصادية
تخصص علـــــــــــــــــــــــــوم اقتصـــــــــــادية
شعبة اقتصـــــــــــــــــــــــــاد كلي نقدي ومالي

أثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي

ـ حالة الجزائر ـ دراسة قياسية للفترة الممتدة ما بين 1990-2017

مقدمة من طرف الطالبة :
تحت إشراف الدكتور :
هباط صابرينة
بن زيدان ياسين

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم و اللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
أ.د. بابا عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	رئيسا
د. بن زيدان ياسين	أستاذ محاضر ـأـ	جامعة مستغانم	مشرفا، مقررا
د. مواعي بحرية	أستاذة محاضر ـأـ	جامعة مستغانم	ممتحنا
د. مندلي صلاح الدين	أستاذ محاضر ـأـ	جامعة مستغانم	ممتحنا
د. كاتب كريم	أستاذ محاضر ـأـ	جامعة التكوين المتواصل وهران	ممتحنا
د. مزيان محمد توفيق	أستاذ محاضر ـأـ	جامعة غليزان	ممتحنا

السنة الجامعية : 2022/2021

	العنوان	الصفحة
الإهداء والشكر		
قائمة المحتويات		
قائمة الجداول والأشكال		
مقدمة عامة		**أ- ح**
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار المحلي		
تمهيد		01
المبحث الأول	**دراسة الفكر الاقتصادي للاستثمار المحلي**	**02**
المطلب الأول	مفهوم الاستثمار المحلي	02
المطلب الثاني	الاستثمار حسب النظريات الاقتصادية	03
المطلب الثالث	الحوافز الاستثمارية	09
المبحث الثاني	**علاقة الاستثمار المحلي بالمتغيرات الكلية**	**15**
المطلب الأول	علاقة الاستثمار بالبطالة	15
المطلب الثاني	علاقة الاستثمار بالإنتاج	17
المطلب الثالث	علاقة الاستثمار بالصادرات	17
الطلب الرابع	علاقة الاستثمار بالاستهلاك	18
المطلب الخامس	علاقة الاستثمار بالتضخم	18
المبحث الثالث	**الاستثمارات المحلية والأجنبية**	**19**
المطلب الأول	الاستثمارات المحلية	19
المطلب الثاني	الاستثمار الأجنبي	26
المطلب الثالث	مسار الانتقال تأثير بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي	31
خلاصة		33
الفصل الثاني: ماهية النمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار		

تمهيد		35
المبحث الأول	**الإطار النظري للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية**	**36**
المطلب الأول	ماهية النمو الاقتصادي	36
المطلب الثاني	النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي	38
المطلب الثالث	محددات النمو الاقتصادي	49
المبحث الثاني	**تأثير الاستثمار المحلي على التنمية الاقتصادية**	**56**
المطلب الأول	مفهوم التنمية الاقتصادية	56
المطلب الثاني	علاقة الاستثمار المحلي بالجانب الاقتصادي للتنمية	59
المطلب الثالث	علاقة الاستثمار المحلي بالجانب الاجتماعي للتنمية	63
خلاصة		66
الفصل الثالث: واقع الاستثمار المحلي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة الممتدة ما بين 1990-2017		
تمهيد		67
المبحث الأول	**واقع المناخ الاستثماري في الجزائر**	**68**
المطلب الأول	الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر	69
المطلب الثاني	الهيئات المكلفة بتطوير الاستثمار	71
المبحث الثاني	**دراسة تحليلية لواقع الاستثمار في الجزائر**	**79**
المطلب الأول	الاستثمار حسب القطاع	79
المطلب الثاني	الاستثمار حسب النشاط الاقتصادي	83
المطلب الثالث	الاستثمار والتشغيل	92
المطلب الرابع	واقع النمو الاقتصادي الجزائري 1990-2018	94
المبحث الثالث	**عوائق الاستثمار في الجزائر**	**98**

المطلب الأول	العائق التمويلي	99
المطلب الثاني	العوائق الإدارية والاقتصادية	99
المطلب الثالث	عدم الاستقرار الاقتصادي	100
المبحث الرابع	**دراسة قياسية لأثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي حالة الجزائر للفترة الممتدة ما بين 1990- 2017**	**102**
المطلب الأول	الدراسات السابقة	102
المطلب الثاني	محاولة قياس أثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي الجزائري	111
خلاصة الفصل		125
	خاتمة عامة	**129**
قائمة المراجع		**132**
الملخص		

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	تطور الاستثمارات المؤسسات لبعض البلدان الأوروبية من 2002-2015	15
2-1	تطور نسبة البطالة في بعض البلدان الاوروبية من1983-2013	16
3-1	تطور الاستثمارات المحلية في الصين و اليابان و ولايات متحدة الامريكية من 1994-2009	20
4-1	تطور الاستثمارات الاجنبية المباشرة الداخلة حول العالم 1980-2008	27
1-2	تفسير تاثير زيادة كفاءة الثروة البشرية على النمو الاقتصادي ل LUCAS	77
2-2	دور النفقات العمومية في زيادة النمو الاقتصادي	79
1-3	الاستثمارات بمليون دج حسب القطاع 2002-2018	80
2-3	الاستثمارات بمليون دج حسب النشاط 2002-2018	84
3-3	تشغيل حسب القطاع	93
4-3	مناصب الشغل حسب النشاط الاقتصادي	93
5-3	تطور الناتج المحلي الخام للجزائر من 1990-2018	94
6-3	تطور الستثمارات المحلية و الاجنبية المباشرة في الجزائر من 2007-2017	98
7-3	نتائج المتحصل عليها من برنامج EVIEWSاختبار التوزيع	126

	الطبيعي	

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	مكونات النمو الاقتصادي لكل من يابان الصين الهند و اندونيسيا	56
1-3	المؤسسات المنشئة من طرف ansej حسب القطاعات الاقتصادية	57
2-3	حصيلة القروض الممنوحة من طرف ANGEM مند تاسيها الى غاية 2020/09/30	77
3-3	ادناه واقع الاستثمار المحلي و الاجنبي بالجزائر2007 – 2012	79
4 -3	توزيع الاستثمار المحلي حسب النشاطات الاقتصادية 2017-2012	83
5-3	نوع الاستثمار والتشغيل	92
6-3	تطور الاستثمارات المحلية و الاجنبية و الناتج المحلي الخام للجزائر من 2007-2017	97
7-3	البيانات المستخدمة في النموذج	114
8-3	نتائج المتحصل من برنامج EVIEWSالخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج	116

9-3	نتائج المتحصل عليها من برنامج EVIEWSارتباط المتغيرات	**117**
10-3	نتائج المتحصل عليها من برنامج EVIEWS للاختبارات الإحصائية	**118**
11-3	نتائج المتحصل عليها من برنامج EVIEWS لاختبار ارتباط الذاتي للأخطاء اختبار LM	**122**
12-3	نتائج المتحصل عليها من برنامج EVIEWS اختبار ثبات تباين حد الخطأ	**124**

شكر وتقدير

بفضل الله وعونه وبعد جهد ومثابرة تم إنجاز هذا العمل المتواضع الذي أسأل الله عز وجل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم، ونسأله أن يرزقنا الإخلاص فيه، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

في هذا الصدد لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدني من قريب أو بعيد على إتمام هذا البحث وعلى رأسهم الأستاذ المشرف الدكتور بن زيدان ياسين الذي رافقني بتوجيهاته ونصائحه القيمة خلال كل مرحلة من مراحل إنجاز هذا العمل، حفظه الله وأطال في عمره وجزاه عنا خير الجزاء.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الرسالة.

و الى ابي و امي و زوجي الذي طالما شجعوني طول مسار الدراسي ، و إلى كل هؤلاء وإلى كل من لم يسعفني الحظ في ذكر أسمائهم أتقدم لهم بالشكر الجزيل.

هباط صابرينة

إهداء

إلى الذي ترعرعت بين أحضانهما.....إلى الذي أفتخر أن نُسبت إليهما

إلى من وجدت أينما بحثت ومهما قرأت ومهما نسجت أن كل ما قيل فيهما تقصير في حقهما

إلى من كلّلهما الله بالهيبة والوقار ..... إلى من علماني العطاء بدون انتظار

الوالدين الغاليين .....برا وإحسانا.

إلى كل الأهل والأقارب.

إلى كل الأصدقاء والأحباب.

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة مستغانم.

إلى كل من عرفناهم وجمعت بيننا الدنيا، رفقاء الصبا وزملاء الدراسة والعمل

وإلى جميع من أعاننا على انجاز هذا العمل أثاب الله الجميع.

أهدي الجميع ثمرة جهدي.

هباط صابرينة

فهرس المحتويات

إن التأخر الذي تعاني منه البلدان النامية و التذبذبات والتقلبات في وتيرة نموها الاقتصادي راجع إلى اعتمادها على المواد الأولية في صادراتها و خاصة البلدان المصدرة للبترول، والتي حاولت منذ استقلالها تنويع صادراتها دون أن ننسى المشاكل الأمنية و السياسية التي تعيق تقدم هذه الدول، مما جعل ضرورة استخدام الموارد المتاحة برشاد و حسن تدبير بانتهاج سياسة استثمارية حكيمة .فالاستثمار بأنواعه هو عجلة النمو الاقتصادي، حيث يوفر مناصب الشغل مقللا من البطالة التي تعتبر مشكلة اقتصادية تعاني منها جل الدول العالم، و خاصة الدول النامية التي تعاني من نقص في الاستثمارات لانخفاض القدرة التمويلية و المشاكل الأمنية، حيث لا يمكن تحقيق النمو اقتصادي دون استثمارات.

وبالدراسة التي قام بها "FIREBAGH عام 1992 توصل الى إن كل زيادة في الاستثمار المحلي ب1% يترتب عليه زيادة في النمو الاقتصادي بنسبة 0.23% ,وان كل زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر تترتب عليه زيادة في النمو الاقتصادي بنسبة 0.08%"[1] . و حسب هذه الدراسة فان مساهمة الاستثمار المحلي في النمو الاقتصادي له اثر كبير نسبة للاستثمار الأجنبي المباشر . لهذا حاولت الجزائر منذ استقلالها بزيادة الاستثمارات المحلية، حيث تبنت النظام الاشتراكي و قامت الدولة بتخصيص مبالغ ضخمة و استثمارها في الصناعات الثقيلة. لكن و مع سقوط النظام الاشتراكي وانخفاض أسعار البترول و تفاقم المديونية و أعباءها خرجت الجزائر بعبء ثقيل في نهاية الثمانينات حيث أصبح عجز ميزان مدفوعاتها كبيرا ، الشيء الذي أثقل كاهل اقتصادها وأصبحت غير قادرة على تمويل استثماراتها ,و تحقيق الخطط التنموية التي كانت تطمح إليها، وكذا كبحت نموها الاقتصادي طالبة مؤسسة النقد الدولي في أواخر الثمانينات و التسعينات إعادة جدولة ديونها والمساعدة. فرضت هذه الأخيرة شروطا مجحفة فبسقوط الاشتراكية أصبحت كل الدول تتبع الرأسمالية مما أدى إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة و خصخصة المؤسسات العمومية ، لتحقيق مردودية عالية وانتهجت الجزائر سياسة الخصخصة في الالفينيات لتحقيق النمو الاقتصادي و دفع العجلة الاقتصادية، متبعة أيضا عدة سياسات تنموية لدعم الاستثمارات العمومية في مجال تحسين البنى التحتية وتوفير المرافق العمومية، أبرزها مشروع طريق السيار شرق

[1] عبد الكريم بعداش ، (2008/2007) ، **الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري دراسة حالة من خلال الفترة 1996 / 2005** رسالة دكتوراه علوم اقتصادية تخصص نقود و مالية جامعة الجزائر، موقع الكتروني-http://biblio.univ-alger.dz/xtf/data/pdf، شهد يوم 2019/01/12 ص109.

غرب كل هذا لتوفير حياة كريمة للافراد و توفير مناخ ملائم لدعم الاستثمارات الخاصة، حيث ابرز barro 1990 ما مدى أهمية الاستثمارات العمومية في دعم النمو الاقتصادي . ومن جهة أخرى قامت بدعم القطاع الخاص بتبني عدة إجراءات و هيئات لدعم المشاريع الخاصة بتوفير الأموال اللازمة لتجسيدها في ارض الواقع، لكن النتائج المتحصل عليها تبقى بعيدة عن النتائج المرجوة لهذا سوف نقوم بطرح الإشكالية التالية :

ما أثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

وفقا للإشكالية المطروحة سنتطرق للأسئلة الفرعية التالية:

1 - ما طبيعة العلاقة بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي؟

2- كيف يؤثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي ؟

3- هل يمكن صياغة نموذج قياسي لتفسير ما مدى ارتباط الاستثمار المحلي بالنمو الاقتصادي ؟

فرضيات الدراسة: نظرا للإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية المتطرق لها سوف نقوم بوضع الفرضيات التالية:

1- توجد علاقة وطيدة بين الاستثمار المحلي و تحقيق النمو الاقتصادي.

2- يؤثر الاستثمار المحلي إيجابا في تحقيق النمو الاقتصادي.

4- يمكن صياغة نموذج قياسي تفسيري للعلاقة التي تربط بين الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في توضيح أهمية الاستثمار في الحياة الاقتصادية و تحقيق النمو و التنمية الاقتصادية. فالعالم المتقدم و كل البلدان التي لحقت بالركب و عرفت نموا اقتصاديا و تقدما، يعدما كانت تعاني من تخلف، عرفت ارتفاعا في مستوى الاستثمارات من دول شرق أسيا و دول أمريكا اللاتينية. فالمنعرج الاقتصادي و السياسي الذي عرفته الجزائر في التسعينات، بعد سقوط النظام الاشتراكي و الحالة المزرية التي عرفها الاقتصاد آنذاك من ارتفاع المديونية الخارجية، و انخفاض أسعار البترول و تفشي ظاهرة البطالة و الفقر و تزايد في نسبة التضخم ، مما أدى إلى تبني نظام السوق و دعم القطاع الخاص بتحفيز الاستثمارات الخاصة بتوفير أموال اللازمة لتجسيد مشاريع الخاصة في ارض الواقع حيث يمكن حصر أهمية البحث في النقاط التالية :

- التطرق للاستثمار و تبيان أهميته لتحقيق النمو الاقتصادي،و توفير مناصب الشغل و زيادة إيرادات الحكومية.
- إن توجه الجزائر إلى اقتصاد السوق جعلها تفتح المجال للاستثمارات الخاصة مما أدى إلى ظهور دورها الفعال في الاقتصاد .
- يطمح هذا العمل إلى تبيان أن النمو الاقتصادي لا يمكن تحقيقه دون استثمارات مهما كان نوعها .

أهداف الدراسة:

إن الأهداف المرجوة من هذا العمل تتمثل فيما يلي :

- التطرق إلى جميع أشكال الاستثمارات و دورها في الاقتصاد .
- تبيان العلاقة المتواجدة ما بين الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي .
- تحديد المناخ الاستثماري الملائم الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمارات المحلية، و بالتالي زيادة النمو الاقتصادي .
- التطرق إلى القوانين الاستثمارية التي تبنتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا .
- بناء نموذج قياسي يشرح دور الاستثمارات المحلية و دورها في تحقيق النمو الاقتصادي .

أسباب اختيار الموضوع :

في مسعى لتوضيح الأهمية المتزايدة للاستثمار المحلي واعتباره مدخلا للتنويع الاقتصادي في الجزائر في الوقت الراهن، فان اختيارنا لهذا الموضوع جاء لإعطاء الضوء أكثر حول الاستثمار وخاصة المحلي الذي أصبح يشكل العجلة المحركة لأي اقتصاد، فهو يعتبر العمود الفقري لجل الاقتصاديات، مهما كان شكله و نوعه وخاصة الاستثمار المحلي، حيث هذا النوع من الاستثمارات لا يتم فيه تسريب الأموال المستثمرة و الأرباح المحققة إلى الخارج .و يقوم أيضا بتوفير مناصب الشغل لليد العاملة و ما ينتج عنها من أثار ايجابية على المجتمع من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية و كذا تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع والانتعاش الاقتصادي للبلد، و ما ينجم عنه من موارد مالية للدولة حيث تقوم هذه الأخيرة بتوفير المرافق العمومية وزيادة البنى التحتية .

الحدود المكانية و الزمنية:

يعتبر نطاق الدراسة محددا هاما لنجاح دراسة و تحليل ظروف تحقيق النمو الاقتصادي من جلال الاستثمار المحلي. وعليه فقد تم التركيز على الدراسة التحليلية و القياسية على الجزائر خلال الفترة 1995-2017 في مدى تطور الاستثمار المحلي الجزائري و تأثيره على النمو الاقتصادي.

حيث سنعتمد في هذا العمل على دراسة تحليلية، إحصائية و قياسية لدراسة دور الاستثمار المحلي في النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة ما بين 1990-2017، و استخدام الدراسة القياسية لتحديد طبيعة العلاقة استنادا إلى البحوث الأكاديمية و الإحصائية ذات العلاقة بالموضوع.

الدراسات السابقة:

1-Sayef Bakari, The Impact of Domestic Investment on Economic Growth : New Residence from Malaysia »

يتمحور هذا البحث الى دراسة العلاقة ما بين الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي الماليزي ،بدراسة قياسية من 1960-2015 حيث توصلت الى تواجد علاقة موجبة بين الاستثمار المحلي و التصدير و العمل، وبين النمو الاقتصادي على المدى الطويل ،أما على المدى القصير أثبتت الدراسة القياسية انه لا يوجد علاقة ما بين الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي.

2- Tawiri Nacer, Domestic Investment as a Drive of Economic Growth in Libya

تهدف هذه الدراسات الى إيجاد ما مدى تأثير الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي الليبي ،و هل يمكن اعتباره محدد للنمو الاقتصادي بالاعتماد على دراسة قياسية للاقتصاد الليبي من (1962-2008) ، باستخدام معادلة cobb-donglass لدراسة العلاقة البينة ما بين النمو الاقتصادي ،و بين العمل و الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي على المدى الطويل و القصير ،و توجد مرونة ما بين الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي لهذا أعلنت الحكومة الليبية دعم الاستثمارات لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

3- رحالي بلقاسم اب بوعايدية سمير:اثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة ما بين 1990-2016، حيث اعتمد على هذه الدراسة على الانحدار المخطئ متعدد لإثبات ما مدى تأثير الاستثمار العمومي بحل النمو الاقتصادي بدراسة المدخلات التالية :

الاستثمار العمومي و الاستثمار الخاص و العمالة و تأثيرها على النمو الاقتصادي عكس الاستثمار الخاص، الذي اثبتتت هذه الدراسة انه ليس له تأثير على النمو الاقتصادي حيث يعتبر قطاع حديث النشأة.

4- Kukur Garda, Ph.D. Impact the Domestic Investment in Economic Growth of Nigeria 1980-2010.

تتمحور هذه الدراسة حول العلاقة الموجودة ما بين الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي ،بدراسة قياسية للاقتصاد النيجيري ما بين 1980-2010 بدراسة التغيرات التالية :
الاستثمار المحلي الصادرات و النمو الاقتصادي، و دراسة علاقة سببية للأدرج حيث توصلت الدراسة الى ان هناك علاقة طردية ما بين الاستثمار المحلي و الصادرات من جهة ،و النمو الاقتصادي من جهة اخرى على المدى الطويل و القصير.

خطة و هيكل الدراسة:

وفقا للإشكالية المطروحة والفرضيات الموضوعة و الأهداف المرجوة ،و إتباعا لضوابط منهجية البحث العلمي المتعارف عليها في الدراسات التطبيقية، سنقوم بتقسيم هذا العمل الى ثلاث فصول بانتهاج المنهج التحليلي و الوصفي، لسرد مختلف التعريفات و المفاهيم المفسرة للاستثمار و النمو الاقتصادي و العلاقة المتبادلة بينهم، و إعطاء فكرة حول واقع الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي في الجزائر و المنهج القياسي في الأخير لدراسة العلاقة بين الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي ، حيث ستعتمد الدراسة الى تقسيم البحث على الشكل التالي :

الفصل الأول : سنتطرق إلى المفاهيم الأساسية للاستثمار و أشكاله . أما **الفصل الثاني:** سيدرس علاقة الاستثمار المحلي بالنمو الاقتصادي و التطرق للنظريات المفسرة للنمو الاقتصادي و علاقته بالاستثمار . في حين **الفصل الثالث** يتمحور بدراسة واقع الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي الجزائري للفترة المذكورة، والجهود المبذولة لتوفير مناخ استثماري ملائم ثم بناء النموذج القياسي الذي يشرح علاقة الاستثمار المحلي بالنمو الاقتصادي الجزائري للفترة الممتدة مابين 1990-2017.

تمهيد:

يعتبر الاستثمار العمود الفقري والركيزة الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، لذا تسعى الدول وخاصة الدول النامية بتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، حسب السياسة التي تتبناها الحكومة بتدعيم الاستثمارات وتقديم لها التحفيزات المختلفة لما لها من اثر ايجابي على الاقتصاد من زيادة في الإنتاج وامتصاص البطالة و زيادة الصادرات، و بالتالي توفير العملة الصعبة . كما تلجا الحكومات إلى وضع تسهيلات للشركات المتعددة الجنسيات بجذبها للاستثمار في البلد المضيف، لسد الفجوة الادخارية التي تعاني منها معظم الدول النامية، فهي بديل للمديونية كما تقوم أيضا بوضع تسهيلات للاستثمارات المحلية بتشجيعها وتوفير التمويل اللازم لها، لما يوفره هذا النوع من الاستثمارات من سيولة لعدم تحويل الأرباح المحققة للخارج مما يكون له اثر كبير على النمو الاقتصادي ، حيث سندرس في هذا الفصل عن الاستثمار كالتالي:

- **المبحث الأول : دراسة الفكر الاقتصادي للاستثمار المحلي**
- **المبحث الثاني: علاقة الاستثمارات المحلية بالمتغيرات الكلية**
- **المبحث الثالث: الاستثمارات المحلية و الأجنبية.**

المبحث الأول : دراسة الفكر الاقتصادي للاستثمار المحلي

سنتناول في هذا المبحث خصائص الاستثمار المحلي و النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسيره، كما تناولنا أهم محفزات الاستثمار المحلي .

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار المحلي

لقد تعددت واختلفت المفاهيم من باحث لآخر حول الاستثمار المحلي ومن بين أهم هذه التعاريف يمكن أن نميز ما يلي:

- إن الاستثمار هو استخدام المدخرات في تكوين طاقات إنتاجية جديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على استثمارات القديمة وصيانتها[1]. وبالتالي ومن خلال هذا التعريف يتبين لنا أن هناك علاقة وطيدة بين الادخار ، الإنفاق الاستثماري و الاستهلاك . فالادخار يعتبر منبع تمويلي للاستثمار أما المواد المنتجة فموجهة للاستهلاك.
- أما من المنظور المحاسبي فهو كل مقتنيات المؤسسة المستخدمة في العملية الإنتاجية، عمرها يفوق الدورة الإنتاجية[2]، ويتم تصنيفها بصنف الثاني حسب مخطط المحاسبة الوطنية جهة الأصول[3] . حيث تمثل تكوين رأس المال الثابت في المحاسبة العامة، والاستثمارات المعنوية كبراءة الاختراع، والاستثمارات المالية الشاملة لكل الأوراق المالية، فالاستثمار هو التعامل بالأموال للحصول على أرباح عند رجال الأعمال.
- كما ينحصر الاستثمار في ثلاث مفاهيم اقتصادية " التضحية ، الحرمان ، والانتظار " حيث يتم التضحية بمبلغ مالي حاليا ٍ للحصول على عائد مستقبلي حسب " لمبرت " " LAMBERT" " الاستثمار: هو شراء أو تصنيع سلع وسيطية أو آلات"[4] ، و حسب الأستاذ قيتون " Gutton" " الاستثمار**:** هو زيادة طاقة الآلات الموجودة، وهو تحسين المستقبل تضحية بالحاضر أي الاختيار بين الحاضر والمستقبل"[1]، فهو يشمل عدة أوجه إما في الأوراق المالية او شهادات الإيداع وصناديق التوفير وحتى الاستثمارات الحقيقية، فهو يسمح للمستثمر بحماية ثروته من المخاطر الاقتصادية و تدني قيمتها بمرور الزمن، وهو يعتبر العنصر الأساسي لتحقيق النمو الاقتصادي[2] والرفاهية للمجتمع وانتعاش الاقتصاد، حسب ما قاله " فرانس **:** فهو توظيف الأموال لفترة زمنية محددة بهدف الحصول على

1منصوري الزين، (2013) ، تشجيع استثمار و أثره على التنمية الاقتصادية ، طبعة الأولى ،الاردن ، دار النشر الراية للنشر و التوزيع ،ص: 17 .

[2]عبد القادر بابا ، (2010) ،**دراسات الجدوى و تقييم المشروعات** ، الجزائر، ديوان مطبوعات الجامعية وهران ، ص: 58.

[3]– JEAN OLIVIER HARAULT,(2006), **analyse macro économique ,** paris ,campus la découverte, p329.

[4] MILOND BON BAKER, Instamment et stratèges de développement office publication universitaires Alger N° d'édition 2471-88 p 15.

[1] محمد الحناوي،(2006)، نهال فريد مصطفى، **مبادئ أساسيات الاستثمار** ،القاهرة ، المكتب الجامعي الحديث ، ص: 2.

[2] منصوري أمين ، (2013) ، **تشجيع استثمار و أثره على التنمية الاقتصادية** ، عمان ، الراية لنشر ،ص: 16.

تدفقات نقدية مستقبلية ¸ تعوض القيمة الحالية للأموال ومخاطر التضخم و التدفقات[3]. " ومن هنا نقول: أن الاستثمار هو توظيف الأموال بهدف تحقيق عائد مستقبلي قد يكون مادي أو غير مادي[5].

- أما الاستثمار من منظور الدخل القومي[4] فهو المطروحات المتمثلة في المباني واقتناء معدات جديدة والتغيير في المخزون خلال مدة زمنية معينة.

وبالتالي وحسب كل التعاريف السابقة فالاستثمار هو التضحية بمبلغ مالي في الحاضر من اجل أن يعود على المستثمر بفوائد مستقبلية.

المطلب الثاني : الاستثمار حسب النظريات الاقتصادية

لقد تعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت التطرق لمفهوم الاستثمار و محدداته و انعكاساته على الحياة الاقتصادية، واجتمعت جل النظريات أن للاستثمار دور مهم لتحقيق نمو الاقتصادي و رواج الاقتصادي لهدا سنتطرق لمختلف النظريات الاقتصادية التي قامت بإثبات دور الفعال للاستثمار لتحقيق الرواج الاقتصادي .

1- الاستثمار في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي:

إن الاستثمار في الفكر الكلاسيكي يقوم على أساس العلاقة المتواجدة بين الادخار و الاستثمار ". يعتبر الفكر الكلاسيكي أن التراكم مصدر للنمو الاقتصادي مثلما أوضحه أدم سميث[1]." و بما أن النمو الاقتصادي والتطور هو كل ما تطمح إليه اقتصاديات الدول المختلفة، ركز الكلاسيك على الفائض الاقتصادي الذي يعبر عن الادخار، حيث قاموا بتحليل العلاقة المتواجدة بينهما ¸ بما يسمى نظرية تكوين رأس المال و يرى كذلك أن الاستثمار يرتكز حول أربع أركان: تقسيم العمل، نظرية القيمة المضافة، العرض يخلق الطلب و النظرية الكمية للنقود[2] .

أ- علاقة القيمة المضافة بالاستثمار: يرى رواد النظرية الكلاسيكية من أدم سميت و ريكاردو و جانت باتيس ساي، أن الادخار هو مصدر أساسي لتوفير الأموال للاستثمار، أي يوجد

---

[3]دريد كامل ال شكيب، (2009) ، **الاستثمار و التحليل الاستثماري** ، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، ص: 18

[4] حسن محمد محمود نصار ، (2010) ، **الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية** ، بيروت، دار الكتب العلمية ، ص: 5.

[1]بابا عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص:13.

[2] – DIEMER , économie général , p-p13-15 site web : https://www.academia.edu/40357048 vue le 20/02/2019

ارتباط قوي بينهما لدى رأى رواد هذه النظرية بتخفيض الأجور و الربح ¸ لتحقيق التراكم الكبير و السريع، فالربح هو مصدر الأساسي للاستثمار ¸ أي أن القيمة المضافة المحققة هي التي تزيد نسبة الاستثمار . لهذا يسعى رواد النظرية الكلاسيكية بتخفيض التكاليف ¸ فكلما كانت منخفضة اكثر كلما حققت قيمة مضافة أكبر و بالتالي زيادة إمكانية إعادة الاستثمار.

ب- تقسيم العمل: إن العملية الإنتاجية عند الكلاسيك تستند على ثلاثة أركان " الأرض ¸ العمل و المال". حيث أن تقسيم العمل يسمح للمؤسسة باكتشاف الكفاءات على العمليات الإنتاجية، لذا نادى أدم سميت بتقسيم العمل لتحقيق أكبر تراكم رأسمالي ممكن، و زيادة الكمية المنتجة و توفير الوقت وتسهيل العملية الإنتاجية .

ج- العرض يخلق الطلب: إن النظرية الكلاسيكية تنادي أن كل عرض يخلق طلبا ، أي أن كل إنتاج سوف يقابله طلب وأن النقود ما هي إلا وسيلة تبادل ليس لها قيمة، غير أن الكساد الذي عرفته أوروبا 1929 أدى إلى انتقاد هذه النظرية، و بالتالي أظهرت النظرية الكينزية أن الطلب هو الذي يخلق العرض.

2- الاستثمار حسب مذهب الكينزي:

بعد الأزمة العالمية للكساد سنة 1929 أصبحت النظرية الكلاسيكية غير قادرة على تفسير الاقتصاد، نظرا للانتقادات التي تعرضت لها ، و لهذا جاءت النظرية الكينزية مفسرة للظواهر الاقتصادية بأن الطلب الفعلي[1] هو المحرك الأساسي للاقتصاد، كما يفسره **كينز :** فالقرار الاستثماري يعتمد على المقارنة بين الكفاءة الحدية المتوقعة لرأس المال و سعر الفائدة [2] . كما جاء بنظرية معجل التي تفسر دور الاستثمار في الناتج القومي.

أ- الكفاءة الحدية للاستثمار: ترتكز نظرية الكفاءة الحدية للاستثمار على المقارنة بين الكفاءة الحدية (التي تعبر عن النسبة المتوقعة من العائد المستقبلي مقابل استثمار حالي) و بين سعر الفائدة. فإن كانت الكفاءة الحدية للاستثمار تفوق سعر الفائدة أو تعادلها يمكنك القيام بالاستثمار ; اما إذا كانت أقل منها فالقيام بإيداع الأموال في بنك يعتبر أحسن من استثمارها. و يتم حساب الكفاءة الحديثة للاستثمار عن طريق معادلة التالية: [3]

[1] –SEAN OLIXIER HAIRANLT,(2000), **Analyse Marco économique** , Paris , Edition les découverte, p 328.

[2] دريد كامل ال شكيب ، **مرجع سبق ذكره**، ص: 17.

[3] عبد الرحمان يسري ، (2004)، **النظرية الاقتصادية الكلية و الجزئية** ، مصر، الدار الجامعية الإسكندرية، ص: 99 .

$$\text{ل} = \frac{\text{ع}}{\text{ن}(1 + \text{د})}$$

حيث أن:

ل : المبلغ الأصلي

د : كفاءة الحدية للاستثمار.

ع: العائد المنتظر

ن : عدد السنوات (المدة الزمنية).

ب- سعر الفائدة: حسب النظرية التقليدية أو الكلاسيكية فإن سعر الفائدة هو التقاء الادخار بالاستثمار، أما حسب النظرية الكينزية فهو يتحدد بالتعادل بين الطلب والعرض على النقود ، أي حسب مدى ميل الأشخاص بالاحتفاظ بالنقود ،" فكلما زادت رغبة الفرد بالاحتفاظ بنقوده كلما زاد سعر الفائدة [1] . وقد تم تصنيف دوافع الاحتفاظ بالنقود حسب كينز لثلاث :

- **دافع المبادلات :** حيث يحتفظ المرء بجزء من دخله لشراء مستلزماته اليومية إلى غاية تلقيه أجره مرة ثانية.
- **دافع الاحتياط و الطوارئ** : هي الاحتفاظ بجزء من الدخل لمواجهة المصاريف الغير المتوقعة والطارئة.
- **دافع المضاربة** : هو الاحتفاظ بالنقود لشراء سندات قصد المضاربة .

وحسب النظرية الكينزية فأن كلا من الدافعين الأولين يعبر عنهما بدلالة الدخل $M_1 = x\,y$ ، أما دافع المضاربة فيكون بدلالة سعر الفائدة حسب رغبة الفرد بالاحتفاظ بالنقود، و هنا يكون الطلب على النقود قصد المضاربة حسب توقعاته، فإذا توقع ارتفاع في سعر الفائدة يؤجل شراء سندات و يحتفظ بأمواله.

ج- نظرية المعجل: إن زيادة الدخل يؤدي إلى زيادة الاستثمارات أي أن هناك علاقة ايجابية بين متغيرين، حيث فسر كينز هذه العلاقة بأن الدخل دالة تابعة للاستثمار بالنظرية التالية:

$$\text{y} = \frac{1}{(1-\propto)}\Delta\text{I}$$

ΔI : القيمة تغيرية للاستثمار

[1] علي خريوش، عبد المعطي رضا أرشيد ، محفوظ أحمد جودة ،(2012)، **" الاستثمار و التمويل " بين النظرية و التطبيق**، عمان ،دار النشر زهران، ص:22.

$\propto$: الميل الحدي للاستهلاك.

y : الدخل.

$\frac{1}{(1-\propto)}$: مضاعف الاستثمار (أي كلما زاد الدخل و كان الاقتصاد في حالة رواج سيتفاءل أرباب الأعمال بزيادة الإنتاج نتيجة لزيادة الدخول وحصيلة المبيعات، أما في حالة الفساد فيحسب عكسيا.)

3 - **الاستثمار حسب المذهب الماركسي**:

ولد كارل ماركس في ألمانيا و أصبح أستاذا للفلسفة، وقد نادى بزوال النظام الرأسمالي وإقامة النظام اشتراكي القائم على الملكية العامة، حيث تطرق للاستثمار بالمفاهيم التالية[1]:

- نظرية القيمة وفائض القيمة.
- الاستثمار وعلاقته بالتراكم والفائض الاقتصادي.
- الاستثمار وعلاقته برأس المال.

- **نظرية القيمة و فائض القيمة :**

أ) **نظرية القيمة** : حيث يفسر كارل ماركس أن قيمة السلعة منتجة بتوفر وسائل الإنتاج ماهي إلا الوقت المستغرق لإنتاجها.

ب) **نظرية فائض القيمة**: هي عبارة عن الفرق بين الأجر المعطى للعامل وقيمة العمل المبذولة لإنتاج سلعة معينة، و هذا ما يسمى بالاستغلال في النظام الرأسمالي بتقديم ارباب الاعمال أقل أجر ممكن لعارضي العمل.

- **علاقة الاستثمار بالتراكم و الفائض**:

إن تراكم فائض القيمة يشكل لنا رؤوس أموال[2]، يتم استخدامها في شراء أدوات أو معدات وأساليب إنتاجية وتعتبر بذلك رأس مال ثابت أو متغير يستخدم في تسيير المؤسسة، أي أن استخدام آلات أو استبدالها بعنصر العمل يسمح للمؤسسة بتحقيق ربح أكبر.

- **علاقة الاستثمار بالفائض الاقتصادي:**

[1]- فليح حسن خلف ، (2006) ، **النظم الاقتصادية الرأسمالية الاشتراكية الاسلام** ، الاردن ، عالم الكتب و الحديث، ص: 162

[2] نعيمة أوعيل ، (2016) ، **الاستثمار من الاقتصاد الوضعي إلى الاقتصاد الإسلامي " بداية تحرر الدول الإسلامي من التبعة الاقتصادية** "، الطبعة الأولى ،القاهرة ، مكتبة الوفاء القانونية ، ص: 85.

إن الفائض الاقتصادي هو الفائض الناتج الصافي عن العمل الضروري للإنتاج، حيث ان للاستثمار علاقة بإعادة الإنتاج الموسع، وتمويله يرتكز على الفائض الاقتصادي[1].

4- الاستثمار من وجهة نظر الإسلام:

يستخدم الفقهاء مصطلح تثمير أو استمناء المال بدل الاستثمار ، أي يقصد بالتثمير تنمية المال بشتى الطرق المشروعة والمباحة بقول الإمام الكسائي " عقد المضاربة مقصود منه استنماء المال[2]" ، كما أن الاقتصاد الإسلامي لم يفرق بين رأس المال المادي والبشري لتماشيهما معا لتحقيق الأهداف الموجود.

أ- حسب القرآن الكريم: ورد الاستثمار في عدة آيات قرآنية تبين مشروعيته ومفهومه كقوله تعالى: " أنظروا إلى ثمره إذا أثمر " الأنعام 99، وقوله تعالى : " ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم أفلا يشكرون " الأنعام 141 ، بما فسره الفقهاء أنه استثمار المال للحصول على عائد.

ب- حسب السنة النبوية: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : " لا يبارك في ثمن أرض أو دار إلا أن يجعل في أرض أو دار " ما رواه حنيفة عن الرسول صلى الله عليه و سلم " من باع دار ثم لم يجعل ثمنها في مثلها لم يبارك له فيها" .

أي حثنا رسول الله صلى الله عليه و السلم: على عدم إسراف ، و تبديد أموال باستثمارها.

ج- **الضوابط الشرعية لاستثمار الاقتصاد الإسلامي**: إن العمل من المنظور الإسلامي هو عبادة باعتبار الإنسان المؤمن خليفة الله بقوله تعالى: " هو أنشأكم من الأرض و استعمركم فيها " سورة هود آية 21 ، و قوله تعالى "و سخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعا"، حيث حثت العقيدة الإسلامية المسلمين على الإنتاج و التجارة لتحقيق المنفعة الفردية والجماعية ، ولكن وضعت ضوابط شرعية تحكم عملية إنماء المال فلا يمكن استثمار الأموال في محرمات إسلامية وهي كالتالي:

- الموازنة بين العنصر المادي والعنصر البشري حيث لهما نفس الوزن.
- استخدام المال وعدم اكتنازه لقوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا كثير من الأحبار والرهبان ليأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله فيبشرهم بعذاب أليم يوم

---

[1] بابا عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص:23.

[2] مقدم ليلى، طعيبة محمد سمير (2011)، **معايير اتخاذ قرار الاستثمار من منظور الاقتصاد الإسلامي**، الملتقى الدولي الأول **الاقتصاد الإسلامي،الواقع ورهانات المستقبل** معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة الجلفة، الموقع الالكتروني: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/03 ، تاريخ الاطلاع: 2019/02/15 ص: 4.

يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بهم جباههم و جنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون ". (التوبة 34 -35). حيث يحثنا الله ورسوله باستخدام الأموال وانماءها بدلا من اكتنازها، ومحاربة الاكتناز الذي يجمد الطاقة التمويلية وإنماء الأموال قدر ما استطاع المرء، بقول رسول الله صلى الله عليه و سلم: " إذا قامت الساعةو في يد أحدكم غسيلة فاستطاع أن لا يقوم حتى يغسرها فليغسرها فله بذلك أجر[1] ".

- تحريم الربا بأنواعها في معاملات اقتصادية لقوله تعالى: " أحل الله البيع و حرّم الربا".
- تحريم البخل والإسراف بقوله تعالى: " و الذين إذا أنفقوا لم يسرفوا و لم يفتروا و كان بين ذلك قواما" . حيث حث على ترشيد النفقات.
- كما يدعو الإسلام إلى مراعاة المصلحة العامة وعدم إلحاق الضرر بالآخرين، لقول رسول الله عليه صلاة و سلام "ان المؤمن يحب لأخيه ما يحبه لنفسه " اي يجب مراعاة المصلحة العامة عند بحث عن المصلحة الخاصة.
- الأهمية النسبية لطبيعة[2] الاستثمار بإعطاء أهمية أكثر للاستثمار الحقيقي لما ينتج عنه من سلع وخدمات تخدم الكل.
- قياس الكفاءة الاستثمارية[3] على أساس نسب معدل الزكاة ليس على أساس سعر الفائدة الربحي.

رغم تعدد الآراء و النظريات المفسرة للاستثمار والعوامل المؤثرة فيه إلا أن كل هذه المذاهب اتخذت أن الاستثمار انه المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي و أنه الأداة المحركة للانتعاش الاقتصادي.

حيث نرى أن كل المذاهب و المدارس اتفقت على أن استثمار هو أساس النمو الاقتصادي .

المطلب الثالث : الحوافز الاستثمارية

[1] زياد إبراهيم(2005) ،**الضوابط الشرعية لاستثمار بحث مفهوم** المؤنمر العالمي الأول " **استثمار و التمويل في فلسطين**"، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، فلسطين: يومي 08و09 ماي ، الموقع الالكتروني: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/06/d8 ، تاريخ الاطلاع: 15-01-2020. ص: 07.

[2] أ حسن محمد محمود نصار ، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 8.

[3] المرجع نفسه، ص: 8.

يقوم المستثمر بأخذ قرار الاستثمار بعد دراسة كل الجوانب و التأكد من تحقيق الربح لهذا تسعى الدول بتوفير المناخ الملائم لجلب الاستثمارات، و أخذ الإجراءات والتحفيزات المناسبة لزيادة الاستثمارات وعدد المستثمرين في البلد لزيادة الإنتاج و النمو الاقتصادي، وهذا ما تسعى إليه كل الاقتصاديات لهذا سنقوم بدراسة مختلف الحوافز التي تقوم بها الدولة لأجل زيادة الاستثمارات.

1-الحوافز الضريبية :

تسعى الحكومة إلى تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية بتخفيض أو إلغاء بعض الضرائب لزيادة الاستثمارات في قطاع المرغوب فيه، لدفع عجلة الاقتصاد وتحقيق الرفاهية وزيادة النمو الاقتصادي حيث يمكن تعريفها بأنها "نظام يصمم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الادخار أو الاستثمار، على نحو يؤدي إلى نمو الإنتاجية القومية وزيادة المقدرة التكلفية للاقتصاد وزيادة الدخل القومي، نتيجة قيام المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة" [1]، و تتبع الدولة عدة سبل لتحقيق الحوافز الضريبية حسب أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية، و الهدف الذي ترمي إليه و يمكن حصر هذه الأشكال[2] على النحو التالي:

1) **الإعفاءات الضريبية:** تستخدمها الدولة لتأثير مباشرتا على الاقتصاد حيث تقوم الدولة بإعفاء بعض المنشآت من الضريبة لتحفيزها، إعفاء دائم طول حياتها أو إعفاء مؤقت.

2) **التمايز في سعر ألضريبية** هي من أكثر الوسائل استخداما حيث يتم تحديد سعر ضريبي منخفض بالنسبة للنشاطات المراد تدعيمهاو فرض ضرائب على القطاعات الأخرى ، حيث يكون ارتباط عكسي بين حجم المشروع و ما يحققه من تنمية اقتصاديةو بين الضرائب المفروضة قصد تشجيعه.

3) **ترحيل الخسائر:** يقوم مستثمر بترحيل خسائر السنة الماضية وخصمها من أرباح السنة الحالية أو السنوات المقبلة، حيث كلما زادت سنوات التي يسمح بترحيل كلما زادت تحفيز المستثمر.

4) **الاستهلاك المعجل:** نقوم الدولة بسماح للمستثمر باهتلاك أصوله في مدة زمنية أقل من المدة المفترضة.

1إبراهيم متولي حسن المغربي ، (2011)، **دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي من منظور الاقتصاد الإسلامي و الأنظمة الاقتصادية المعاصرة** إسكندرية.– دار الفكر الجامعي –ص: 78.

[2] نفس المرجع ،ص .ص: 95-110.

5) **الائتمان الضريبي:** تقوم المؤسسة الاقتصادية بشراء أصول استثمارية بخصم جزء من مبلغ الضريبة الواجبة

***أثار الحوافز الضريبية على الاستثمار:**

تعتبر الحوافز الضريبية من أهم السياسات المشجعة لزيادة وتحفيز الاستثمارات الأجنبية والمحلية ذلك بتخفيض التكاليف وتعظيم الربح، وتحقيق التنمية الاقتصادية،كما تعتبر من أهم آلاليات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

2-**تحقيق الأرباح** : إن الربح هو الدافع الأساسي لقيام المستثمر بأي مشروع فهو العائد المنتظر بعد خصم كل تكاليف الإستثمارية، وعن ما رواه أبو داود والترمذي عن حكيم بن حزام ان الرسول صلى الله عليه وسلم بعت معه بدينار يشتري له أضحية فاشتراها بدينار و باعها بدينارين فرجع و اشترى له أضحية بدينار وجاء بدينار إلى النبي صلى الله عليه و سلم فتصدق به النبي و دعا له أن يبارك له في تجارته"[1] .

إن الربح المتوقع و المحقق هو الأساس الأول في اتخاذ القرار من طرف ألمستثمر بقيام بالاستثمار أم لا، فهو يعكس طلب على هذه السلعة فكلما كان الطلب مرتفع كلما حفز المستثمر وزاد في حجم الاستثمار، فكينز برر حجم الاستثمارات المتواجدة في اقتصاد ما على أساس المقارنة بين نسبة العائد المتوقع (كفاية حدية لرأس المال) وسعر الفائدة، فإذا كان يفوق سعر الفائدة يتخذ المستثمر قرار القيام بالمشروع، لأن العائد الذي يحصل عليه مقابل استثمار أمواله يفوق العائد الذي يحصل عليه إدا قام بوضعه في البنوك، ومن هنا نرى أن الربح المتوقع هو أساس العملية الاستثمارية.

3- تطور الأسواق المالية

أ- مفهوم السوق المالي : إن السوق المالي هي سوق تداول الأوراق المالية المختلفة من أسهم و سندات فنمو هذه السوق و تطورها يسمح لكلا من صادري الأسهم و السندات، بحصولهم على التمويل اللازم لمشاريعهم والمدخرين باستخدام مدخراتهم في الأسواق المالية لتعود عليهم بأكبر عائد ممكن.

ب- السوق المالي وعلاقته بالاستثمار : الأسواق المالية لها دور فعال وأثر كبير على الاستثمارات حيت يمكن حصرها كما يلي:

[1] د. إبراهيم متولي، مرجع سبق ذكره ، ص: 232.

1- وسيلة لتحويل مدخرات إلى استثمارات جديدة .

2- توفير التمويل طويل الأجل للاستثمارات الضخمة اللازمة للتنمية الاقتصادية.

3- ضمان السيولة للمستثمرين حيت تتداول الأسهم والسندات في السوق المالية و يمكن
بيعها في أي وقت.

4- تسمح للمستثمرين في أي وقت ببيع جزء أو كل مشروع .

5- البورصة تعطيك مؤشرا لحالة الاقتصاد يوميا.

6- خلق استثمار مالي و يعد استثمار غير مباشر على الأوراق المالية.

7- تسمح البورصة لصغار المستثمرين بالاستثمار في البورصة بشراء أسهم و سندات و إعادة بيعها

4- استقرار و مرونة القوانين التشريعية :

إن استقرار ووضوح التشريعات و القوانين المنظمة للاستثمارات بكل أنواعها، تعتبر من أهم الحوافز الاستثمارية فالبيئة القانونية الملائمة للاستثمار و شفافية القوانين، توفر مناخ استثماري ملائم ومحفز لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية ، فيجب تجنب عدم وضوح وتضارب القوانين المنظمة[1] ضامنا للمستثمرين عدم فهمها .

5- التقدم العلمي و التكنولوجي:

التقدم العلمي و التكنولوجي له دور أساسي في الاستثمارات فهو يزيد من مردوديته فباستخدام احدث التكنولوجيات في العملية الإنتاجية و احدث آلالات و الطرق الإنتاجية، يسهل العملية الإنتاجية مع ضرورة توفر مهارات بشرية وكفاءات لاستخدام الآلات الحديثة، برهنت الدراسة التي قام بها M JOSEPH KERGUERIS [1]في التي قدمها في المؤتمر الوطني الفرنسي من اجل التخطيط الذي انعقد 2002/10/29 والذي اشار ان :معدل الاستثمار المحلي الفرنسي 2.6 % من 1970 – 2000 منخفض نسبتا للمعدلات المسجلة في كل من بريطانيا و ولايات المتحدة الامريكية، وذلك راجع لتحكمهما العالي في التكنولوجيات الحديثة

[1]–عبد الكريم بعداش ، (2008/2007) ، **الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري دراسة حالة من خلال الفترة 1996 / 2005** رسالة دكتوراه علوم اقتصادية تخصص نقود و مالية جامعة الجزائر، موقع الكتروني-http://biblio.univ-alger.dz/xtf/data/pdf شهد 2020/12/12 ص:66 .

[1] M. Joseph KERGUERIS (2002),déterminant de l'investissement , RAPPORT DE SENAT FRANÇAIS , N°35 , site web : https://www.senat.fr/rap/r02-035/r02-035_mono.pdf , Consulté le 23/07/2020p11.

والاتصالات بالنسبة لفرنسا التي تبقى متأخرة مقارنتا بهما، و حيث أثبتت الدراسات "أن التقدم التكنولوجي يزيد من معدل دخل الفرد ب 50 % اليابان و 90 % و.م.أ[2]. "

6- الإدارة الكفؤ و التحرر من الروتين:

إن تسيير التراخيص للمشروعات الاستثمارية وتبسيط الإجراءات التأسيسية و القضاء على البيروقراطية، بتسهيل العمليات والإجراءات الإنشائية من طرف الإدارات، ومد يد العون للمستثمر يعتبر من أهم الحوافز لجلب استثمارات وطنية وأجنبية .

7- الاستقرار السياسي و الأمني:

القيام بأي عمل مهما كان يلزمه توفر الأمن فلا يمكن قيام باستثمار أموال في بلد ما يعاني من اضطرابات سياسية وأمنية، حيت يمكن تعرض هذه الاستثمارات إلى التخريب والتدمير من طرف الأشخاص الذين يقومون بأعمال الشغب، أو مصادرة أملاك من طرف الدولة [3] ، فتوفر الاستقرار السياسي والأمني شرطا أساسيا لأي استثمار محلي أم أجنبي[4]، استنادا لقوله تعالى : " الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف "أية 4 سورة قريش.

8-المحافظة على الاستقرار الاقتصادي:

يعني الحالة الاقتصادية للبلد ما اذا كان يسود توازن اقتصادي داخلي و خارجي، حيت نقوم بدراسة معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة ومعدل التضخم ومدى توفر البنى التحتية ، فالاستقرار الاقتصادي يعد حافزا للاستثمارات المحلية والأجنبية حيت تأكد دراسة V THOMAS D LEIPZIGER "يرى ان زيادة استثمارات في دول شرق اسيا كان نتيجة توافر الاستقرار الاقتصادي، بما تعرفه من نمو اقتصادي وعدالة في توزيع الدخل وانخفاض معدلات التضخم واستقرار اسعار الصرف الحقيقي وانخفاض عجز الموازنة "[1].

9- درجة الانفتاح الاقتصادي :

إن الانفتاح التجاري هو سلاح ذو حدين، فهو يحقق ا ازدهار و زيادة النمو الاقتصادي، بما ينتج عنه من زيادة في تحويل التطور التكنولوجي من بلد لأخر و زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر . لكن إذا كان البلد يعرف تأخرا اقتصاديا كبيرا سوف يكون للانفتاح الاقتصادي اثر سلبي على

---

[2]– إبراهيم متولي حسن المغربي ، مرجع سبق ذكره، ص: 416.

[3]– المرجع نفسه ،ص: 354.

[4]–. المرجع نفسه ،ص: 377 .

[1] بورباح غريب،(2011) ، **" العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و طرق تقييمها " دراسة حالة الجزائر "** ، مجلة الباحث، عدد 10/ 2011 ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر ،ص: 103 .

الاقتصاد، و هذا ما برهنته التجربة المالية و النيجيرية و بوركينافاسو[2] ، التي كان لديها اقتصاد هش فكان للانفتاح الاقتصادي أثار سلبية على النمو الاقتصادي والاستثمارات المحلية، لهذا يجب مصاحبة الانفتاح الاقتصادي بسياسة اقتصادية لتحقيق الأهداف المرجوة، و تحضير الاقتصاد لهذا الانفتاح . للاستغلال الأمثل للفرص المتاحة وإمكانية مواجهة انعكاسات السلبية الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الانفتاح، و تبني سياسة اقتصادية[3] تسمح بتحقيق من جهة، الرفاهية للمجتمع من توفير بنى التحتية والمرافق العمومية وتوفير التعليم، الصحة والسكن وزيادة في درجة كفاءة رأس المال البشري والاهتمام بالجانب التكنولوجي . ومن جهة أخرى زيادة الإنتاجية و زيادة الرأس المال المادي، لتحقيق السير الأحسن و الاستقرار و عدم تضرر الاستثمارات المحلية بعد فتح الحدود الوطنية .

المبحث الثاني : علاقة الاستثمار المحلي بالمتغيرات الكلية

تم التعرض في هذا المبحث الى اهم المتغيرات الاقتصادية اللكلية و تجلى من خلال دراسة تاثير كل من البطالة، الانتاج ، الصادرات ، الاستهلاك و التضخم بالاستثمار المحلي .

المطلب الأول: علاقة الاستثمار بالبطالة

إن البطالة ترجع الى اختلال التوازن بين الطلب على العمل والعرض على العمل حيث انخفاض الطلب على العمل, مقارنة بعرضه وزيادة نسبة الاستثمار في الاقتصاد يؤدي الى زيادة الطلب على العمل . لهذا يجب توفير مناخ استثماري ملائم[1] لرفع معدل النمو الاستثماري، زيادة معدل العمالة وتوفير فرص العمل اللازمة للاقتصاد لكبح معدل البطالة خاصة مع زيادة النمو السكاني .

---

[2] NADIA LEMZOUDI ,(décembre 2005),« **l'impact du degré d'ouverture sur la croissance économique –cas six pays d'Afrique de l'ouest** ». rapport de recherche en vue d'obtention de la métrise en science économique .université Montréal site web : https://core.ac.uk/download/pdf/55643122.pdf , vue le 13/07/2020 , P P : 21-22

[3] OUSSMANE DOUCQURE , (octobre 2004), « **ouverture commerciale et croissance économique le cas du mali université CHEIKH ANTA DIOP DE DAKAR**» . mémoire diplôme d'étude approfondie , specialite macroeconomie applique , option finances publique , université cheikh anta diop dakar ,
Site web : http://www.beep.ird.fr/collect/ptci/index/assoc/HASH2636.dir/2004-DoucoureOuverture%20commerciale.pdf vue le 12/12/2020 P P 80-82

[1] خزامي عبد العزيز الجندي ، (2010),**الاستثمار في الجمهورية العربية السورية** ،مجلة جامعة دمشق العلوم الاقتصادية و القانونية المجلد 26 .العدد الثاني، سوريا، موقع الكتروني : http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/609-649.pdf شهد 2020/11/12 ص: 209-610.

شكل رقم 1-1 تطور استثمارات المؤسسات لبعض البلدان الأوروبية من 2002-2015

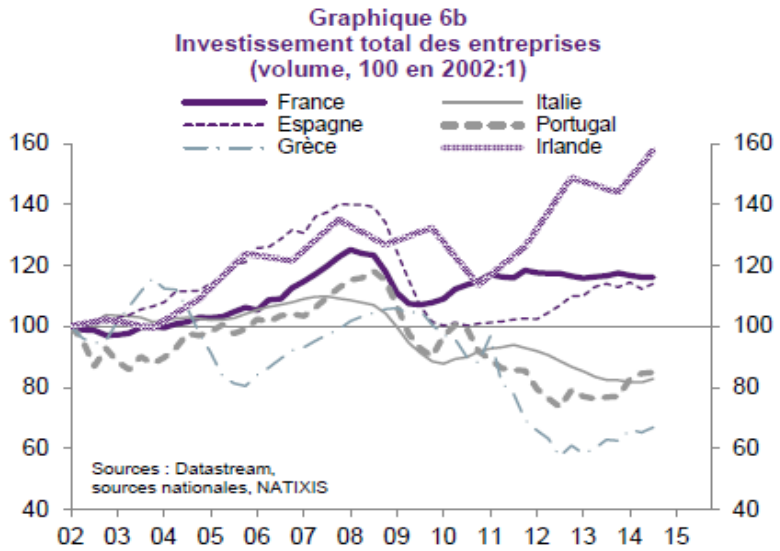

source: http://economie-bourse.blogspot.com/2015/02/la-situation-economique-en-europe-en.html , Consulté le 27/12/2018

الشكل رقم 1-2 : تطور نسبة البطالة في بعض البلدان الأوروبية من1983-2013

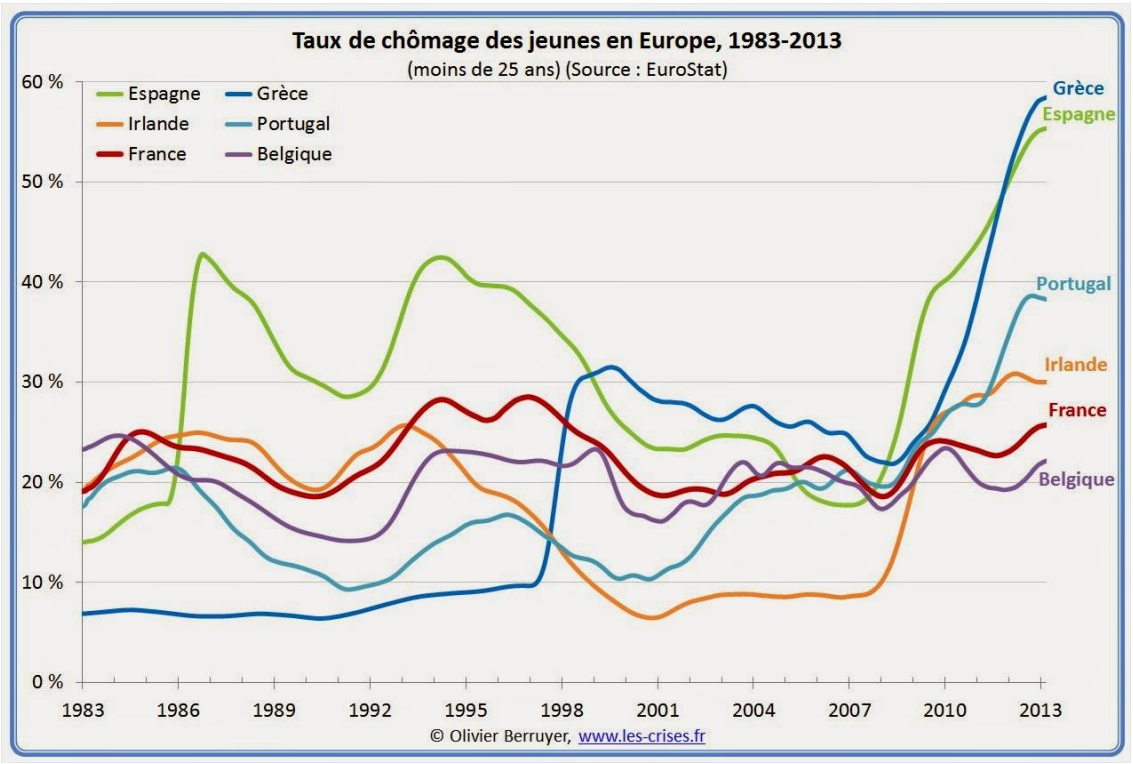

Source :http://economie-bourse.blogspot.com/2015/02/la-situation-economique-en-europe-طالة en.html, mercredi 20h le 27/12/2018

حسب الشكلين أعلاه نرى أن ايرلندا تصدرت القائمة حيث عرفت اكبر نسبة استثمارات فاقت استثمارات فرنسية من 2002-2007 وسجلت اقل نسبة بطالة في أوروبا تراوحت في تلك الفترة مابين 7% الى 9% لكنه فيما بعد ارتفاع نسبة البطالة سنة 2013 الى 30% نتيجة تراجع الاستثمارات، أما فرنسا فبقيت وتيرة استثمارتها تتزايد بنسبة تابثة نسبيا و سجلت نسب بطالة ما بين 20 % إلى 25% من 1983 إلى 2013، أما اسبانيا فعرفت تذبذب في نسبة استثمارات واجهه تذبذب في نسب البطالة لتصل نسبة البطالة سنة 2013 الى 60% و عرفت تراجع نسبة كبير ة للاستثمارات، ليليها فيما بعد البرتغال واليونان والتي سجلت تراجعا في الاستثمارات و زيادة نسب البطالة لتصل 60%في اليونان و 40% في البرتغال .

المطلب الثاني : علاقة الاستثمار بالإنتاج

أي استثمار ينتج عنه إنتاج إما ملموس أو معنوي حسب الهدف المرجو من المستثمر, فالدولة[1] مثلا تستثمر غالبا دون مقابل وإنما لصالح العام رغم الاستثمارات الضخمة التي تقوم بها من اجل توفير الرفاهية لشعوبها، من توفير بنى التحتية واستثمارات في مجال التعليم والبحوث والصحة لأهمية هذه الاستثمارات وتأثيرها على حياة الشعوب ورفاهيتهم والمستوى الثقافي لهم، أما المستثمر الخاص فهو يستثمر لأجل تحقيق الربح في السلع والخدمات المقدمة من طرف شركات الخواص تكون بمقابل ويطمح المستثمر بزيادة إنتاجه لتحقيق اكبر عائد ممكن، لهذا تجد المستثمر يستثمر أمواله أما لزيادة الآلات الإنتاجية او إحلال القديمة بالات متطورة او الاستثمار في الإشهار لتحفيز المستهلك لشراء منتجاته .

المطلب الثالث : علاقة الاستثمار بالصادرات

اتبتث دراسة التي قام بها KOJIMA 1975[2] أن الاستثمارات المحلية في المجال الذي يكون له القدرة على المنافسة دوليا، وبالتالي يكون للاستثمار تأثير ايجابي على زيادة الصادرات،

[1] Mehdi Chouabi & al , (2014/2015), L'accumulation du capital, site web : http://eloge-des-ses.com/wp-content/uploads/2015/09/Accumulation-du-capital-ELT-SP.pdf , Consulté le 11/7/2020.
[2] RAPHAEL CHIAPPINI ,(2013), investissement direct a l'étranger performance a l'exportation , revue française d'économie , ISSN 0769 .0479 , France , site web : /https :// www.cairn .info , vue le 24/10/2020 , p 119

أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب دراسة MARKUSEN 1984 [1] يتبنى فكرة انتقال الاستثمارات إلى البلد المستهدف لتصدير منتجاتها، و ذلك لان مصاريف التصدير تفوق مصاريف الإنتاج في البلد المضيف و بذلك تنخفض نسبة تصدير البلد الأم لانشائها فرع في البلد المضيف، بتجنبها الحواجز الضريبية و الجمركية ومن هنا تأتي فكرة المفاضلة بين استثمار في البلد المضيف حسب الأرباح المحققة في الحالتين .

المطلب الرابع : علاقة الاستثمار بالاستهلاك

إن الاستهلاك حسب النظرية الكينزية [2]له علاقة بدخل الفرد، ولا يمكن للفرد أن يكون له دخل دون أن يكون له عمل واستثمارات توفر مناصب الشغل للمواطنين خاصة استثمارات الحقيقية توفر مناصب عمل أكثر من الاستثمارات المالية . كما أن المعدل العام للأسعار[3] له تأثير على الاستهلاك ، فبانخفاض الأسعار يزيد مستوى الاستهلاك مع العلم أن هناك علاقة عكسية بين معدل العام للأسعار و زيادة الإنتاج و لا يتحقق هذا الأخير إلا بزيادة الاستثمارات .

المطلب الخامس : علاقة الاستثمار بالتضخم

التضخم هو ارتفاع وانخفاض القدرة الشرائية [4]مما يؤدي إلى ارتفاع استثمارات في السلع التي تزيد قيمتها مع الوقت كالأراضي والعقارات والذهب وغيرها ، فالزيادة المستمرة للأسعار تشجع أصحاب رؤوس الأموال بزيادة استثماراتها من جهة، لكن من جهة أخرى يؤدي التضخم إلى رفع الأسعار و بالتالي إلى زيادة الإرباح، لكن مع زيادة مستوى

---

[1] Ibid, p.p : 123-124 .

[2] علي كنعان،(2007) ، **الاستهلاك و التنمية** ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، جامعة دمشق، ص:8 ، موقع الكتروني : http://www.mafhoum.com/syr/articles_07/kanaan.pdf ، تاريخ الاطلاع: 2019/1/12

[3] محمد الناصر حميداتو ، (2012)، **تاثير على سلوك المستهلكين العون الاقتصادي قطاع العائلات** ، مجلة البحوث و الدراسات ، سنة التاسعة ،العدد 13 ، قسم العلوم الاقتصادية جامعة الوادي الجزائر ، الموقع الالكتروني: file:///C:/Users/sab/AppData/Local/Temp.pdf ، تاريخ الاطلاع: 2019/1/12، ص:224 .

4 حنين لعثوم، (2020/02/12) ، ما علاقة التضخم بالاستثمار؟، العربي ، موقع الالكتروني : https://e3arabi.com، تاريخ الاطلاع: 2021/1/12.

التضخم ينخفض النسبة الشرائية و خاصة أصحاب الدخول الثابتة و الصغيرة التي سوف تقلص مشترياتها مما يؤدي إلى نقص الطلب لعدم قدرة الشرائية، وبالتالي زيادة مستويات التضخم يؤدي إلى الكساد لهذا يبقى التضخم شيء مريب للمستثمرين خاصة إذا طالت مدة الاسترداد[1] و زادت معدلات التضخم . أثبتت التجربة المصرية [2]التي عرفت ارتفاع في نسبة التضخم يصل إلى 30 % و دام لعدة سنوات أدى إلى الكساد و تفاقم ظاهرة الفقر والبطالة، فارتفاع التضخم بمستوى كبير ودائم يؤدي الى تباطؤ الإنتاجية وتسريح العمال ، من اجل تقليص التكاليف ونقص الأرباح وزيادة الديون الاستثمارية الناتجة عن عجز المؤسسة المالي، وتراجع الطلب لعدم قدرة الشرائية وبالتالي أصبحت على حالة كساد وركود في الأسواق .

المبحث الثالث : استثمارات المحلية و الأجنبية :

يتم تصنيف الاستثمار حسب موقعه الجغرافي[3] فإذا كان داخل حدود البلد فهو استثمار محلي، أما إذا كان خارج حدود الجغرافية للبلد فهو استثمار أجنبي مهما كانت الوسائل المستخدمة.

المطلب الأول : الاستثمارات المحلية

هي تلك الاستثمارات المتواجدة على حدود البلد المعني أي جميع الفرص المتاحة للاستثمار على السوق المحلي[4]مهما كانت أداة المستخدمة أي : توظيف الأموال و رأس المال المحلي عن طريق جمع المدخرات و استخدامها لأجل إنتاج سلع أو خدمات لزيادة رفاهية المجتمع[5] و الرصيد الاقتصادي للبلد.

---

[1] محمد عرفة(2009/05/01)، **التضخم و اثاره على الاستثمار العقاري**،جريدة العرب الاقتصادية الدولية، موقع الكتروني : https://www.aleqt.com/2009/05/01/article_12995.html، تاريخ الاطلاع: 2021/12/05.

[2] حمدي علي ، (2017)، **كيف يؤثر ارتفاع التضخم على الاس**تثمار؟ ، اخبار مصر ، موقع الكتروني : https://masralarabia.net ، تاريخ الاطلاع: 2019/1/12.

[3] درويد كامل آل شبيب، **مرجع سبق ذكره**، ص:47.

[4] محمد مطر ، (2015)، **إدارة الاستثمارات الإطار النظري و التطبيقات العملية** ، طبعة سابعة ، عمان ، وائل للنشر الأردن ، جامعة الشرق الأوسط ، ص: 76.

[5] محمد عانم ، (2010) ، **الاستثمار الاقتصدي و السياسي و الإسلامي** ، الإسكندرية ،دار الفكر الجامعي ، ص: 44 .

شكل رقم 1-3 تطور الاستثمارات المحلية في الصين و اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية من 1994-2009

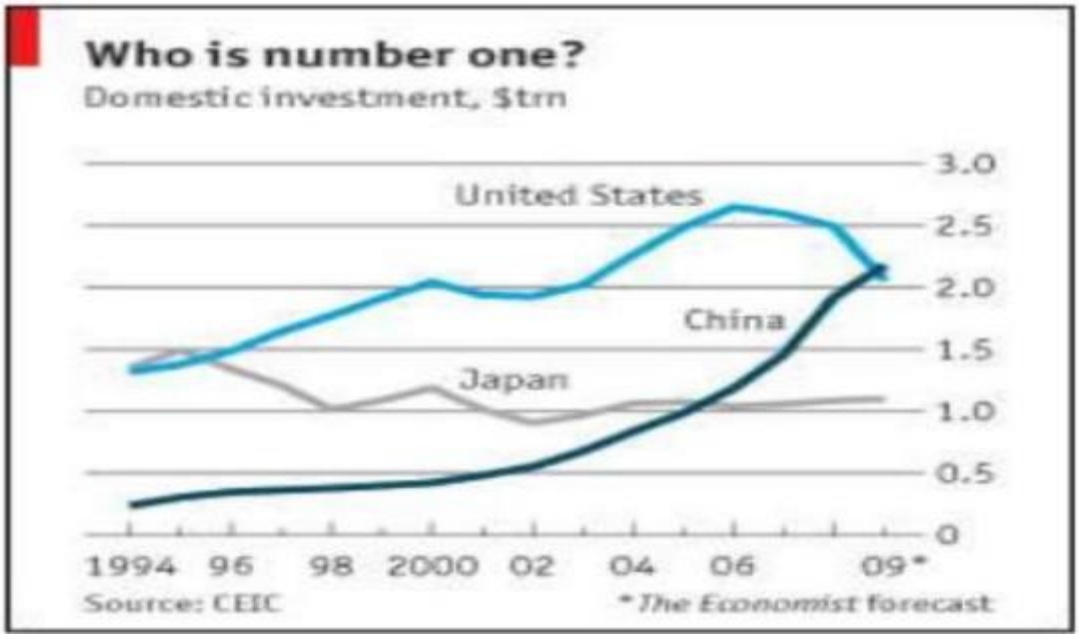

Source: https://www.google.com/search?q=domestic+investment&hl, le 25/12/2018 a20h.

تتصدر أمريكا المرتبة الأولى في الاستثمارات المحلية منذ 1994 وذلك لتحكمها في التكنولوجيات الحديثة إلى غاية 2010، لتلحق بها الصين التي كانت بعيدة عنها في السنوات الأولى أما نسبة الاستثمارات المحلية اليابانية فكانت في نفس المستوى في سنة 1994 إلا انها لم تزيد بنفس الوتيرة التي زادت بها الاستثمارات الأمريكية و الصينية ، لهذا أصبحت تمثل ضعف الاستثمارات المحلية اليابانية.

حيث يشمل الاستثمار المحلي عدة مجالات استثمارية مختلفة[1]:

[1] دريد كامل ال شكيب، مرجع سبق ذكره، ص:47 .

أ- استثمار في تكوين رأس المال الثابت:

يظم استثمار في تكوين رأس المال الثابت ثلاثة تقسيمات رئيسية، إما زيادة في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ببناء مصانع ومؤسسات اقتصادية و تجارية، ثانيا الاستثمار المال الثابت في البنى التحتية من آبار وطرق ووسائل نقل ومستشفيات وغيرها لتضمن رفاهية للمجتمع، أما ثالثا استثمار في المتاحف و التماثيل و غيرها.

ب- استثمار في المخزون السلعي: هي استثمارات توفر سلع وخدمات للشركات الصناعية والخدماتية لاستمرارية الإنتاج.

ج- استثمار في السلع المصدرة: لزيادة فائض في الميزان التجاري تقوم الدولة باستثمار في سلع مصدرة، أو تشجيع مستثمرين في السلع الموجهة لتصدير وإعطائها الأولوية حيث توفر عملة أجنبية وتحسين ميزات مدفوعات للبلد.

د- استثماري الأوراق المالية من أسهم و سندات.

1- أشكال الاستثمار المحلي :

حيث يأخذ الاستثمار المحلي عدة أشكال حسب الملكية فإذا كان ملك شخص معين نعتبرها استثمارات خاصة ، أما إذا كانت تابعة إلى الدولة فهي استثمارات حكومية ، عاداتا ما تكون الاستثمارات الحكومية غير مربحة فهي تهتم بالجانب الاجتماعي أكثر من الجانب المربح ، فالدولة تقوم بالاستثمار في مجال البنى التحتية.

أ) **الاستثمار الحكومي:** هو الاستثمار الذي تقوم به الدولة ساعية إلى تحقيق أهدافها التنموية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية[1]للمجتمع، فهي تهتم ببناء المدارس، الطرق، الجسور والبنى التحتية بصفة عامة، والتي تكون أساسية في أي بلد والتي لا تعود باي عائد، لهذا فهذا النوع من الاستثمارات تختص به الدولة كما أن هذا النوع من الاستثمارات يؤدي إلى زيادة الكفاءة الحدية لرأس المال للاستثمار الخاص[2] وتقوم في بعض الحالات بتأسيس مؤسسات اقتصادية تعود عليها بالربح وعادتا تكون مؤسسات ضخمة تنموية .

---

[1] نعيمة أوكيل ، (2016)، **الاستثمار من الاقتصاد الوضعي إلى الاقتصاد الإسلامي بداية تحرير الدول الإسلامية من التبعية الاقتصادية**،الطبعة الأولى ، الجزائر ، الناشر مكتبة الوفاء القانونية ، ص: 50.

[2] سميحة فوزي ، نهال مغربل،(2004) ، **الاستثمار العام و الخاص في مصر " مزاحمة أم تكامل** " ، مركز المصري للدراسات الاقتصادية،ورقة عمل 96 ،موقع الكتروني : http://www.eces.org.eg/PublicationsDetails?Lang=AR&C=12&T=1& ، تاريخ الاطلاع: 2019/2/15 ، ص: 6 .

أول من اعتبر النفقات العمومية كاستثمارات [1] ARROW ET CURZ 1970 فهناك علاقة تحفيزية بين الاستثمارات العمومية مما توفره من بنى تحتية للاستثمارات الخاصة فهي تقوم بتوفير المناخ الملائم للاستثمار. فقد أثبتت التجربة الماليزية[2] التي بنت أفضل بنى تحتية في أسيا، كما قامت بتوفير المهارات والكفاءات البشرية وذلك بتشييد المعاهد ، الجامعات و المؤسسات التربوية ذات كفاءة عالية، ويرجع الفضل للحكومة مما زرع لدى الشعب الماليزي حب الوطن وجعل هدفهم هو تنمية بلدهم وتحقيق الرفاهية. ومن جهة أخرى أثبتت التجربة الكينية[3] أن الاستثمارات العمومية من شانها زيادة النفقات العمومية وإرهاق كاهل الدولة، خاصة أن لم يكن لها إيرادات ضريبية كافية لمواجهة نفقاتها فسوف تلجا إلى المديونية .

لا يمكن غض النظر على الدور الفعال للاستثمارات العمومية ومما توفره من بنى تحتية و هياكل قاعدية حيث تتولى هذه المهمة الدولة وحدها ، و ذلك لان هذا النوع من الاستثمارات لا يعود على المستثمر بأي ربح ، وهي تعتبر كمحفز رئيسي للاستثمارات الخاصة ولقد اثبت التجربة النيجيرية [4]أيضا آن الاعتماد الكلي على هذا النوع من الاستثمارات كان له أضرار على الاقتصاد بانتشار البيروقراطية والفساد، لهذا تبنت فيما بعد توصيات البنك الدولي نظام الخصخصة، لكن رغم هذا ولنقص المدخرات نتج عنه نقص في الاستثمارات الخاصة حيث بلغ 12.5% من الناتج الوطني سنة 2005 . وفي الأخير يمكن القول يجب على الدولة أيضا توفير المناخ الملائم من استقرار اقتصادي وقضاء على البيروقراطية ودعم الاستثمارات الخاصة، وهذا لما لها اثر ايجابي في زيادة الإيرادات الضريبية الحكومية بزيادتها . و من التجارب الدولية المذكورة نرى انه يجب أن يكون هناك توليفة ملائمة بين القطاع الخاص و العام، فالدولة عليها توفير البنى التحتية الملائمة و مناخ تحفيزي للقطاع الخاص و القضاء على البيروقراطية و الفساد لضمان رفاهية الاقتصادية .

---

[1] SAYEF BAKARI , (june 2017), the impact of domestic investment on economic growth, EL MANAR Tunisia , paper n° 80053, MPRA faculty of economic science and management of university of Tunis ,web site: https://mpra.ub.uni-muenchen.de/94777/1/MPRA_paper_94777.pdf vue le 12/01/2020,P2.

[2] SAYEF BAKARI , (Anne 2017) , the impact of domestic investment on economy growth new evidence from Malaysia , EL MANAR Tunisia , paper n°79436 ,site web https://mpra.ub.uni-muenchen.de/79436/ vue le 15/01/2020 ,P12

[3] *Robert King''wara* ,(2014) , the impact of domestic public debt on private investment in Kenya , international knowledge sharing platform ,vol4,N°22 , issn 2224-607paper TISTE , web site : file:///C:/Users/sab/AppData/Local/Temp/16517-18923-1-PB.pdf vue le 16/01/2020

[4] BACKARE A S , (03 august 2011) ,the determinant of private domestic in Nigeria , far east journal of psychology and business, vol03,n°02 , web site : https://econpapers.repec.org/article/fejarticl/v_3a4b_3ay_3a2011_3ai_3a3_3ap_3a27-37.htm vue le 19/01/2020, P27-37.

ب) القطاع الخاص:

إن الاستثمارات الخاصة وما لها من دور جوهري في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، أدى إلى انهيار النظام الاشتراكي وخصخصة عدة مؤسسات حكومية، لما أثبتته المشاريع الخاصة من نجاعة اقتصادية واتجاه معظم البلدان إلى اقتصاد السوق، والاعتماد على القطاع الخاص وطني أو أجنبي و لتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية " كما أكدت بعض الدراسات أن الاستثمارات الخاصة لها أثر على النمو الاقتصادي بمرة ونصف نسبة للاستثمارات العامة"[1].

الاستثمار الخاص المحلي له دور كبير في القضاء على الفقر و تحقيق النمو الاقتصادي، [2] حيث اعتبرت EDCO ان الاستثمار المحلي الخاص هو الحل الوحيد لتحقيق الرفاهية للمجتمع، ويدعم الاستثمار العمومي بزيادة ايرادات الدولة بزيادة محاصيل الضريبية و التجربة النيجيرية أن الاستثمار المحلي الخاص هو الذي يساهم في رفع معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي حسب الدراسة التي قام بها اريو[3]1998 للاقتصاد النيجيري من 1970-1995 .

و من الدراسات السابقة يمكن القول إن الاستثمار المحلي الخاص له اثر ايجابي على النمو الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل كما انه يوفر إيرادات للدولة عن طريق الضرائب .

ج) الشراكة بين القطاع الخاص و العام:

لقد حاولت عدة هيئات التطرق لتعريف الشراكة بين القطاع الخاص و العام من بينهما:

صندوق النقد الدولي " يثير مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى الترتيبات التي تسمح للقطاع الخاص بتقديم أصول و خدمات البنى التحتية و التي كانت تقدم تقليديا من خلال الحكومة، وتدخل الشراكة على عدة مجالات للبنية التحتية والاقتصادية والاجتماعية، وغالبا ما تتركز على بناء وتشغيل المستشفيات المدارس، السجون، الطرق، الأنفاق، شبكات الإنارة، الطرق، المطارات، الموانئ، محطات المياه و الكهرباء"[4].

---

[1] مولاي أخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب ،(2009)، **حرر القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية دراسة حالة الجزائر** ، مجلة الباحث مجلد رقم ،7 عدد رقم 7 ، جامعة قصدي مرباح ، ورقلة الجزائر ، ص: 138.

[2] l'OCDE , (2006), « les dossiers du CAD 2005 » , revue de l'OCDE sur développement, volume 6 , n°2 , ISNN 1992-0490 , site web https://www.cairn.info/revue-de-l-ocde-sur-le-developpement-2005-2-page-19.htm vue le 19/01/2020,p p :19-23.

[3] IYA, I.B, AMINU. U, (2015) ,an investigation into the impact of domestic investment and foreign direct investment on economic growth in Nigeria , international journal of humanities , volume 2 ,issue 7 , web site : https://www.arcjournals.org/pdfs/ijhsse/v2-i7/5.pdf vue le 19/01/2020 P42

[4] Bernardin Akitoby, Richard Hemming et Gerd Schwartz, (2007) , Investissement public et partenariats public–privé, fond monétaire international 40 , ISNN1020-7724 ,USA , web site https://www.elibrary.imf.org/view/books/051/05497-9781589065444-fr/05497-9781589065444-fr-book.xml , vue le 19/01/2020, P 09

حسب المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأوروبي : " الشركة بين القطاعين الخاص والعام هي أداة اقتصادية مرنة وديناميكية، والتي يمكن استعمالها لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والبيئة كالتنمية المستدامة والتشغيل"[1].

2-محددات الاستثمار المحلي:

- **الصادرات :** إن للصادرات علاقة ايجابية بالاستثمارات المحلية فتصدير السلع و الخدمات هو محدد رئيسي للاستثمار المحلي،[2] و ذلك بما توفره الصادرات من عملة صعبة ومداخيل للدولة تجعلها أكثر قدرة على تغطية نفقاتها،كما يحقق القطاع الخاص أرباح بتصدير منتجاته إلى الخارج .
- **تحسين الوساطة المالية:** إن توفر نظام بنكي جيد خالي من البيروقراطية قائم على التسهيلات للقروض الموجهة للاستثمارات، أكدت الدراسة التي قام بها ماكينون و شار 1973 و دراسة فري 1998 وكذا دراسة وغوار و غودرين 2000 و اغروال 2000 [3] إن تخفيض التكاليف الاقتراضية تؤدي إلى تعزيز الاستثمار المحلي فالعلاقة الايجابية بين تسهيل القرض و تخفيض تكاليفها وبين الاستثمارات المحلية .

و من جهة أخرى التطور المالي حيث يكون أكثر نجاعة في توفير الأساليب التمويلية المختلفة، مما يحسن الأداء الاقتصادي كما أشار laporta , lopez de silanes sheifer et vishny 1998-1997 [4]

بان النظام القانوني المالي الواضح الخالي من المعوقات في بلد ما، مطبق بطريقة ناجحة مما يجعل النظام المالي اكثر فعالية بحيث يوفر التمويل اللازم وبالتالي يكون عامل مشجع للاستثمارات المحلية .

- **النمو الاقتصادي :**لتشجيع الاستثمار المحلي يجب زيادة النمو الاقتصادي للوصول إلى المستوى المرغوب فيه، حسب الدراسة الاقتصادية النيجيرية حيث أخذت عينة ل 30 سنة[1] اتبتث أن هناك علاقة ايجابية على طول الأجل بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي .

---

[1] عادل محمود الرشيد ، (2006)، **إدارة الشراكة بين القطاعين العام و الخاص: المفاهيم المناهج – التطبيقات** ، منظمة العربية للتنمية إدارية ، مصر ، ص: 04

[2] HAZEM B AL KHATIB , GASSAN S AL TALEB, SAMER M ALOKOR,(2012) , economical determinants of domestic investments , European scientific journal , edition VOL N°07 , N°08 , lSSN 1857-7881, site : https://eujournal.org/index.php/esj/article/view/113 vue le 19/01/2020 ,P1.

[3] HAZEM B AL KHATIB,op.cit, p:9.

[4] LEONCE NDIKUMANA, (2003) ,Financial development Financial structure and domestic investment , UMASS AMHERST ECONOMICS , university of mass achutts Amherst, paper series 92,N°01/2003 web site : https://scholarworks.umass.edu/econ_workingpaper/92 vue le 19/02/2020.

ومن هنا يمكن القول إن هناك علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي، فزيادة النمو الاقتصادي يؤدي إلى توفير الأموال اللازمة للاستثمار وزيادة هذا الأخيرة يؤدي إلى زيادة النمو .

- **الاستقرار الاقتصادي و السياسي** :إن توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي هو شرط أساسي لأي مستثمر، فالمستثمر يبحث عن الربح مع تخفيض المخاطر، وبلد تشوبه الحروب والنزاعات وكل ما ينجم عنها من تخريب ونهب للأموال تكون هذه الظروف عائق بالنسبة للمستثمر من جهة، ومن جهة أخرى عدم الاستقرار الاقتصادي مما ينتج عنه ارتفاع مستويات التضخم، ارتفاع أسعار الصرف وارتفاع أسعار الفائدة كل هذه الظروف الاقتصادية تكون غير ملائمة للمستثمر، ولهذا دور الحكومة الرشيدة[2] يؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي .

المطلب الثاني : الاستثمار الأجنبي

إن الاستثمار الأجنبي هو استثمار الشركة خارج حدود بلدها، حسب الصندوق النقد الدولي " هو ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر للمؤسسة بالإضافة لتمتعها بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[1].

" Strake 1966 [2] " عرف الاستثمار الأجنبي: هو تدفق الخارجي للموارد الاقتصادية، بهدف استخدامها من قبل الغير و تشتمل على القروض والمساعدات والاكتتاب في الأسهم والمشاركة مع رأس المال الوطني في إنشاء المشروعات المختلفة، في البلد المضيف لتلك الاستثمارات".

1- أشكال الاستثمار الأجنبي:

---

[1] A B ALFA , TURKUR GARBA , (august 2012), the relationship between domestic investment and economic growth in Nigeria , international journal of research in social sciences , volume 2,issue 3, ISSN 2249-2496,USA, web site : https://mpra.ub.uni-muenchen.de/80053 vue le 19/02/2020, P17.

[2] OLUSEGUN Ayodele Akanbi , (2010), role of governance in explaining domestic investment in Nigeria , south African journal of economics ,vol80 ,n°04 , working paper 168 ,south Africa , web site : https://core.ac.uk/download/pdf/6881833.pdf vue le 19/02/2020 , P1-2.

[1]–عبد المجيد قدي ، (2005)، **كتاب المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر . ص: 251

[2]– **سعيدي يحي ،(2007/2006) ، تقييم المناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة، ص:** 56.

استنادا لهذه التعريفات يمكن القول: أن الاستثمار الأجنبي هو كل استثمار يقع في بلد آخر ، و ينقسم إلى استثمار أجنبي مباشر و استثمار أجنبي غير مباشر.

1/استثمار الأجنبي المباشر: إن استثمار الأجنبي المباشر هو تملك المشروع من طرف هذا المستثمر الأجنبي كل أو جزء من المشروع كما له الحق في الإدارة حسب نسبة مشاركة و ينقسم إلى قسمين:

أ- **استثمار مشترك**: يعرفه Terpstra " هو استثمار مشترك تكون أحد أطراف الشركة الدولية تمارس حق الإدارة دون سيطرة كاملة على المشروع،"[3] أي يكون مشروع مشترك بين دولة المضيفة والدولة الأجنبية في رأس المال وفي الإدارة وأخذ القرارات التسيرية للمشروع.

أ) **استثمار مملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي** : هي استثمارات تكون أصولها ملك الشركة الأجنبية ولها الحق في الإدارة والسيطرة الكاملة للمشروع، حيث تحبذ شركات متعددة الجنسيات [4] هذا النوع من الاستثمارات، لأنه يكون لها الحرية التامة في إدارة أعمالها في البلد المضيف .

شكل 1-4 تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة حول العالم 1980-2008

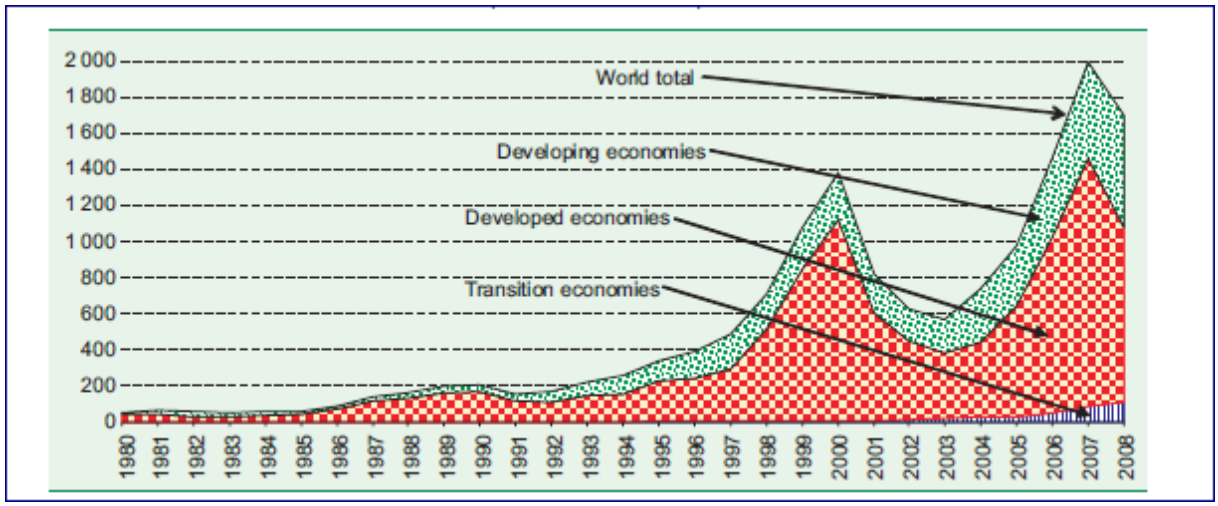

source: Flux-d'IDE-entrants-mondiaux-et-par-types-d'économies-1980-2008-milliards-de-dollars.

نرى تطور الاستثمارات الأجنبية عبر الزمن حيث عرفت ارتفاع في نسبة هذه الاستثمارات، مسجلا 50مليار دولار سنة 1980 ليصل إلى 2000 مليار دولار 2007 . توجه بنسبة كبيرة

[3]–أبو قحف عبد السلام ، (2003)، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي** ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر ص: 482.

[4] سعيدي يحيى، **مرجع سبق ذكره**، ص:56.

للبلدان النامية والتي تحتوي مناخ اقتصادي مستقطب للشركات متعددة الجنسيات، كما تتبنى سياسة اقتصادية مشجعة لهذا نوع من الاستثمارات، و احتوائها على يد عاملة مؤهلة ورخيصة بالنسبة للبلدان المتطورة، لتليها فيما بعد البلدان المتطورة التي لا تستقطب بنسبة كبيرة هذا النوع من الاستثمارات لارتفاع أجور اليد العاملة، لتأتي في الأخير البلدان المتخلفة والتي تأخذ المرتبة الثالثة والأخيرة، نتيجة المشاكل الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تشوبها حيث تعرف بعدم الاستقرار الاقتصادي و السياسي والأمني، كما ينقصها المهارات و اليد العاملة المؤهلة مما يجعلها غير مستقطبة للاستثمارات الأجنبية لعدم تواجد المحفزات الاستثمارية .

2/استثمار الأجنبي غير المباشر:

إن الاستثمار الأجنبي غير مباشر لا يكون لمستثمر أجنبي أي دور في الرقابة آو إدارة المشروع الاستثماري، فالاستثمار الأجنبي الغير مباشر يكون البلد المضيف أو المعنى الإدارة التامة لمشروعه حيث يأخذ هذا النوع من الاستثمارات الأشكال التالية[1]:

1) اتفاقيات المشروعات أو ما يسمى عمليات تسليم المفتاح بإنشاء مشروع وتسليمه للبلد المضيف فيما بعد.
2) تراخيص حيث يقوم البلد الأم بمنح تراخيص او براءات الاختراع لشركات وطنية للبلد المضيف مقابل عائد مالي متفق عليه.
3) عقود التصنيع أو عقود الإدارة حيث تقوم شركة محلية بإنتاج سلع لصالح شركة أجنبية.
4) عقود امتيازات الإنتاج أو التصنيع الدولي من الباطن، فتقوم مؤسسة وطنية بإنتاج وتسليم قطاع غيار أو قطاع الأولية للشركة الأجنبية.
5) عقود الوكالة تقوم بتسهيل البيع للمنتج ، و يقوم الوكيل بدور الوسيط بين البائع والمنتج الأجنبي.
6) الموزعون يقوم الموزع بشراء سلع من طرف المنتج الأجنبي و بيعها لصالحه وفي بعض الأحيان يكون المحتكر الوحيد.

2- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر :

[1] أبو قحف عبد السلام، **مرجع سبق ذكره**، ص: 500.

يمكن حصر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة عوامل رئيسية، فالمستثمر الأجنبي لا يقوم باستثمار أمواله إلا إذا كان متأكدا من استردادها وتحقيق الربح المرجو من هذا المشروع، لذا يقوم بدراسة المحددات التالية ومدى توفرها في البلد المضيف:

1-**المحدد الأول: الإطار المؤسساتي و السياسات الاقتصادية :** يضم هذا المحدد السياسة المتبعة والقوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي وحالة السوق، سياسة المنافسة، درجة الانفتاح،سياسة الخصخصة و الضرائب .

أ- الاستقرار السياسي :

توفر الاستقرار السياسي في البلد المضيف يعد شرطا ضروريا لأي مستثمر، وإتباع نظام قانوني واضح خالي من الغموض ومستقر هو الضمان للمستثمر الأجنبي للاسترداد أمواله وتحقيق الأرباح، فعدم استقرار القوانين و الغموض في التشريعات يعد خطر بالنسبة للمستثمر الأجنبي ولهذا قامت الكثير من الحكومات سنة 2005-2006 تعد 112 دولة بتطبيق إصلاحات و تبسيط القوانين في مجال الأعمال[1] .

كما تبحث الشركات متعددة الجنسيات على النمط السياسي المتبع فالديمقراطية تضمن لها حقوقها، أما الديكتاتورية فهي تعبر عن خطر لما تختص به من عدم احترام القوانين[2] والقرارات التعسفية وبالتالي يجعل جو من عدم الثقة و نفور المستثمرين.

ب- معدل التضخم أسعار الصرف و أسعار الفائدة[3]:

إن كلا من معدل التضخم وأسعار الصرف وكذا معدل سعر الفائدة يعكس حالة السوق ومدى توازنه .

فمعدل التضخم ارتفاعه يعكس حالة اقتصادية تشوبها عدم استقرار الاقتصاد الكلي، وعجز الحكومة في التحكم في الاقتصاد، أما انخفاض مستوياته يعكس استقرار الاقتصاد. سعر الصرف أن استقراره يعكس الموازنة الخارجية وبالتالي يكون له اثر ايجابي على الاستثمارات، مع العلم أن انخفاض قيمة العملة البلد المضيف يكون لها دور محفز لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، لأنها تعكس انخفاض في تكلفة

---

[1] سعيدي يحيى ، **مرجع سبق ذكره**، ص: 111 .

[2] شوقي جباري ،(2014/ 2015) ، **اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تنمية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة ام البواقي الجزائر ، ص: 72.

[3] سعيدي يحيى،**مرجع سبق ذكره** ، ص:112-115 .

المشروع لكن[1] عدم استقرار سعر الصرف وانخفاضها بشكل مفاجئ يؤدي إلى عدم استقرار قيمة الأرباح المحصل عليها عند تحويلها للشركة الأم حيث يتم التحويل الأرباح بالعملة الصعبة، وبالتالي تعد احد عوامل المعوقة للاستثمار ويسبب عجز في الموازنة لانخفاضه بطريقة فجائية .

سعر الفائدة الحقيقي فارتفاعه يؤدي إلى ارتفاع التكلفة الحقيقية لرأس المال و بالتالي انخفاض استثمارات .

ج - النظام الضريبي : يهتم المستثمرين الأجانب إذا كان النظام الضريبي المتبع في البلد المضيف، هو نظام ضريبي لا تشوبه الازدواجية ومعقولية الرسوم والضرائب المطبقة أكثر من انجذابه للإعفاءات.

2- المحدد الثاني تيسير الأعمال : يشمل كل ما هو متعلق بالجوانب المسهلة والمسيرة للأعمال من كفاءات إدارية خدمات ما بعد الاستثمار، من عدم تماطل في حل نزاعات وتسهيل تحويل الأرباح وإتباع سياسة تشريعية مستقرة وواضح ، حيث يكون القانون موحد وإمكانية تملك المشروع وتسهيل وتيسير الإجراءات الاستثمارية وعدم التماطل في حل النزاعات[2] .

3- المحدد الثالث المحددات الاقتصادية[3] :

أ- عوامل السوق: تبحث الشركات المتعددة الجنسيات باستثمارها في الخارج إلى فتح أسواق جديدة تسمح لها بتسريب منتوجاتها، وكلما اتسع السوق سمح لها بزيادة المبيعات بالتالي الأرباح لهذا تقوم بدراسة حالة السوق عدد المستهلكين ومتوسط الدخل الفردي وكيفية توزيع الدخل فكلما كانت عدالة في توزيع الدخل كلما انخفضت الاضطرابات الاجتماعية وتحقق الاستقرار السياسي فهو يضمن استقرار الأسواق.

ب عوامل الكفاءة : توفر الظروف الملائمة المساعدة في البلد المضيف يعد عاملا مهما و حافزا لجدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لدى تبحث هذه الأخيرة على مدى توفر اليد العاملة ذات الكفاءة في البلد المضيف والبنى التحتية ووسائل النقل للبضائع والأشخاص حيث تعتبر هذه العوامل كلها محفزة للاستثمارات عموما.

---

[1] قبايلي الحاجة ، (2017) ، **مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر 2002 - 2015** ، مجلة دفاتر بوداكس ، مجلد 6 ،عدد 1، مستغانم ، ص:13 .

[2] شوقي جباري ،مرجع سبق ذكره، ص :74.

[3] سعيدي يحيى ، ص: 119- 120.

ج عوامل الموارد: توفير اليد العاملة الكفاءة ذو الخبرة العالية و الكوادر المسيرة المدربة يعتبر عامل أساسي لجذب استثمارات الأجنبية المباشرة، خصوصا أن تكلفتها في البلدان النامية اقل بكثير من البلدان المتقدمة لهذا تبحث شركات متعددة الجنسيات على مدى توفر يد عاملة كفؤ في البلد المضيف لاستيعاب استثماراتها من جهة، و كذا تبحث عن مدى توفر مواد الخام والأولية في البلد المضيف .

المطلب الثالث : مسار الانتقال بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي

يتأثر الاستثمار المحلي بدخول الشركات المتعددة الجنسية للبلد المضيف، لما يوجد من فروق بين الاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي من حيث الأداء وطريقة العمل والمهارات المستخدمة في الإنتاج، لهذا يؤثر الاستثمار الأجنبي على الاستثمار المحلي إما باتجاه سلبي أو ايجابي، حسب نوع الاستثمار الأجنبي وحسب الشروط المتفق عليها .

1- الفرق بين الاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي المباشر :

إن نقص في الاستثمارات المحلية يجبر البلدان النامية إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل للمديونية، كما انه لا يترتب على الدولة أي التزامات بالدفع و لهذا تستهدف الدول النامية هذا النوع من الاستثمارات لتقليص البطالة واكتساب خبرات و تكنولوجيات جديدة عن طريق الاحتكاك المؤسسات المحلية مع الأجنبية.[1] ذكر سويوهالوم 1999 "ان التكنولوجيات المستخدمة من طرف شركات متعددة الجنسيات يكون لها اثر على الشركات المحلية عن طريق تقليد بتسرب المعرفة والتدريب، [2]" كما تجعل المنتوج المحلي اكثر قدرة على منافسة في الاسواق المحلية عكس الاستثمارات المحلية التي لا تكتسب المهارات و تكنولوجيا الحديثة مما يجعل منتوجها غير قادر على منافسة المنتوجات العالمية[3] .

كما ان هناك فرق بين اتخاذ القرار في المشاريع الاجنبية والمشاريع المحلية، فالقرار المتخذ في الاستثمارات الاجنبية ياتي من وراء البحار من طرف الشركة الام وفقا لمصالحها .اما

[1] مساعد كمال عبد الحميد ال زياد ،(2009) ، **الاستثمار الاجنبي المباشر منافع و مساوئ** ، كلية القانون جامعة اهل البيت ، عدد السابع، موقع الكتروني https://abu.edu.iq/research/articles/6378 شهد 2020/05/12، ص: 87-88 .

[2] Cristina Jude,(2012), Investissement direct étranger, transfert de technologieet croissance économique en Europe Centrale et Orientale, thèse de doctorat science économique , université d'ORLEANS France , site web : https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-01127259/document , vue le 14/05/2020, P127

[3] عبد السلام ابو قحف، **مرجع سبق ذكره**، ص:59.

الاستثمارات المحلية فالقرار يكون متخذا محليا وفقا للمصالح المحلية، ولا يتم تحويل ارباح خارج الوطن اي لايتم استنزاف الاموال الداخلية، اما المشاريع الخارجية فحسب بيركستر[1] "ان المستثمر الاجنبي يقوم بتحويل الحصة الاكبر من الأرباح والدخول إلى الخارج ومغالاة في تطبيق أسعار التحويل، مما يؤثر سلبا على البلد المضيف وميزان مدفوعاته ".

2- علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي:

تتجه الدول النامية باستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الطامعة بسد الفجوة الادخارية[2] التي تعاني منها معظم هذه البلدان، فنقص الادخار المحلي نتيجة لانخفاض الإيرادات ولا يمكن رفع الإيرادات إلا إذا تحققت التنمية الاقتصادية، ولا يمكن تحقيقها إلا إذا ارتفع الادخار ولهذا تلجا إلى جذب الاستثمارات الأجنبية لزيادة رأس المال. إن اثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة على الاستثمار المحلي أكثر متغيرات مؤثرة على الاستثمار المحلي، سواء على اتجاهات سلبية أو ايجابية حسب الدراسات بوسورت و كولينز 1999[3].

هناك قاعدتان حول الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي، أما أن يكون له اثر ايجابي و تأييد الاستثمارات المحلية و بزيادة منشاءات جديدة مضيفة أصول جديدة، وذلك إذ لم يدخل الاستثمار الأجنبي المباشر كمشتري لوحدات القائمة حيث يخلق عرض جديد و فرص استثمارية جديدة للاستثمارات المحلية، وكذا خلق روابط صناعية بشراء مواد نصف مصنعة و مواد أولية من المنتوجات المحلية مما يزيد الإنتاج المحلي و زيادة الصادرات، كما يمكن أن يكون للاستثمارات الأجنبية المباشرة اثر سلبي إذا دخلت منافسة للاستثمارات المحلية حيث تكون هذه الأخيرة غير قادرة على منافساتها خالقة اثر المزاحمة، و بالتالي إفلاس المصانع المحلية و إغلاقها فحسب الدراسة التي قام بها [4] ARELLANO ET BOND 1991 آخذا عينة مجموعة من البلدان الإفريقية لها اثر سلبي على استثمارات المحلية و القضاء عليها، و يكون لها اثر ايجابي على الاستثمارات المحلية إلا على البلدان التي لا تحتوي على موارد طبيعية .

---

[1] عبد السلام ابو قحف، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 415.

[2] بعداش عبد الكريم ، مرجع سبق ذكره ،ص: 15 .

[3] SEVIL ACAR , BILGE ERIS , MAHMUT TEKÇE , (2012), The effect of foreign direct investment on domestic investment evidence from mena countries , Conference: European Trade Study Group (ETSG) 14th Annual, web sit : https://www.researchgate.net/publication/232751071_The_Effect_of_Foreign_Direct_Investment_on_Domestic_Investment_Evidence_from_MENA_Countries. vue le 15/05/2020 ,p9.

[4] NOOMEN LAHIMER ,(2010), investissement direct estranger et investissement domestique en Afrique subsaharienne, revue LEDA ,universite paris dauphine , web site : https://basepub.dauphine.fr/bitstream/handle/123456789/5842/lahimer_invs.PDF vue le 15/05/2020,P1.

خلاصة

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي العام للاستثمار ، بإعطاء مفهوم للاستثمار من عدة نواحي. والتطرق إلى النظريات الاقتصادية و الدراسات التي حاولت تحديد و محددات الاستثمار، لما له من أثار ايجابية على الاقتصاد الوطني، كما اهتم الاقتصاد الإسلامي بالاستثمار و وضع له ضوابط شرعية، مراعيا المصلحة العامة مع تحقيق الربح عكس كل النظريات التي اهتمت بالجانب المالي فقط. كما حاولنا توضيح الفارق بين الاستثمار المحلي و الأجنبي من جهة و العلاقة التي تربط بينهما من جهة، إضافة إلى تحديد محددات الاستثمارين. كما سيتم دراسة تأثير الاستثمار المحلي على المتغيرات الكلية، و على النمو الاقتصادي في الفصل الموالي.

تمهيد:

إن تحقيق نسب مرتفعة لمعدلات الناتج الوطني الخام يدل على أن البلد يعرف نموا اقتصاديا وارتفاعا في الدخل الوطني، ولا يمكن تحقيقه إلا بزيادة الإنتاج والذي يكون نتيجة زيادة المستثمرات في مختلف المجالات، لكن رغم ارتفاع الدخل الوطني لبعض البلدان إلا أن الدخل الفردي للأفراد يبقى منخفضا والفقر متفشيا، وذلك لعدم التقسيم العادل للثروات لهذا ظهر مصطلح التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية ليكون أكثر شمولا، حيث لا تقتصر التنمية على تحقيق معدلات مرتفعة للدخل الوطني، بل تشمل الجانب الاجتماعي و الثقافي و تحقيق رفاهية لأفراد المجتمع لهذا سندرس في هذا الفصل على التالي :

- المبحث الأول : الإطار النظري للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.
- المبحث الثاني : علاقة الاستثمار المحلي بالتنمية ا لاقتصادية.

المبحث الأول : الإطار النظري للنمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

سنتطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم العامة حول النمو الاقتصادي، و اهم النظريات التي حاولت تفسيره و تحديد محدداته .

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

1- مفهوم النمو الاقتصادي:

إن النمو الاقتصادي هو ارتفاع معتبر ومستمر[1] لإنتاج السلع والخدمات مما يزيد في حجم الناتج الوطني PIB، الذي يقاس كل سنة بالوحدة الوطنية أخذا بعين اعتبار التضخم مما يترتب عليه زيادة الدخل الفردي الحقيقي، على أن لا يفوق معدل النمو السكاني معدل النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الدخل الفردي الحقيقي[2] . وقد تطرق العديد من الاقتصاديين إلى تعريف النمو الاقتصادي حيث عرفه Simon Kuzent حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد 1971 أن:

- " النمو الاقتصادي هو ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، و تستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة و التكيف المؤسسي و الإيديولوجي المطلوب لها[3].
- أما Nicolas Kaldor [4] سنة 1958 " حيث قام بتحديد عوامل مؤثرة على النمو المستمر وهي نمو الناتج الحقيقي الفردي بشكل مستمر ثابت عبر الزمن، ونمو مخزون رأس المال الحقيقي بشكل مستمر ثابت يزيد كل نمو العمل و نمو مخزون سلع رأسمالية مع نمو الناتج الحقيقي بشكل متساو ونمو معدل الأرباح"[1].
- وحسب الدراسة التي قام بها "Singer" 1952 على النمو الاقتصادي يعبر عنه بواسطة معدل النمو السنوي لدخل الفرد و ذلك حسب المعادلة التالية: D=SP-R، حيث أن:
  - D = معدل النمو السنوي
  - S = معدل ادخار السنوي
  - P معدل إنتاج رأس المال.
  - R معدل النمو السكاني

---

[1] croissance économique glossaire, site web : https://www.chefdentreprise.com/Definitions-Glossaire/Croissance-economique-245209.htm vue le 10/02/2019

[2]–وعيل ميلود ، (2014/2013)، **محددات حديثة للنمو الاقتصادي عن الدول العربية و سبل تقصيلها حالة جزائر، مصر، السعودية 1990 /2010** ، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية ، جامعة الجزائر 3، ص 8.

[3]ربيع نصر، (2004) ، **"رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا"**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، موقع الكتروني : http://www.mafhoum.com/syr/articles_young/nasr.pdf شهد 2019/02/15، ص 4 -5.

[4] شوقي جباري ، مرجع سبق ذكره ، ص89.

[1] كبداني سيد أحمد ،(2012/ 2013) ، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة التوزيع الدخل على الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية و قياسية** ، مذكرة دكتوراه علوم اقتصادية تخصص اقتصاد ، جامعة تلمسان أبي بكر بلقايد ، ص23 .

حيث يكون معدل النمو إيجابي إذا فاق معدل الادخار الصافي في إنتاجية رأس المال معدل النمو السكاني. ومن هذه التعاريف نستخلص أن النمو الاقتصادي هو زيادة مستمرة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أخذا بعين الاعتبار التضخم على أن لا يفوق معدل النمو السكاني معدل النمو الاقتصادي مما يحقق زيادة مستمرة في نمو دخل فردي حقيقي.

2- **قياس النمو الاقتصادي**:

النمو الاقتصادي هو عبارة عن ارتفاع في الناتج الوطني الخام أو الدخل الوطني RN الذي يعكس ثروة البلد، و لكي يكون لدينا نظرة أقرب للواقع يتم أخذ بعين الاعتبار تغيير الأسعار بحساب الناتج الوطني الحقيقي، ويتم حساب الناتج الوطني للفرد الواحد الحقيقي لأخذ بعين اعتبار تزايد عدد السكان وفي زيادة الناتج الوطني يكون له أثر زيادة على النمو الاقتصادي إذا كانت زيادة أكثر من زيادة النمو السكاني، أما العكس فيكون النمو الاقتصادي مع حالة انخفاض أما إذا تعادلا فنقول أن نمو اقتصادي ثابت و تحقيق نمو اقتصادي على المدى الطويل شيء صعب، و ذلك للعوائق التي يواجهها من زيادة في النمو الاقتصادي وتدهور الهياكل القاعدية، وعدم النجاعة في تسيير موارد و زيادة نسبة الاستهلاك وزيادة تدخل الدولة في الاقتصاد وغيرها من العقبات. فالنمو ا اقتصادي يتم التعبير عنه بـالعلاقة التالية:

$$1\frac{T_{x+1}}{T_x}-= g_x$$

حيث أن:

g_x : تمثل معدل النمو السنوي للدخل الفردي
T_{x+1} : الناتج الوطني الفردي للسنة اللاحقة
T_x : الناتج الوطني الفردي للسنة السابقة

المطلب الثاني :النظريات مفسرة للنمو الاقتصادي

لقد حاولت عدة نظريات تفسير النمو الاقتصادي وكيفية تحقيقه منها النظريات الكلاسيكية ونظريات النمو الداخلي، ففي بداية كانت النظرية الكلاسيكية تفسر زيادة النمو الاقتصادي بزيادة الإنتاج وكذا كل النظريات أن أساس نمو اقتصادي يزيد بزيادة الإنتاج .فالنظرية الكلاسيكية تفسر كيف يمكن زيادة الإنتاج بتقسيم العمل حسب أدم سميت، و دافيد ريكاردوا الذي جاء بفكرة تناقص الغلة والأثر التكنولوجي على زيادة الإنتاج، أما الفريد مارشال الذي نادى بتدريب الأيادي

العاملة، و حسب هارود دومار ونتيجة الأزمة العالمية التي عرفها الاقتصاد 1929 حالة الكساد رأى أن تحقيق النمو الاقتصادي لا يمكن تحقيقه لولا تدخل الدولة بالنفقات العمومية، أما نظرية النمو الداخلي فرأت أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي يتحقق بزيادة استثمارات على البحوث و زيادة المعرفة للتحكم في التكنولوجيات الحديثة والابتكارات وكذا الاهتمام بالجانب البشري والاستثمار في الثروة البشرية في التعليم والتدريب للحصول على كفاءة بشرية ذو نجاعة كما يجب على البلد أن يكون يحتوي على بنى تحتية جديدة لتحقيق مستويات عالية للنمو الاقتصادي.

1- نظرية أدم سميت:

أدم سميت رأى أن النمو الاقتصادي يتم تحقيقه بزيادة الانتاج ، و بالتالي زيادة الربح و بالتالي فإن بحث عن المصلحة الفردية يؤدي إلى زيادة ثروة و رأس المال الكلي. حيث نادى أدم سميت [1] بفكرة تقسيم العمل لزيادة الانتاجية مما يؤدي إلى خلق التخصص و زيادة المهارات، فالنمو الاقتصادي يتحقق داخليا كما أن تقسيم العمل و التخصص يؤدي إلى زيادة المنافسة و تحسين الانتاج، كما يجب على الدولة تخفيض الضرائب و تحقيق الأمن و الاستقرار و عدم تدخلها في السياسة الاقتصادية بمبدأ دعه يعمل دعه يمر لتحقيق حرية التعامل.

2- نظرية دافيد ريكاردو:

هو أب التحرر الاقتصادي جاء بفكرة تناقص الغلة فكلما زاد عدد العمال نقصت الغلة، فتحديد العوائد يؤدي إلى أن الفرد يعتمد على العائد سواء قام بالعمل أولا فالريع والعوائد تقتل روح المنافسة. فالدولة التي تعتمد على الحماية الجمركية لحماية منتجاتها وتخفيض المنافسة بمنح دخول المنتجات الخارجية ذات الجودة العالية و أقل سعر، مما يجعل المؤسسات المحلية خمولة[2] لا تقوم بأي مجهودات لتحسين منتجاتها وجعلها أكثر منافسة من حيث السعر و الجودة و يكون ذلك ضد مصالح الشعب، الذي سوف يشتري بضائع بأثمان باهظة و ذات جودة رديئة بالنسبة للسلع المستوردة .

[1] Draw my economy , Adam Smit et la main invisible, (2017), you tube , 6 :09, site web : https://www.youtube.com/watch?v=JWztnGRFPII , vue le 11/01/2019

[2] Dra w my économy , David Ricardo père de libéralisme ,(2016), You tube , 09 :14 , site web : https://www.youtube.com/watch?v=XKGjVImBWog vue le 19/02/2019

زيادة على ذلك فإن زيادة نسبة الضرائب سوف تؤدي إلى زيادة أسعار السلع، مما يؤثر بالسلب على الاستهلاك. لهذا يجب تطوير و تحسين البضائع و السلع لكي تكون منافسة للسلع الخارجية فالتكنولوجيا لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، فالاكتشافات الجديدة تؤدي إلى ظهور سلع جديدة و بالتالي إلى الرواج الاقتصادي . والتقدم التكنولوجي حسب دافيد ريكاردوا هو ظاهرة خارجية[1] عكس أدم سميت الذي ربطه بتراكم رأس المال، كما نادى دافيد ريكاردو بالموازنة في الميزانية . فالعجز المالي سيكون له أثر سلبي في المدى الطويل مما يجبر الدولة إلى اللجوء إلى زيادة الضرائب، وما يترتب عليها انعكاسات سلبية على الاقتصاد لهذا يجب على كل الدول التخصص في إنتاج سلعة معينة تكون هي رائدة فيها تعود لها بأكبر عائد ممكن مما يجعل حرية تبادل ما بين الدول و تكون كل الدول رابحة.

3- نظرية ألفريد مارشال:

الفريد مارشال يرى أن توازن السوق بين طلب و عرض السلع[2] هو الذي يحدد سعر السلعة و ليس المنافسة، ففي المدى القصير يحدد السعر حسب منفعة محققة من استهلاك سلعة معينة، أما في المدى الطويل فالسعر يتحدد حسب تكاليف أي عمل مستخدم للإنتاج، لهذا يجب زيادة تدريب الأيادي العاملة وجعلها أكثر كفاءة مما يزيد إنتاج من حيث الكمية و النوعية، و بالتالي يزيد في المبيعات و الأرباح مما سيكون لها أثرا إيجابيا على تحقيق النمو الاقتصادي.

4-نموذج روبرت سولو:

ربط روبرت سولو النمو الاقتصادي بزيادة الاستثمارات التي تتطلب رؤوس أموال لتحقيقها، فبزيادة الاستثمارات يزيد الدخل إلى أن يصل إلى الذروة و من بعدها كلما زادت نسبة رؤوس الأموال مستثمرة لا يزيد في الدخل. فالبلد المستثمر يزيد دخله في الوهلة الأولى و تكون وتيرة النمو الاقتصادي مرتفعة تم تبدأ وتيرة النمو بالتناقص، و حسب روبرت سولو فان البلدان الفقيرة بزيادة استثماراتها تزيد نسبة النمو الاقتصادي بوتيرة أعلى لتلتحق بالبلدان الغنية و بالتالي تختفي اختلافات الدخل الوطني ما بين الدول.

---

[1] محمد صالح لقريشي ، (2010)، **علم اقتصاد التنمية** ، الطبعة الأولى ، الأردن ، إثراء للنشر و التوزيع الأردن. ص 80

[2] Académie libre des sciences humain, Alfred marshal la micro bien sur ,(2017), you tube ,7 :54 ,site web :, https://www.youtube.com/watch?v=XKGjVImBWog vue le 11/01/2019

لكن في الحقيقة أن البلدان المتقدمة تعرف نموا اقتصاديا مرتفعا و تبقى الدول النامية أو في طريق النمو تعرف نمو اقتصاديا منخفضا، و ذلك أن نموذج سولو يعتمد على العمل و رأس المال لتغيير النمو الاقتصادي و يبقى المتبقي الذي يشكل نسبة كبيرة لتغيير النمو الاقتصادي، و الذي لم يقم هذا النموذج بتحديده و الذي يضع كل العوامل الأخرى متمثلة (البنية السياسية و المؤسسات الحكومية و كفاءات المتواجدة ، و التطور التكنولوجي ..) ، حيث اعتبر التطور التكنولوجي عنصر خارجي و لا يستطيع تحديده في نموذجه و التنبؤ به.[1]

5- نموذج Solow [2]: يرى **Solow** آن النمو الاقتصادي هو زيادة الناتج الوطني من سلع وخدمات، والتي يتزايد بدوره بنمو في مخزون رأس المال ونمو عنصر العمل، و تطور التقدم التكنولوجي فبدراسة الجانب العرض والطلب على السلع نقوم ببناء النموذج .

عرض السلع: يفرض النموذج الاقتصادي المطلق ينتج سلعة واحدة باستخدام عنصرين رأس المال K و العمل L لنحصل على دالة الإنتاج التالية:

$$\mathbf{Y= F(K, L)}$$

مع عرض ثبات عوائد الحجم أي:

$$\mathbf{\&Y= \&F\ (K, L) = F\ (\&L- \&K)}$$

$$\& = \frac{\mathbf{1}}{\boldsymbol{L}}$$

نحصل على:

$$\mathbf{\&Y= \&F\ (K, L) = LF\ (\frac{K}{L}- 1)=LF(K)}$$

$$\mathbf{K= \frac{K}{L}}$$

$$\mathbf{Y= LF\ (K)} \boldsymbol{Y = \frac{Y}{L}}$$

$$\boldsymbol{K = \frac{K}{L}} \qquad \textbf{نسبة المال على العمل}$$

$$\boldsymbol{Y = \frac{Y}{L}} \qquad \textbf{نسبة إنتاجية العمل}$$

ومن هنا نقول أن نصيب العامل من الناتج هو دالة تابعة لنصيب العامل من رأس المال.

---

[1] Frederic Lafon, le modele de Solow , (2015) , you tube , 7:30 , site web : https://www.youtube.com/watch?v=XKGjVImBWog vue le 11/01/2019 .

[2] Olivier De La Grandville , (1977) , théorie de la croissance économique, édition masson , sit web : https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k33243234.texteImage , vue le 11/01/2019 , P204-318.

نفرض تناقض عوائد الحجم: أي المشتقة الأولى الإنتاجية الحديثة موجبة والمشتقة الثانية سالبة، يزيد الناتج المحلي y بزيادة راس المال K ، الى أن يصل الى ذروة ومن تمّ يبدأ بالتناقض.

الطلب على السلع و الخدمات:

$$\mathbf{Y= C+I}$$

نفرض نموذج مغلق وتوازن **I=S**

$$\mathbf{I= S= Sy= SF\ (K\ ,L)}$$

$$\mathbf{C= Y-I = (\ 1.-s)\ Y}$$

دالة الإنتاج $\mathbf{Y= F\ (K,L)}$

دالة الاستهلاك $\mathbf{C= (1-s)\ Y}$ =S معدل الدفع يحدد بين الاستهلاك والاستثمار).

نمو مخزون رأس المال: يعتبر مخزون رأس المال المحدد الأساسي للناتج الاقتصادي، فهو يتغير عبر الزمن متأثرا بالاستثمار والاستهلاك، فالاستثمار يزيد في مخزون رأس المال أما الاستهلاك فهو يخفضه.

التغير في مخزون رأس المال = الاستثمار- الاستهلاك

$$\Delta k = I - \&K$$

& نسبة استهلاك رأس المال

$$\Delta K = Sy - \ \&K$$

$$\frac{\Delta K}{\boldsymbol{K}} = \frac{Sy}{\boldsymbol{K}} - \ \&$$

في الحالة المستقرة:

$$\frac{\Delta \boldsymbol{K}}{\boldsymbol{K}} = \boldsymbol{S}\left(\frac{\boldsymbol{Y}}{\boldsymbol{K}} - \frac{\boldsymbol{Y}}{\boldsymbol{K}}'\right) \qquad \frac{\boldsymbol{sy}}{\boldsymbol{K}}' = \&$$

كلما اقترب الاقتصاد إلى الحالة المستقرة تساوى الاستهلاك مع الاستثمار، و كلما نقص النمو إلى انعدامه وبزيادة معدل الادخار ينتقل المنحنى إلى اليمين، ويفسر بزيادة مخزون رأس المال وبالتالي زيادة الإنتاج.

الحالة المستقرة مع النمو السكاني:

$$(1)\Delta K = I - \&K$$

$$(2)\Delta K = I - (\ \& + n)K$$

$$\Delta K = SF\ (K) - (\ \& + n)K$$

إن النمو السكاني له أثر سلبي على النمو الاقتصادي حسب الشكل أعلاه ، فاختلاف كثافة السكان من بلد لآخر يجعل للبلدان الذي لهما نفس الدخل الوطني بكثافتين سكنيتين مختلفتين، يختلفان في الدخل الفردي الوطني وبالتالي انخفاض الادخار والاستثمار للبلد ذو الكثافة العالية .

التقدم التكنولوجي عامل خارجي: لم يقم نموذج **Solow** بشرح التقدم التكنولوجي بل اعتبره عنصر خارجي:

$$Y = F(K, L \times E)$$

تتمثل المهارات المكتسبة والكفاءات:

L بنحو معدل n

E بنحو معدل g

E X L بنحو معدل gxn

$$/\ \boldsymbol{Y} = \frac{K}{\boldsymbol{LxE}}\boldsymbol{Y} = \frac{Y}{\boldsymbol{LxE}}$$

$$Y = F(K) = \Delta K = Sf\ (K) - (\partial + n + g)K$$

∂K قيمة رأس المال الممتلك.

nK رأس المال الواجب توفيره لمواجهة زيادة عدد العمالة.

ng رأس المال الواجب توفيره لمواجهة العمالة الفعلية الجديدة المتأتية من التقدم التكنولوجي.

القاعدة الذهبية : يبحث المستثمر عن توقيت مناسب لأخذ قرار استثمار أمواله لتحقيق الربح، وذلك يتحقق عند ارتفاع نسبة الاستهلاك لمبلغ المنتج التي يبحث عن حالته المتعددة التي تمثل أعلى مستوى الاستهلاك K gold

$$\mathbf{Y= C+I} \qquad \mathbf{C= Y- I}$$

$$\mathbf{C= F\ (\dot{K}) - \partial \dot{K}}$$

شرط القاعدة الذهبية:

$$\mathrm{MPK} = \partial$$

يمثل الاستهلاك في الحالة المستقرة الفجوة بين الناتج والاستهلاك ويكون على مستويات، اي إذا كان زيادة في مخزون رأس المال عند مستوى اقل من القاعدة الذهبية A° gold سوف يؤدي إلى زيادة في الاستهلاك، أما إذا كان يفوق القاعدة الذهبية K° gold في زيادة رأس المال يؤدي الى انخفاض الاستهلاك والحفظ. وبإدخال النمو السكاني و استخدام التكنولوجيا : $\mathbf{C= f\ \ \dot{K}\ (\dot{K})) - (\partial + n + g)}$

ويصبح شرط النمو :

$$MPK= (\partial + n + g)$$

6-نظرية النمو الداخلي:

من رواد النظرية النمو الداخلي rommer Barro , lucas [1] في الثمانينات حيث اهتم رواد هذه النظرية بدراسة النمو الاقتصادي ومكوناته و تفسيره، و كيف يمكن للنمو أن يدعم النمو وهي تختلف عن كل النظريات السابقة مرتكزة على ثلاثة أركان.

- إرادات ذات مردودية مربحة.
- للدولة دور فعال في الاقتصاد و ضرورة تدخلها.
- عوامل خارجية ايجابية كالأمن ، الاستقرار....
- كما اعتبر النقود وسيلة للتبادل وقياس رأس المال العيني الحقيقي أما زيادة في الكتلة النقدية دون مقابل عيني يترتب عليه زيادة التضخم.

وعليه فزيادة رأس المال العيني أي زيادة في الاستثمار يترتب عليه زيادة في الأرباح ، أي رأس المال المالي منها سيحفز استثمار البحوث و التكنولوجيا لزيادة المعرفة ، ومن هنا نقع في حلقة مغلقة كما وضعها Romer زيادة أموال تؤدي الى زيادة في الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة وزيادة المعرفة ، مما تؤدي إلى زيادة التكنولوجيا الحديثة و بالتالي تؤدي الى زيادة مردودية الأموال.

7- نموذج AK : لتفسير نظرية النمو الداخلي[1] نبدأ بدالة الإنتاج التالي:

$$\mathbf{Y= AK}$$

Y الناتج ، A ثابت يبقى كمية إنتاج منتجة لكل عامل K رأس المال.

نفرض أن عوائد مع تزايد عكس نظرية Slow التي يرى أن عوائد تناقصه.

$$2\Delta \boldsymbol{K} = \boldsymbol{Sy} - \boldsymbol{\partial K}$$

$$\frac{\Delta \boldsymbol{K}}{\boldsymbol{K}} = \boldsymbol{SA} - \boldsymbol{\partial}$$

[1] Draw my economy , la croissance peut-elle s' Autos entre tenir ? croissance endogène, (2017), you tube , 3 :18 , site web : https://www.youtube.com/watch?v=YyTrvg56nvI , vue le 27/01/2019 .

[1] Murat Yildizoglu ,(2014), Croissance économique , Universite Bordeaux , France, site web : https://www.parisnanterre.fr/medias/fichier/croissance_1103101435967.pdf , vue le 27/01/2019 , p50.

ومن هنا نستنتج أنه ما دام $\partial < SA$ على النحو الاقتصادي في تزايد للأبد،و ذلك لان نظرية AK لم تأخذ رأس المال على انه مادي بل آلات ومعدات وغيرها .و الإدارة أدرجت مفهوما آخرا تبين مداخلات وهي رأس المال المعنوي والدفع لا يخضع لقانون تناقض ما اعترض ثابت كالعوائد وصفا مقبولا.

شركات دالة $\mathbf{Y = F\ (K, (1 - \partial)LE)}$

إنتاج الجامعات $\boldsymbol{DE = g\ (u)E}$

معادلة تراكم رأس المال $\boldsymbol{DK = Y - \partial K}$

حيث أن:

U عمالة مستخدمة في الجامعات

(1-u) العمالة المستخدمة في الصناعة

E مخزون المعرفة

يعتبر هذا النموذج علاقة موجودة بين زيادة النمو الاقتصادي بشكل مستمر بزيادة عمالة في الجامعات التي تزيد على نمو مخزون المعرفة والذي تزيد من كفاءة عنصر العمل

$$\boldsymbol{DE = g(u)E}$$

8- **نظرية هارودو دومار:**

يعتبرها هارود ودومار من رواد النظرية النيو كلاسيكية، كانت لديهم نفس أفكار كينز مستخدمين النموذج الكينيزي لتغير نمو الاقتصادي وأنه يتأثر بعوامل خارجية.

تم بناء نموذج هارود دومار على نفس المبادئ الكينيزية فالنمو الاقتصادي متذبذب، ومن الصعب تحقيقه على المدى الطويل بشكل ثابت، لذا يجب تدخل الدولة بزيادة النفقات أو تخفيضها عن طريق زيادة الضرائب. أما الاستثمار فله تأثير في المدى القصير أي وقت تحقيقه على الطلب و العرض.

1. **تاثير الاستثمار على الطلب اي الاستهلاك:** بزيادة الاستثمار يزيد الدخل وبالتالي يزيد الطلب الفعلي على السلع و الخدمات، مما يجعل زيادة النمو الاقتصادي .

9- نموذجRommer [1]: ويتم اقتصاد رأس المال :

دالة الانتاج $y_t = A_t\ L_{gt}$

دالة إنتاج الأفكار $\Delta_t = 2A_t\ L_{at}$

حيث أن:

[1] امين حواس ،(2016)، **محاضرات في النمو الاقتصادي** ، مطبوعة، جامعة ابن خلدون ، تيارت ، ص68-77.

إنتاج الناتج y_t
مخزون الأفكار A_t
عمال الإنتاج L_{yt}
عمال البحث L_{at}
$\overline{L}$تغير في عدد السكان
معلمة إنتاج الأفكار z

$$=\bar{l}*\overline{L}L_{at}$$

$$=(1-l)\ \overline{L}L_{yt}$$

$$=L_{at}+\ L_{yt}\overline{L}$$

$$y_t = AL_{yt}$$

نصيب العاملين بزيادة A_t مخزون الأفكار ، ونمو المعرفة $\boldsymbol{g}$

$$= \boldsymbol{z}L_{at}=\overline{z}*\bar{l}*\overline{L}\boldsymbol{g} = \frac{\Delta A_t+\mathbf{1}}{\boldsymbol{t}}$$

$$A_t = A_0(1+\overline{g})^t$$

$$y_t = At\ (1-\bar{l})^t$$

$$\mathrm{y} = \overline{A_0}(1+\overline{g})^t(1-\bar{l})$$

معدل نمو نموذج رومر ثابت$=\overline{z}*\bar{l}*\overline{L}\overline{g}$

$$\mathrm{y} = \overline{A_0}\left(1+\overline{z}*\bar{l}*\overline{L}\right)^t(1-\bar{l})$$

وبزيادة عدد السكان يزيد عدد الباحثين بالتالي سيزيد نحو المعرفة الذي يؤثر بالإيجاب على النمو الاقتصادي.

10- **أما Lucas** :يرى أن زيادة المردودية تؤدي إلى زيادة كفاءة الثروة البشرية التي ترتكز على مستوى المعرفي والصحة فتراكم المعرفة وزيادة المستوى التكنولوجي ومستوى التربية فالتعليم ينتج عنه ثروة بشرية ذا مستوى عالي مما سيؤدي إلى زيادة مردو دية أموال.

شكل رقم 2-1 تفسير تاثير زيادة كفاءة الثروة البشرية على النمو الاقتصادي ل LUCAS

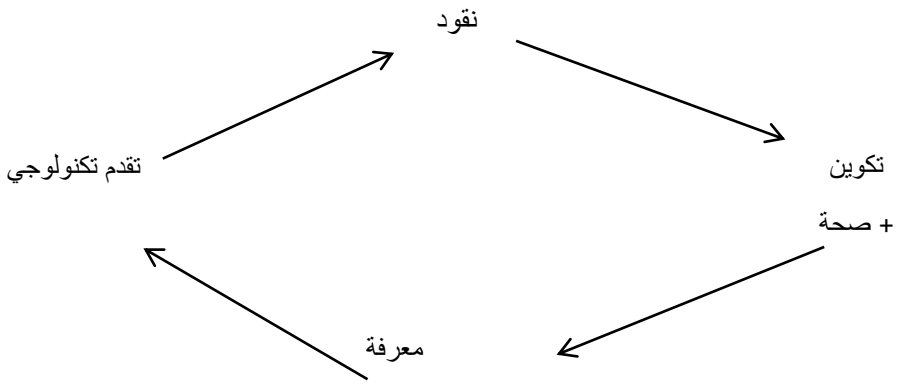

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على عدة مراجع.

حيث اعتمد في تفسيره للنمو الاقتصادي على عنصر التعليم وتأثيره في مستوى كفاءة اليد العاملة حيث اعتمد في نموذجه على معادلة كوب-دوغلاس في تفسيره لدور اليد العاملة المؤهلة في النمو الاقتصادي حسب الدالة التالية:

$$Y=AK^{B}* UH^{1-B} *H_{\partial}^{\delta 1}$$

$$\mathbf{L_T= (1-u)N}$$

$$\mathbf{H=e^{\omega u}*L_T}$$

حيث أن:

H_{∂}^{δ} متغير خارجي يمثل المستوى التعليمي للمجتمع

L_T عدد العمال الفعليين

N عدد السكان

$e^{\omega u}$* ال مستوى التعليمي

U وقت مخصص للعمل

الAتطور التقني

H عدد العمال

K راس المال المادي

[1] Murat Yildizoglu ,op-cit , P18-20.

فحسب نموذج النمو الاقتصادي ل لوكاس فان ارتفاع المستوى التعليمي يؤدي الى رفع مستوى النمو الاقتصادي للبلد لهذا ينادي بضرورة الاهتمام بالتعليم لزيادة الكفاءة البشرية وبالتالية زيادة الإنتاجية.

11- نموذج **Barro** : لقد نادى بضرورة تدخل الدولة بزيادة النفقات العمومية و بزيادة نفقات الصحة والتعليم والبنى التحتية لضمان الرفاهية لمجتمعاتها والذي سيؤدي إلى زيادة مستوى الثروة البشرية، وبالتالي زيادة الكفاءات والبحوث من أجل تطوير وتحديث التكنولوجيات من جهة ومن ، تحسين البنى التحتية يوفر انتقال البضائع والمسافرين بسهولة.

شكل رقم 2-2 دور النفقات العمومية في زيادة النمو الاقتصادي

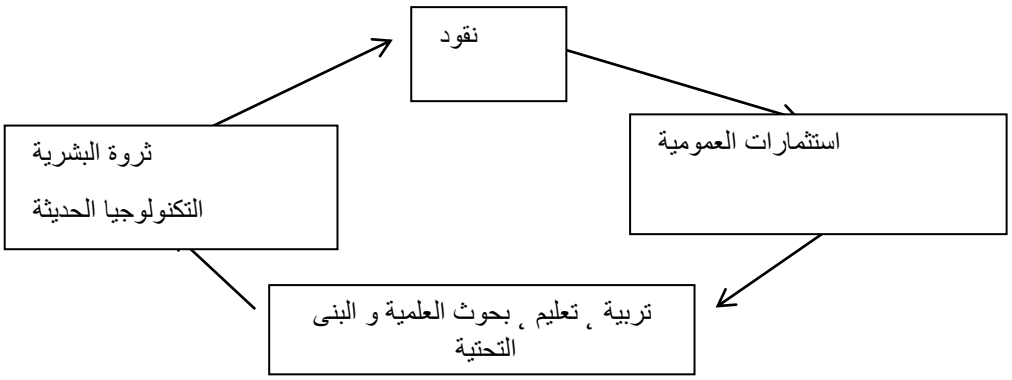

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على عدة مراجع.

نموذج BARRO [1]

يعتمد في تفسير العلاقة الموجودة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي عن طريق الدالة كوب دوغلاس بإيجاد المعدل الضريبي الأمثل والنفقات العمومية المثلى لتحقيق النمو الاقتصادي لتوفير البنى التحتية وضمان رفاهية المجتمع .

$$Y=AK^{1-\alpha} * G^{\alpha}$$

$$G=tY = t\,AK^{1-\alpha} * G^{\alpha}$$

$$\frac{\Delta ct}{ct} = \frac{1}{\partial}\ ((1\text{-}t)pmk\text{-}\rho)$$

$$Y=AK^{1-\alpha}\,G^{\alpha}$$

$$Pmk=\frac{dy}{dK}= (1-\alpha)\left(\frac{g}{y}\right)^{\alpha}$$

$$pmk=(1-\alpha)A^{\frac{1}{1-\alpha}}\,T^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} \rightarrow \frac{\Delta ct}{ct} = \frac{1}{\partial}((1\text{-}\alpha)(1-t)\,A^{\frac{1}{1-\alpha}}\,T^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} - \rho)$$

[1] CARLA HELENA CRUZ , (2014) , dépense du gouvernement et croissance économique cap vert , maitrise en économie, université Québec, kanada , site web : https://archipel.uqam.ca/6236/1/M13335.pdf ,vue le 14/10/2020, p16-20.

$$d\frac{ct}{ct} = 0 \rightarrow t^* = \alpha$$

حسب نموذج barro إن نسبة الضرائب المثلى التي يتم التحصل عليها هي النسبة التي لا يكون لها اثر سلبي على الاقتصاد فزيادة الضرائب يؤدي إلى انخفاض تراكم رأس المال من جهة ومن جهة أخرى الحصيلة الضريبية تسمح للدولة بقيام بالنفقات العمومية التي تؤدي إلى زيادة رأس المال الخاص لهذا يجب الوصول إلى نسبة ضريبية تزيد في النمو الاقتصادي وهي عند النقطة $t^* = \alpha$ اي تساوي معدل الضريبي بمرونة الإنتاجية رأس المال العام .

المطلب الثالث : محددات النمو الاقتصادي

إن تحقيق النمو الاقتصادي بشكل ثابت ومستمر هو هدف تسعى إليه جل الدول لهذا تقوم هذه الأخيرة بتحديد العوامل التي لها دور فعال في استدامة النمو الاقتصادي والذي يكون له دور فعال في تحقيق الرفاهية للأفراد والمجتمع وحسب الدراسة التي قام بها د. جلولي نسيمة ، عبداني لطيفة محددات النمو الاقتصادي بدول شرق الأوسط و شمال افريقيا دراسة تجريبية 20014-2015 مجلة اقتصادية المال والأعمال juin 2018 أن محددات النمو تتمثل في الإنفاق الحكومي، الصادرات استثمار المحلي، القوى العاملة، السياحة والتطور المالي هم متغيرات يساهمون ايجابيا في النمو الاقتصادي. أما الدراسة التي قام بها الياس بومعرف جامعة سطيف أستاذ محاضر، مراد صاولي أستاذ محاضر جامعة قالمة محددات النمو الاقتصادي دراسة قياسية باستعمال نموذج متجهات تصحيح الخطأ (VECM) خلال الفترة 1980 -2015 والتي توصلت أن سعر الصرف و البطالة علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي .أما مع صافي التجارة الخارجية فهناك علاقة طردية .

أما الدراسة التي قام بها عتو الشارف، فيرى " محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2011 " هناك علاقة طردية وطيدة ما بين الإنتاج الإجمالي، عوامل الإنتاج، الإنفاق الحكومي، الكتلة النقدية، الانفتاح التجاري التدفقات الاستثمار الأجنبي للمباشر ، رأس المال للاستثمار، معدل التضخم و سعر الصرف الحقيقي.

أما الدراسة التي قام بها عبد العزيز نعوم جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2017/12/31 مجلة الباحث عدد 2017/17 محددات النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل للفترة 1970-

2013 باستخدام منهج EVIEWS للنمو الاقتصادي له علاقة ارتباطية مع الكتلة النقدية، الاستهلاك، الصادرات، سعر البترول والاستثمار المحلي.

ولقد حاولت عدة دراسات ونظريات تحديد محددات النمو الاقتصادي لتحقيق نمو اقتصادي مستثمر وثابت وما هي العوامل المؤثرة فيه لهذا سنقوم على هذا الأساس بدراسة علاقة النمو الاقتصادي بالاستثمار العمومي، الصادرات، الاستثمار الخاص، التقدم التكنولوجي و رأس المال البشري.

1- النمو الاقتصادي و الاستثمار العمومي:

إن للدولة دور فعال في الاقتصاد فهي تهدف إلى توفير ظروف ملائمة و الرفاهية لشعوبها و تحقيق التنمية المستدامة فالدولة تستثمر في مشاريع غير مربحة لكن ذو أهمية اجتماعية و اقتصادية بالغة و اشارت نظريات النمو الداخلي إلى أهمية تدخل الدولة لتحقيق النمو الاقتصادي وذلك بالاستثمار في البنية التحتية من جسور طرق ومواصلات وغيرها لتسهيل المواصلات و حياة الفرد و الاستثمار في التعليم و التدريب لزيادة كفاءات و جعل راس المال البشري أكثر كفاءة و نجاعة[1] . حيث ربط شولتز[2] الاستثمار في رأس المال البشري بالنمو الاقتصادي وذلك لما حققته البلدان الغربية من نسب مرتفعة للنمو الاقتصادي لاهتمامها بتطوير رأس المال البشري فهو المولد لأكبر قيمة مضاعفة في اقتصاد اليوم.

2- **النمو الاقتصادي و الصادرات:**

سمح تصدير السلع والخدمات توفير العملات الصعبة كما يسمح التصدير دخول الأسواق الخارجية وفتح اسواق جديدة و تصريف السلع المنتجة [1] وبالتالي زيادة في الدخل الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي. "اشار دينيس روبرتسون أن الصادرات هي محرك للنمو وذلك في مقالة نشرها عام 1940 "[2] . اما الدراسة التي قام بها Were [3] ما بين (1991 – 2015) باستخدام التحليل

---

[1] ابوهنري ،(2004)، **تنمية الموارد البشرية في الاقتصاد مبنى على المعرفة** "، طبعة الأولى، " مركز الإمارات و البحوث الاستراتيجية ، ص 189.

[2] راوية حسن ، (2010 –2011) ، **مدخل استراتيجي لتخطيط و تنمية الموارد البشرية** ، جامعة الاسكندرية ،الدار الجامعية للنشر ، ص 65.

[1] بن سليمان محمد ، نوي طه حسين،(2020)، **اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1980 – 2016** ، " مجلة القوى و العلوم الانسانية "، المجلد 7 ، العدد 1 ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، موقع الكتروني : https://www.asjp.cerist.dz/en/article/153981 شهد 2020/08/14، ص32 .

[2] الياس بومعراف ، مراد صارلي ، (2017)، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نموذج (vecm) (1980 – 2015)** ، مجلة دفاتر الاقتصادية ، المجلد رقم 8 ، العدد 1 ، جلفة ، موقع الكتروني : https://www.asjp.cerist.dz/en/article/52113 شهد 2020/08/14 ، ص7

الانحدار على بيانات مقطعية بان الانتاج التجاري يؤثر إيجابا ومعنويا على النمو الاقتصادي للدول المتقدمة و النامية و لكن غير معنوي بالنسبة للدول المتخلفة و هذا لأن الدول المتقدمة و النامية يسمح لها الانتاج التجاري بتصدير منتوجاتها و فتح أسواق جديدة و بالتالي زيادة رصيد الميزان التجاري مما له أثر إيجابي على الدخل الوطني و زيادة النمو الاقتصادي. أما البلدان المتخلفة فالانفتاح التجاري له اثر سلبي بما أنها بلدان غير منتجة و بالتالي الانفتاح التجاري يزيد من وارداتها مما سيؤدي إلى عجز في الميزان التجاري و بالتالي انخفاض نسبة الدخل الوطني مما يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي.

3- النمو الاقتصادي و الاستثمار الخاص:

يتميز القطاع الخاص بميزات خاصة به وهي السرعة في الإنجاز وعدم وجود البيروقراطية في التسيير وبحث عن الربح بإتباع احدث أساليب الإنتاج والتسيير لمواجهة المنافسة وفتح أسواق جديدة، مما يزيد من الأرباح[1] والموارد المالية وتوفير فرص عمل جديدة مما يقلص نسبة البطالة تقليص معدلات الفقر وتحقيق الرفاهية الاجتماعية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام[2].

4- النمو الاقتصادي و التقدم التكنولوجي:

تختص بعض الهيئات و المنظمات بإنتاج أفكار واختراعات جديدة فالبحث والتطور في مجال الصناعي يسمح بزيادة الإنتاجية، بعصرنة الآلات وتجديدها مما يجعلها أكثر نجاعة فالابتكارات والاختراعات الجديدة تجعل العملية الإنتاجية أكثر سهولة و سرعة. مما يزيد من الكمية المنتجة وبالتالي زيادة الأرباح المحققة الشيء الذي يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي وفي

---

[3] جلولي نسيمة،.عبدلي لطيفة ، (2018) ، **محددات النمو الاقتصادي جدول شرق أوسط و شمال افريقيا دراسة تجريبية خلال الفترة 2001- 2015** ، مجلة اقتصادية المال و الأعمال ، العدد السادس ، ميلة ، موقع الكتروني : http://e-biblio.univ-mosta.dz/bitstream/handle/123456789/7842/مقال06.pdf شهد 2020/08/14، ص 35 .

[1] شريط عابد ، ابن الحاج جلول ياسين، (2016) ، **دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية دراسة حالة الجزائر،** مجلة الاستراتيجية و التنمية ، مجلد 6 ،عدد 10 ،مستغانم ، موقع الكتروني: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/8262 شهد 2021/08/14 ، ص 243.

[2] ليليا بن صويلح، (2012)، **قراءة تحليلية في مسار تطور تجربة القطاع الخاص بالجزائر** ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسير و العلوم التجارية لعدد 08/ 2012، مسيلة ، موقع الكتروني : https://www.asjp.cerist.dz/en/article/13071 شهد 2021/08/14 ، ص71

المدى الطويل التقدم التكنولوجي وزيادة الأبحاث يسمح بخلق منتجات جديدة في السوق، وبالتالي ديناميكية اقتصادية زيادة الطلب على السلع الجديدة التي تحل محل القديمة التي اضمحل الطلب عليها وهذا ما اتى بها في نظرية شومبيتر 1987 shampeter و فليب peter horet philippe aghion [3] التي ارتكزت على أربع أركان في المدى الطويل تسمح ابتكارات الجديدة بتحقيق النمو الاقتصادي لما لها من أثر ديناميكي على الاقتصاد .كما أن التوصل إلى اختراعات و ابتكارات جديدة يتطلب استثمار في مجال البحث و التطوير وذلك للتوصل إلى أحدث طرق ووسائل إنتاج لما لها من إنتاجية عالية .وبالتالي يقع تجديد وسائل الإنتاجية القديمة من آلات وابتكارات أو تقليد السلع الجديدة .

إن زيادة الإنتاجية وتحقيق نمو اقتصادي وزيادة المداخيل والأرباح كذا توفير رفاهية لأفراد المجتمع ناتجة عن الابتكارات والاختراعات التي تعتبر انتاج معرفة جديدة وتجديد منتوج او طريقة انتاجية حسب شومبيتر في عدة مجالات[1] : في المجال الانتاجي بزيادة قدرة الإنتاجية للآلات بإدخال تكنولوجيات حديثة و اختراعات آلية حديثة و أكثر تقدما، وباكتشاف مصادر طاقوية جديدة كالطاقة الشمسية و كذا استخدام أحسن الطرق التسييرية و الترويجية للمنتوجات .و هنا فيما يخص المجال التجاري أما في المجال الإداري فاستخدام أفضل طرق إدارية و تسييرية لضمان نظام داخلي جيد يسمح بتحقيق أفضل عائد للمؤسسة.

و في الأخير يمكن القول أن الابتكارات و الاختراعات في كل مجالات يزيد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق نمو اقتصادي على المدى الطويل لهذا يجب عدم إهمال استثمار في مجال البحث و التطوير.

5- **النمو الاقتصادي و رأس المال البشري:**

توفير يد عاملة ذو كفاءة عالية تسمح بتحقيق إنتاجية عالية وبالتالي رأس مال بشري له علاقة وطيدة بالنمو الاقتصادي حيث ربط شولتز[2] استثمار لرأس المال البشري بالنمو الاقتصادي مما عرفته البلدان الغربية من نمو اقتصادي مرتفع راجع إلى اهتمامها بتطوير واستثمار في راس

[3] Philippe Agtion Et Celine Antainre , (2017) ,progrès technique et croissance depuis la crise , revue de l'OFCE , n° 153, site web : https://www.cairn.info/resurce de l'ofcc .2017 , vue le 14/08/2021, P P : 63 A 78 .

[1] E. classrom , (2018) , économie les facture de la croissance, rediger par et publier depuis over blog .com , site web : http://e-classroom.over-blog.com/les-facteurs-de-la-croissance.html vue le 11/03/2019 .

[2] أية حسن،(2011)، **مدخل استراتيجي لتخطيط و تنمية الموارد البشرية** ، جامعة الاسكندرية ، الدار الجامعة ، ص 65.

المال البشري الذي كان له دور فعال في الاقتصاد أكثر من رأس المال المادي حيث أشار أن التعليم هو العمود الفقري لتحقيق رأس مال بشري ذو نجاعة كما أشار Aghion et cohen [3] 2004 أن كل دولة تتميز بمستوى تكنولوجي و الذي يحدد نظام التعليم السائد بها فالتعليم يساهم في تطوير عدة مجالات و خاصة في النمو الاقتصادي .حيث أظهرت عدة دراسات أن للرأس المال البشري علاقة وطيدة بالنمو الاقتصادي ف 90 %[1] من النمو الاقتصادي المحقق في الدول النامية كان راجع إلى قدرات الإنسانية.

أما دراسة التي قام بها ناديري Nadori 1972 أثبتت أن الاستثمار في التعليم كان له تأثير يقدر بـ 1 % على النمو الاقتصادي بفنزويلا و 4 % و 2 % بكولومبيا و 16,5 % بالأرجنتين أما كندا 15 % تم 25 % أما و.م.أ 14 % "[2] .

إن الإنسان هو الذي يقوم بالعمل فكلما يكون ذو قدرة وكفاءة عالية كلما كان إنتاج عالي وذو جودة عالية لهذا يجب الاهتمام بالجانب الإنساني أكثر من المالي لان الإنسان هو العمود الفقري فهو المفكر والمحرك للاقتصاد و للبلد، لذا يجب استثمار في التعليم للحصول على رأس مال بشري ذو كفاءة وجودة عالية يضمن حسن استغلال موارد وتسييرها وانتاج سلع خدمات ذو جودة عالية وبالتالي دفع النمو الاقتصادي.

6- تطور الدخل الوطني في بعض البلدان:

إن الناتج الوطني المحلي PIB هو مرآة الاقتصاد، فهو يعكس حالة اقتصاد إذا كانت في ازدهار أو تراجع وهل يعرف البلد نموا اقتصاديا أو على العكس هو جامد أو متراجع، لهذا تقوم

---

[3] Tchouassi Gerard , (2016) , capital humain et croissance économique une modélisations VAR, Croissance, population et protection sociale : faits et théories face aux enjeux : 59ème congrès de l'Association internationale des économistes de langue française, université Panthéon-Assas (Paris II),site web : https//www.researchgate .net , vue le 11/03/2019, P4.

1 بن عواق شرف الدين امين ، (2018/2017) ، الاستثمار في رأس المال الفكري ودوره في تحقيق القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول الناميةدراسة حالة الدول المغاربية: الجزائر، تونس ،المغرب ، مذكرة دكتوراه ، جامعة فرحات عباس سطيف ، ص 341

[2] محمد فلاق ، عبد الهادي مداح ، (2017) ، **دور رأس المال البشرية على تحقيق النمو الاقتصادي و التنمية، قراءة لدراسات سابقة و اقتراح نموذج للاستثمارات في رأس المال البشري** ، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية ، المجلد 10 ،العدد 03 ، الوادي ،موقع الكتروني : https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/127 . شهد 2019/10/19، ص 21

الهيئات والبلدان بحساب الناتج الوطني المحلي PIB لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتحسين وضعية اقتصادية كما يعكس أيضا الدخل الفردي[1] للبلد حالة اقتصادية .

ويقوم البنك الدولي بتصنيف الدول الى أربع فئات مرتفعة ، الدخل يفوق دخل الفردي 12.055.00$ فئة العليا من بلدان متوسطة الدخل ($12.055.00-3.896.00$) اما فئة دنيا من بلدان متوسطة الدخل ($3.896.00-996$) اما فئة فقيرة الدخل فهي ادنى من 996$، حيث تهتم الهيئات المالية الدولية بتقديم النصائح و ارشادات لرفع مستوى اداء الاقتصادي للبلد و تحقيق نمو اقتصادي .

في بداية الأمر كان يتم قياس نمو الاقتصاد على أساس كمية منتجة من حديد و الفحم و القطن ، لكن بعد 1945 وتطور المحاسبة العمومية أصبح يحسب النمو الاقتصادي على أساس الناتج المحلي الخام PIB وكذا مع زيادة النمو الديمغرافي اهتم اقتصاديون بالدخل الفردي لأخذ بعين الاعتبار تعداد السكاني لحساب ثورة البلد والرفاهية التي تحققها لشعبها لإعطاء نظرة أكثر موضوعية، حيث يمكن للبلدين أن يكون لهما نفس الناتج المحلي الخام لكن دخل الفردي مختلفين أي ليس لهم نفس المستوى المعيشي، وهناك بلد يحقق رفاهية أكثر من الآخر، كما أصبح يأخذ بعين الاعتبار التضخم، لهذا ظهر الناتج الوطني الخام الفعلي ليكون اكثر موضوعية.

اختلف النمو الاقتصادي من بلد لآخر ، في البداية عرفت بريطانيا 1850 نمو اقتصاديا مرتفعا أكثر من 40 % من سلع مصدرة للعالم كان الجنيه الاسترليني عملة متعامل بها دوليا خاصة مع ظهور آلات بخارية واستغلال الفحم كان له اثر في زيادة الإنتاج، وتطور وسائل النقل بظهور سكك حديدية بدلا من الوسائل البدائية من احصنة و جمال ، مما سهل تنقل البضائع والأفراد وجعل التجارة العالمية تعرف رواجا، أما سنة 1929 بعدما عرف العالم حالة كساد وبعد الحرب العالمية الثانية وحالة الخراب التي عرفتها أوروبا ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية ذات أكبر نمو اقتصادي تنتج 50 % من سلع العالم، وبظهور مصادر طاقوية جديدة كالبترول والكهرباء مما جعل الانتاج بكميات ضخمة، أما في السبعينيات بدأت بعض البلدان النامية بتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي وذلك لارتفاع الطلب على المواد الأولية التي تنتجها، كما أصبحت بعض البلدان النامية تتحكم في التكنولوجيا الجديدة كالصين

[1] – فريق بيانات البنك الدولي ، نشر مدونة البيانات التصريف الجديد حسب مستويات الدخل، 07/01/2018، موقع الكتروني: World bank .pog World bank group [us] Blogs. , يوم 02/09/2019 .

ونمور أربع كورية الجنوبية ، التايوان ، هونكونج ، سنجبور، أما بعد الالفينيات و بظهور الكترونيات، الحاسوب والانترنت اصبحت المصانع تنتج بكميات كبيرة، ومع تطور وسائل النقل والعولمة زادت نسبة النمو الاقتصادي عالميا و بقيت الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تحقق أكبر معدل نمو اقتصادي لتليها أوروبا تم الصين بعدها البلدان النامية.

جدول رقم 2-1 مكونات النمو الاقتصادي لكل من يابان الصين الهند و اندونيسيا

Tableau 1 – decomposition des sources de la croissance, 2011/2000

	Japon	Chine	Inde	Indonésie
PIB	0,6	9,0	6,6	4,7
Investissement	0,4	5,1	3,1	2,2
Emploi	-0,4	0,3	0,9	1,5
PIB par employé globale des facteurs	0,6	3,6	2,6	1,0

Source : Asian Productivity Organization.

Source: ESH - ECO1 / Chapitre 8 C. Rodrigues / Lycée Militaire
https://studylibfr.com/doc/1011500/croissance-%C3%A9conomique

حسب الجدول أعلاه نرى أن الاستثمار له اثر ايجابي على النمو الاقتصادي والعمالة، حيث نرى ان الصين حققت معدلات نمو مرتفعة لارتفاع نسبة الاستثمارات، لتليه الهند التي عرفت ارتفاعا في الاستثمار والذي كان له اثر ايجابي على النمو الاقتصادي، لهذا يجب تحفيز الاستثمارات خاصة الانتاجية بتوفير المناخ الملائم.

المبحث الثاني : تأثير الاستثمار المحلي على التنمية الاقتصادية

سنحاول في هذا المبحث بدراسة التنمية الاقتصادية و خصائصها ، و علاقة الاستثمار المحلي و تاثيره على التنمية الاقتصادية .

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

1- تعريف التنمية الاقتصادية:

ظهرت فكرة التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث واجهت البلدان النامية حاجة ماسة إلى تحقيق تنمية اقتصادية بعد استقلالها .أماّ البلدان المتقدمة فكانت تواجه مشكلة كيفية استمرار تحقيق تنمية اقتصادية بعد استقلال مستعمراتها، وارتبط مفهوم التنمية الاقتصادية في بداية الأمر بأنه تحقيق مستويات عالية للنمو الاقتصادي بمعدلات 5% - 7% لكن التجربة التي مرت بها بعض البلدان النامية والتي حققت معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، لكن رغم هذا بقي المستوى المعيشي للأفراد متدن وسكانها يعانون من الفقر ،الجهل ،المرض والبطالة وتفشي الآفات الاجتماعية حيث عرفها Edgar Owen 1987 [1] "بأن التنمية لا تهتم بالجانب الاقتصادي والسياسي وكذا أشكال الحكومة ودور الجماهير في المجتمع، وإنما تهدف إلى توفير حياة كريمة لأفراد المجتمع" أما البنك الدولي عرف التنمية 1991 بانها تحسين نوعية الحياة للفرد ولا ينحصر مفهومها في ارتفاع مستوى الدخل وانما جودة التعليم، الصحة تغذية، القضاء على الفقر ،بيئة انظف، تكافؤ الفرص و حرية التعبير" كما أثار Todaro and Smith 2006 أن التنمية هي عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي المستمر، بحيث تكون زيادة تفوق زيادة النمو السكاني مع توفير الخدمات الإنتاجية من بنى تحتية، مرافق عمومية، خدمات الاجتماعية، حماية الموارد المتجددة من التلوث و الحفاظ على الموارد غير متجددة من النضوب"[2] .

فالتنمية تمثل كل الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ¸ هدفها هو تحقيق حياة كريمة للفرد بتوفير العمل لليد العاملة¸ بدخل يسمح لها بتلبية حاجياتها و توفير تعليم ذو جودة لأفراد المجتمع و مرافق صحية تسمح بمعالجة الأشخاص المقيمين بالبلد، لضمان علاج و تعليم و حرية تعبير لأفراد مجتمع و القضاء على الفقر و الحرمان و مظاهر القمع، فهي لا ينحصر

[1] مدحث القريشي ، (2007) ، **التنمية الاقتصادية نظريات و علامات و موضوعات** ، دار وائل للنشر ، أردن، ص 122 .
[2] عصام عمر مندور ، (2011) ، **التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التغيير الهيكلي في الدول العربية منهج التنمية الاقتصادية نظرية قياس**، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع، ص 28.

مفهومها بزيادة التصنيع و زيادة الدخل فقط بل براحة افراد المجتمع و ضمان عيش كريم و رفاهية .

2- **علاقة الاستثمار المحلي بالتنمية**:

لا يمكن فصل التنمية الاقتصادية عن الاستثمار، حيث أقرت نظريات [1] التنمية الاقتصادية أنه لا يمكن تحقيق تنمية دون اللجوء إلى استثمار دعم Rosentien Rotem صاحب نظرية الدفعة القوية لتحقيق التنمية الاقتصادية على البلدان النامية و ضع خطة استثمارية شاملة تتضمن توفير بنى تحتية في البلد، والاستثمار في الصناعات الاستهلاكية أي تشجيع الاستثمار المحلي بأنواعه العام والخاص، لكسر حلقة الفقر المفرغة التي تعاني منها البلدان النامية وزيادة الدخل القومي، أما Nurkse الذي كان رائد نظرية النمو المتوازن في التنمية الاقتصادية لا يمكن تحقيقها في البلدان النامية إلا بزيادة استثمارات مع المجال الصناعي والموازنة بين القطاعين لتحقيق توازن بين العرض والطلب، لتأتي بعدها نظرية النمو غير المتوازن Alberth Hirshman و التي رأت أنه من غير ممكن التطبيق على الواقع نظرية النمو المتوازن لعدم اكمالية توفر موارد المالية والقدرات التسييرية في بلدان النامية للقيام باستثمارات ضخمة في كل المجالات الصناعية و الزراعية و سد كل حاجياتها الاقتصادية، لهذا رأت النظرية النمو غير المتوازن على البلد النامي، الاهتمام و الاستثمار في الصناعات الاستراتيجية التي تكتسب ميزة نسبية لينتقل نمو فيما بعد للقطاعات الأخرى هي تشبه نظرية أقطاب النمو ، حيث رأى François Perrox أن على البلد النامي الاهتمام والاستثمار في الصناعة الرئيسية التي يكون له ميزة نسبية بانشاء مراكز نمو تحتوي على هذه استثمارات وأسواق مجهزة بكل الوسائل والخدمات اللازمة للصناعة رائدة، أما النظرية التنموية للتغيير الهيكلي وأنماط التنمية فهي حفزت الدول النامية على اعتماد على القطاع الصناعي بدلا من قطاع الزراعي التقليدي، ومن رواد هذه النظرية أرثرلويس Lewis ان تخلف البلدان النامية ناتج عن اعتمادها على القطاع الزراعي الريفي الذي تكون فيه عمالة ذو انتاجية تقترب الى الصفر عكس قطاع الصناعي، لهذا حفزت هذه النظرية البلدان النامية بانشاء مصانع لتتجه اليد العاملة إلى الصناعة لارتفاع الأجر وبالتالي زيادة الانتاج والأرباح، مما يؤدي إلى تغيير هيكلي، أما نموذج هوليس تشنري Holls Thenery أن تحول اليد العاملة من القطاع

[1] عصام عمر مندور ، مرجع سبق ذكره ، ص 88 – 144 .

الزراعي إلى صناعي نتيجة لارتفاع دخل يؤدي إلى زيادة ادخار و تغير نمط استهلاكي وزيادة الصادرات وتحول اجتماعي وزيادة التحضر .

و من هنا نرى أن نظريات التنمية كلها ناشدت أنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية دون أن يقوم البلد بالاستثمار في القطاع الزراعي والصناعي، وكذا الاستثمارات في البنى التحتية . فهناك علاقة وطيدة بين التنمية والاستثمار لا يمكن الفصل بينهما، مع حسن تسيير و استقلالية بلد تام والتخلص من التبعية تجعل البلد التابع خاضع للبلد المتبوع ويجعله يخدم مصالحه، حيث برهنت تجربة ان البلدان النامية مستقلة من بلدان الأوروبية والتي بقيت تهيمن عليها، وأن التنمية الاقتصادية لم يتم تحقيقها في البلدان المستقلة لأنها كانت مسيطرة سياسيا ومواردها مستغلة من طرف بلدان محتلة رغم استقلالها و نظرية التبعية التي ظهرت في السبعينات خير دليل على ذلك .

المطلب الثاني : علاقة الاستثمار المحلي بالجانب الاقتصادي للتنمية

يمكن حصر تأثير زيادة مستوى الاستثمارات المحلية على الجانب الاقتصادي للتنمية، و دلك بزيادة الانتاج و بالتالي زيادة نسبة التنافسية و ارتفاع مستواها من جهة، و القضاء على البطالة من جهة أخرى، وزيادة كفاءات البشرية وبالتالي زيادة مستوى الأجور وتحقيق الرفاهية الاجتماعية حيث يمكن حصر علاقة الاستثمار المحلي بالجانب الاقتصادي للتنمية كالتالي:

1- علاقة الاستثمار المحلي بالموارد البشرية:

إن العلاقة ما بين الاستثمار والموارد البشرية هي علاقة وطيدة فهي تعتبر أحد محفزات الاستثمار، فالموارد البشرية ذو كفاءة و خبرة مهنية وذو مستوى تعليم عالي اكثر إنتاجية من تلك التي لا تحتوي على أي كفاءة وتعتبر محفزات استثماري مهم لهذا يعتبر أيضا الاستثمار في الموارد البشرية من أجل البقاء في سوق مليء بالمنافسة يتطلب التجديد الدائم للمنتجات لمواكبة التطور، لهذا يجب على المستثمر الاهتمام بتطوير اليد العاملة وجعلها أكثر كفاءة لتدبير وتسيير

افضل للمشروع الاستثماري drak 1996 [1] "مؤسسة لا تهتم إلا بزيادة الاستثمار المادي بل بتسيير أفضل للعمل عن طريق التدريب الجماعي" كما يرى Stulter" أن استثمار في العنصر البشري هو كل انفاق في مجال صحة تدريب تعليم وهجرة وراء التعليم "

Brandsma –Kesler s-aunch 1995 [2] استثمار في التطوير وزيادة المعرفة للموارد البشرية هي ضرورية للحصول على العمل، فالاستثمار في موارد البشرية لتحقيق مجتمع ذو وعي اجتماعي وذو مستوى عال هي مسؤولية الجميع أفراد ومؤسسات دولة، حيث يرى Alfred Marshall [3] إن الاستثمار في الإنسان الذي هو أساس العمل هو أحسن رأس مال للدولة، فالمعرفة المكتسبة تحول الثروة من مجرد راس مال مادي إلى تكنولوجيات محققا الطموح المؤمول. وبرهنت التجربة الصينية التي عرفت نموا اقتصادية كبيرا لاهتماماتها بتوفير يد عاملة مؤهلة متحكمة في تكنولوجيات حديثة باجور رخيصة، جعلها تستقطب استثمارات الأجنبية المباشرة و زيادة استثمارات محلية لتوفر أيادي عاملة مؤهلة.

2- علاقة الاستثمار المحلي بالأجور:

تعتبر الأجور تعويض للعمل المبذول لإنتاج سلعة أو خدمة ما، كما يتم تحديد الأجر حسب الطلب والعرض عن العمل دون أن ننسى أن المستوى التعليمي والكفاءات [1] والمهارات الانتاجية لها تأثير رفع مستوى الأجور، فالعمل الإنساني زائد الاستثمارات المادية هي عوامل للعملية الإنتاجية وانخفاض الأجور يعد محفز رئيسي في زيادة الطلب على العمل وبالتالي زيادة في نسبة استثمارات، الشيء الذي برهنته التجربة الصينية التي عرفت اقبالا على الاستثمارات الأجنبية والمحلية مما دعم النمو الاقتصادي وسجلت مشاركة قطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي

---

[1] Steve Bainbri, (2014), **peut en mesurer les bénéfices de l'investissement dans les ressources humaine ?**, revue européen formation professionnelle, N°14, site web : https://blogs.wordbook .org , vue 14/08/2021 , p12.

[2] idem ,p17.

[3] عبد الله العزيز ال الشيخ ، (2008) ، استثمار في الموارد البشرية ،محاضرة الكلية الرابعة ، موقع الكتروني : http://skinandallergy.org/wp-content/uploads/2012/11/12808537821.pdf شهد 2019/12/16 ، ص2 .

[1] Camelia Surugem, Marirs Razavans Surucui, Ana Vina DincaCrisit Fnent,(2012) ,**Labour Proclivity and investment as determinants of wags a pool data analysis the Remain halts ands restaurant sector**, tourism economics ,research net publication web site : https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.5367/te.2012.0099 vue le 14/12/2019,P4 .

بين 2010 و 2012 بـ 75%[2] وصادرات بـ 90%، كما عرف ارتفاع في الدخل الفردي حيث سجل سنة 1978 بـ 155$ للفرد الواحد و 6400$سنة 2015 لكنها مع ارتفاع نسبة الشركات الأجنبية كان لها تأثير على رفع أجور [3] مما جعل الشركات المحلية ملزمة بزيادة نسبية في معدل الأجور وعلى المدى الطويل عرفت الصين ارتفاع في أجورهما جعلها عبئ على الشركات الأجنبية ومحلية شيء الذي جعل هذه الأخيرة بالبحث على أسواق جديدة[4] تكون ذو يد عاملة رخيصة ومؤهلة نسبيا مما جعلها تتجه إلى ماليزيا، المكسيك، صربيا، الهند وتايلاندا.

لذا يشير haribson [5]الحل الوحيد للبلدان النامية لتحقيق نمو اقتصادي هو تكوين رأس مال بشري ذو نوعية عن طريق اهتمام أكثر بالاستثمار في الموارد البشرية، لأن استخدام تكنولوجيا متطورة في مجال استثماري يتطلب يد عاملة ذو مهارة عالية وتجربة الصينية وكذا بلدان شرق آسيا خير برهان على ذلك.

3- علاقة الاستثمار المحلي بالتنافسية:

نتيجة تحرر التجارة الدولية وما نشا عنها من سهولة و زيادة تبادل ما بين الدول لسهولة اتصال مع ظهور شبكات الانترنيت و شفافية المعلومات جعل ظهور التنافسية، عرف جيفري ساكس [1]" أن تنافسية الدولة هي قدرتها على إنتاج سلع وخدمات يمكن تسويقها دوليا مما يزيد دخل حقيقي لمواطنيها" أما تعريف بريطاني فعرف التنافسية[2] هي القدرة على إنتاج سلع وخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب في الوقت المناسب أي تلبية حاجيات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة" حسب Chesnais 1986 تنافسية [3]العالمية هي التنافسية الوطنية وهي قدرة مؤسسات

---

[2] دلال للعكيلي ، (2019) ، **مالا تعرفه عن نهضة الصين** ، اقتصادية شبكة النبأ المعلوماتية 03 قانون الثاني، موقع الكتروني : annaba.org/arbic economic reports 17805 يوم 12/01/2020.

[3] Faggio Guilia , (2003) , **foreign direct investment and wages in central and eastern Europe ?** ,city university of London article, site web: research gate net publication/228857100 forigm – direct investiment and ways vue le 09/09/2019, P5 .

[4] محمد رمضان ، (2019) ، **الشركات تسير على خطى نظيرتها الأجنبية و تودع الاستثمار في الصين** ،جريدة البورصة ،مصر ، موقع الكتروني : Alabor saa rews.com /. ، شهد 2019/09/19 .

[5] محمد موساوي ،(2014-2015)، **الاستثمار في رأس مال البشري و أثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1970 – 2011)**، مذكرة دكتوراه في الاقتصاد ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، ص51 .

[1] تشام فاروق ، (يومي 22/23/ابريل /2003) ، **دور و أهمية مناخ استثماري في رفع القدرة التنائية للمؤسسة الاقتصادية ملتقى وطني حوله المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد** ، جامعة وهران السانية.

[2]خروف منير، ثوامرية ريم ، (2017) ، **القدرة التنافسية المستدامة في الجزائر** ، مجلة الدراسات المالية محاسبة و الإدارية ، العدد الثامن ،جامعة 08 ماي 1945قالمة ،موقع الكتروني : Asjp cerist.dz/en./article/ ، شهد 15/11/ 2019،ص :341 .

[3] SANGHITA MONDAL ،(2014), **Fdi and firm compétitivités évidence frome indien manufacturent sector (2000 – 01 to 2006 – 07)** , journal economic & political weekly , vol 49 , issue

وطنية على الاستثمار والتجديد الابتكار باستعمال الموارد البشرية المحلية بأخذ بعين الاعتبار تكنولوجيا الحديثة مستخدمة خارج حدود الوطن.

و من هنا يمكن حصر مفهوم التنافسية بالسعر والجودة والمرونة، التميز و التوقيت، المنتج يبحث عن أقل تكاليف ممكنة لإنتاج سلع بسعر مغري وذو جودة لتحقيق أكثر ربح ممكن ومن ناحية أخرى التنافسية هي القدرة على التأقلم مع تغيرات ومواجهة المنافسة مع المؤسسات الأخرى بإنتاج سلع ذو جودة وميزة، مما يجعل المستهلك غير قادر عن التخلي عنها كما يجب على المؤسسة أن تكون متجاوبة مع الطلبات بسرعة التسليم والتأقلم مع التغيرات الإنتاجية للبقاء في السوق.

أما من الناحية التنافسية العالمية تعتمد على جودة الأداء الاقتصادي من توفر أسواق وأيادي عاملة ذو كفاءة واحتواء البلد على بنى تحتية محفزة لاستقطاب استثمارات وأداء مالي جيد لتحقيق ميزة تنافسية .

4- علاقة الاستثمار المحلي بالبطالة:

إن الاستثمار من شأنه خلق فرص عمل بالتالي القضاء على البطالة فهو حل الوحيد لامتصاص يد العاملة لهذا يجب بشتى الوسائل توفير المناخ المناسب من قضاء على بيروقراطية وتوفير بنى تحتية وتسهيل عملية التمويل للاستثمارات خاصة المحلية التي لا تقوم بتحويل أرباحها للخارج وغيرها من العوامل المشجعة للاستثمارات، حيث قامت عدة دول بتدعيم مشروعات محلية الصغيرة ومتوسطة و التي لا تحتاج لأموال ضخمة للقضاء على البطالة، نذكر منها[1] كندا و اليابان و التجربة الكويتية حيث سجلت كندا أن 80% من اليد العاملة يتم امتصاصها من طرف مؤسسات صغير ة و متوسطة معتمدة على عدد من الهياكل و البرامج لتوفير المساعدة المالية و الفنية لدعم تلك المؤسسات، أما اليابان فقامت بإنشاء بنى و توفير مناخ ملائم تشجيعي للمشروعات الخاصة المحلية الصغيرة و متوسطة، كما اهتمت بإنشاء معاهد والاستثمار في العنصر البشري لتوفير اليد العاملة ذو كفاءة ذو خبرة مهنية وأخيرا توفير أموال

38, web site : https://www.freit.org/working/papers/firm_level_productivity_/freits524.pdf , vue le 12/01/2021, p :4.

[1] صلاح حسن ,(2013) ، **دعم و تنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة و الفقر**، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، ص 131 – 191 .

للمستثمرات الصغيرة و المتوسطة الخاصة للقضاء على البطالة، أما الكويت أيضا اتخذت نفس المبادرة بتشجيع الشباب الطموح و تحقيق المشاريع الخاصة به و تقديم له تسهيلات مالية و فنية .

أما المبادرات التي قامت بها الجزائر من أجل القضاء على البطالة و خلق مناصب شغل متبنية عدة برامج[1] حيث قامت بخلق وكالات خاصة تقوم بتوفير مناصب شغل غير دائمة للشباب نذكر منها:

إدماج الشباب على قطاعات الاقتصادية مختلفة سنة 1990 برنامج تشغيل الشباب المأجور مبادرة محلية تسمح للشباب ذو مستوى تعليمي بالحصول على عمل ببلدياتهم، و سنة 1992 تم تبني برنامج إدماج الشباب PIPG نتيجة تعديل الهيكلي لدمج البطالين الجدد للعمال المسرحين وخلق صندوق الوطني للتأمين على البطالة سنة 1995 وتعويض عمال مسرحين لأسباب اقتصادية لمدة لا تفوق على36 شهرا، أما سنة 1997 جاء برنامج الأشغال العامة ذات الكثافة العالية لليد العاملة حيث يقوم بتشغيل شباب في ورشات صيانة وإصلاح طرقات وزراعة الغابات وغيرها بأجر أدنى مضمون وسنة 1998 تم تبني برنامج عقود ما قبل التشغيل نتيجة لارتفاع عدد حاملي شهادات البطالين، حيث تسمح وكالة للشباب ذو مستوى تعليمي الحصول على عمل و خبرة مهنية .

ومن ناحية أخرى تبينت عدة برامج لدعم الشباب لاتخاذ مشاريع خاصة[2] به نذكر منها وكالة لدعم تشغيل الشباب ANSEJ تقوم بمنح قروض ذو فائدة منخفضة 1 % و بتسهيلات و امتيازات لشباب دون عمل، لخلق مؤسسات خاصة، وكذا الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2003 و مشروع الجزائر البيضاء وصندوق الزكاة كل هذه وكالات تهدف إلى توفير مصادر مالية للشباب البطال لإنشاء نشاطات منتجة. وتم تبني البرنامج الوطني للتنمية الولائية PNDA ، يهدف الى مساعدة الفلاحين و دعم السكن الريفي و توفير الماء و الغاز و الكهرباء.

المطلب الثالث : علاقة الاستثمار المحلي بالجانب الاجتماعي للتنمية

[1] بوزار صفية ، يومي 08 -09 /2014/11 ، **عملية انعكاسات سياسات التشغيل على البطالة و الفقر في الجزائر خلال الفترة (2014-1990)** ، مجمع مدخلات الملتقى الوطني حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول الغربية في ظل العولمة ، تيبازة، ص 560-561.

[2] عبدلي فاطمة ، **الآثار الاجتماعية و الاقتصادية و علاقتها بحركة السكان " دراسة البطالة عند خريجي الجامعات"** ، دراسات في التنمية و المجتمع ، مجلد رقم 3 ، عدد رقم 3، جامعة حسيبة بن بوعلي – شلف ، موقع الكتروني : https://www.asjp.cerist.dz/en/article/135211 شهد يوم 2019/12/13 ،ص 19.

لم تقتصر تحقيق التنمية على الجانب الاقتصادي فقط، بل اهتمت بالجانب الاجتماعي عكس النمو الاقتصادي، لهدا سندرس اثر الاستثمار المحلي على الجانب الاجتماعي وما مدى فعاليته للقضاء على الفقر وتوفير الغداء لأفراد المجتمع .

1- علاقة الاستثمار المحلي بالفقر:

إن الفقر هو حالة عدم استطاعة الفرد تلبية حاجياته الأساسية من غذاء وتعليم و صحة، حيث عرف مجلس الاقتصادي و الاجتماعي[2] " الفقر هي حالة لأفراد أو جماعة أفراد تعيش حالة نقص في الموارد المتوفرة و تدنيا في المكانة الاجتماعية و إقصاء من نمط الحياة المادي و الثقافي ".

حيث ترى نفس تفشي ظاهرة الفقر على البلدان العربية و هذا لزيادة النمو السكاني بشكل كبير يفوق نمو الدخل وزيادة معدلات التضخم و انخفاض القدرة الشرائية والفساد والبيروقراطية الأزمات الأمنية، التي تعاني منها هذه البلدان خاصة بعد الحروب التي عرفتها مؤخرا نتيجة الانهيار الحكومات العربية العراق ليبيا سوريا و التي تعاني من حالة فقر مدقع، فبدون أمن لا يمكن القيام بالاستثمارات وتوفير مناصب شغل وزيادة حصيلة ضريبية وبالتالي زيادة النفقات العمومية في مجال الصحة والتعليم ودعم الفئات المحرومة، والتجربة الصينية التي عرفت نسب ممتدة من أفراد الذين عانوا من الفقر على مطلع الستينات نتيجة ارتفاع عدد السكان والمتمركزين معظمهم في الريف و ارتفاع معدل الأمية، لهذا اعتمدت على برامج تنموية للقضاء على الفقر بتحرير الزراعة بعدما كانت مسيرة من طرف الحكومة واعتماد على المسؤولية الأسرية وأخذ القرار من طرف المزارع مما حقق ارتفاع في المحصول و جعلها أول منتج للأرز في العالم وعلى مجال صناعي تساهم ب[1] 19.8% من إجمالي الإنتاج العالمي 2010.

كما قامت بالاستثمار في مجال التعليم و الصحة و البنى التحتية،و اهتمت بتدريب اليد العاملة لتوفير مناخ مشجع للاستثمار الخاص الذي بدوره يقوم بتوفير فرص عمل ورفع مستويات المعيشة والقضاء على الفقر حيث لا يمكن فصل الاستثمار المحلي عن الفقر، فهو يعتبر وسيلة وحيدة للقضاء عليه.

[2] حاجي فطيمة، (2017) ، **سياسات مكافحة الفقر دراسة تحليلية الجزائر و الصين نموذجا** ، دار نشر الراية، طبعة أولى، عمان .

[1] حاجي فطيمة ، مرجع سبق ذكره، ص 149 .

إن ظاهرة الفقر تعاني منها الجزائر منذ احتلال الفرنسي وبعد الاستقلال بقيت حالة الفقر، في البداية لكن سرعان ما بدأت سياسة تأميم ممتلكات الدولة واتباع خطط تنموية في كافة المجالات الاقتصادية والثقافية و الاجتماعية، مما جعل البلد يلجأ إلى مديونية لسد متطلبات النفقات العمومية حيث سجلت انخفاض كبير في الأمية و تحسين الرعاية الصحية و توفير وسائل النقل و البنى التحتية، رغم هذا لكن التوزيع غير العادل للثروات أدى إلى بقاء الفقر خاصة في المناطق الريفية، وسنة 1986 ونتيجة انخفاض أسعار البترول وزيادة النمو السكاني الديون الخارجية المتراكمة، حيث عرفت البلد أزمة اقتصادية أدت إلى زيادة ظاهرة الفقر، ورغم الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الجزائر بداية التسعينات للدخول في اقتصاد السوق وخوصصة المؤسسات العمومية الذي أدى إلى تسريح العمال وإلى تفشي ظاهرة الفقر والبطالة تصل إلى 29% سنة 1997 [1] لهذا قامت الدولة بتبني عدة برامج للقضاء على الفقر من برامج تقوم بخلق مناصب شغل ومساعدة الشباب لخلق مؤسسات خاصة بهم وبرامج اجتماعية[2] لمساعدة للأفراد المعوزين، نذكر منها شبكة اجتماعية 1994 التي تقوم بدعم الأشخاص ذوي الأجر المحدود المتدني او أشخاص دون دخل.

برنامج منحة الجزائي 1996 أشخاص دون دخل يفوق سنهم 60 عام أو معاقين وغير القادرين على العمل ونساء مسؤولين على العائلة دون دخل ولديهم معتقين ودعم السكن الاجتماعي للفئات غير القادرين على شراء سكن خاص بهم و كذا صندوق تحسين مناطق الجنوب لفك العزلة.

2- علاقة الاستثمار المحلي و الأمن الغذائي:

إن الاستثمار الزراعي يضم كل من الاستثمار النباتي والحيواني والمائي فهو له علاقة وطيدة بالأمن الغذائي، فزيادة استثمارات الزراعية والتكنولوجيا الميكانيكية تؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي وبالتالي القضاء على الفجوة المتواجدة بين التعداد السكاني والاحتياجات الغذائية وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي. فمن أجل تحقيق الأمن الغذائي يجب تجاوز الاستثمارات الزراعية الفقيرة باستثمارات كبيرة [3] خصوصا مع زيادة النمو الديموغرافي و40% من السكان العالم يعانون من

---

[1] بن زاير مبارك ، بلقايد ثورية ، (يومي 09/08 ديسمبر 2014) ، **ظاهرة الفقر في الدول العربية مظاهرو أسباب و سبل العلاج حالة الجزائر** ، مجمع مداخلات ملتقى الدولي حول تقييم سياسات اقلال من الفقر في الدول العربية ،جامعة الجزائر3 ، موقع الكتروني : https://laboratoires.univ-alger3.dz/lm/pages/Meeting.htm شهد 2019/12/12 ص 420.

[2] حاجي فاطمة، (2014)، **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل برامج التنموية الجزائر فترة 2014/2000** ، دكتوراه علوم الاقتصادية، جامعة بسكرة ، موقع الكتروني : https://core.ac.uk/download/pdf/35401837.pdf ، شهد 12/12/2019،ص 165 .

[3] لوره باسم بشير الساعور،(2018) ، **اثر الاستثمار الزراعي و التكنولوجيا الميكانيكية في نمو الناتج الزراعي في العراق للفترة (1990 – 2010)** ، مجلة كلية الكويت الجامعة ،مجلد الثاني ،العدد 1 لسنة الثالثة ، ISSN 414 -7419 ، موقع الكتروني : http://kutcollegejournal.com/wp-content/uploads/2018/04/2-1-2A.pdf ،شهد 2020/01/14،ص 27

نقص في التغذية، لهذا يجب على الدولة الاستثمار في الفلاحة خاصة وأنها تتطلب أموالا ضخمة للقضاء على الجوع وبرهنت تجربة بوركينافاسو أن تدخل استثمار العمومي في الفلاحة كان له أثر إيجابي للقضاء على الجوع[1] و تحقيق الأمن الغذائي وتراجع نسبة البطالة بتوفير فرص عمل والمساهمة في الناتج الوطني PIB ورفع القدرة الشرائية للمنتوجات الفلاحية و نتيجة لارتفاع نفقات استثمارية و عدم قدرة القطاع الخاص تحملها، على الدولة دعم الفلاحين للقضاء على الجوع يكون له أثر إيجابي على الاقتصاد وتحقيق الأمن الغذائي، فالاستثمار الزراعي يحتاج إلى أموال ضخمة فهو يشمل تربية الأحياء المائية والتي ظهرت على السنوات العشرين الماضية، مما سيساعد على مواجهة الطلب والمحافظة على النوع من النضوب وكذا تربية المواشي نتيجة لزيادة الطلب على اللحوم الحمراء والبيضاء والاستثمار في عملية التخزين مما يسمح بنقل المحاصيل وخلق مناصب شغل وتحقيق الأمن غذائي وكذا استثمار في الصناعة التحويلية والاستثمار في عملية تطوير اليد العاملة الزراعية باستخدام أحدث الأساليب الزراعية والماكينات وتقليل نسبة إصابة الإنتاج الزراعي بمختلف الأمراض والكوارث.[2] حيث الاستثمار في البحث والتطوير في المجال الزراعي يخفض من نسبة مرض النوع وأخذ الوقاية اللازمة الاحتياطات الممكنة لتفادي استخدام مبيدات الحشرات وما تسببه من أمراض للنوع البشري.

خلاصة

منذ بروز أول النظريات الاقتصادية و ظهور فكرة الناتج المحلي الوطني، ظهر مفهوم النمو الاقتصادي و هو الزيادة في الناتج المحلي الخام ، و مع تطور الحياة الاقتصادية و الاهتمام بالجانب الاجتماعي والثقافي و المعيشي للفرد تم ظهور فكرة التنمية الاقتصادية. حيث أثبتت الدراسات ما مدى أهمية الاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية، لما له من دور فعال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من توفير السلع و الخدمات من جهة و توفير مناصب الشغل و تقليص البطالة من جهة أخرى و غيرها ، و لهذا سنقوم بدراسة دور الاستثمار المحلي في الاقتصادي الجزائري .

---

[1] Patrice Zidouemba , Françoise Gerard, (2015), **investissement et sécurité alimentaire au Burkine fasso** , revue d'étude en Agricole et environnement , volume 96 , issue 3, site web : https://agritrop.cirad.fr/572615/1/document_572615.pdf , vue le 06/10/2019, p : 6 .

[2] منظمة الأغذية الزراعية للأمم المتحدة ، (2015) ، « الاستثمار من أجل النتائج » ، موقع الكتروني : www.fao.org/partnerships/resource-partners/ar/ : شهد يوم 2021/2/14، ص : 2 .

-تمهيد:

تبنت الحكومة الجزائرية نظام اقتصاد السوق بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ، وذلك باتخاذ عدة إجراءات متبنية تشريع استثماري محفز، حيث قامت بعدة تحفيزات لدعم الاستثمارات الخاصة بتقديم تسهيلات وإنشاء هيئات مختصة لدعم ومتابعة المستثمرين، وتوفير الأموال اللازمة لتجسيد مشاريع في ارض الواقع و تقليص العراقيل . خصوصا القطاع الخاص الذي كان مهشما في النظام الاقتصادي الاشتراكي ورغم هذا. بقيت العراقيل والعوائق الاستثمارية في الجزائر كثيرة من بينها العوائق الإدارية، حيث عرفت تفشي ظاهرة الرشوة والفساد، والعراقيل التمويلية. فالنظام التمويلي للبلد تقليدي، وغيرها من العراقيل التي تشوب المناخ الاستثماري . مما جعلها عائقا أمام المستثمر المحلي والأجنبي وعائقا أمام الأهداف المسطرة في مجال الاستثمار رغم الجهود المبذولة.

المبحث الأول: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر

المبحث الثاني : دراسة تحليلية لواقع الاستثمار في الجزائر

المبحث الثالث : عوائق الاستثمار في الجزائر

المبحث الرابع : دراسة قياسية لاثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي حالة الجزائر للفترة الممتدة ما بين 1990-2017

المبحث الأول: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر

لقد عرف مناخ الاستثماري الجزائري عدة منعرجات، فبعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتبني الجزائر نظام الرأسمالي، اتخذت عدة تدابير وإجراءات لتوفير الأرضية لهدا النظام بفتح المجال لقطاع الخاص للمشاركة في الحياة الاقتصادية، و خلق عدة هيئات لدعم القطاع الخاص.

المطلب الأول : الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

مع انهيار الاتحاد السوفيتي وفشل كل الاقتصاديات التي اتبعت هذا النظام في تحقيق الرفاهية لشعوبها مما جعلها تتخلى عنه، حيث تبنت الجزائر فيما بعد نظام اقتصاد السوق وذلك بإبرام اتفاقيات مع الصندوق النقد الدولي لأول مرة سنة 1989، و إتباع برامج تكييف واستقرار ماكرو اقتصادية باتخاذ عدة إصلاحات وعدة إجراءات لحل أزمة الاقتصادية بإتباع قوانين جديدة تتماشى مع النظام الجديد نذكر منها[1]:

1-قانون ترقية الاستثمار 1993:

اتبعت الجزائر قانون ترقية الاستثمار لرغبتها في إتباع سياسة جديدة ، و هي الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الخاص و الاستثمار ككل متضمنة عدة بنود تعكس رغبتها التحفيزية :

1- إنهاء التمييز بين الاستثمار العام و الخاص ، و بين المستثمر المحلي و الأجنبي من الناحية القانونية و حرية الاستثمار المحلي في جميع المجالات
2- عدم فرض إجراءات معقدة و تسهيل عملية الاستثمار ، كإلغاء إجراء موافقة من طرف الهيئات والاكتفاء بالتصريح البسيط ، و تقديم ضمانات للجمارك و المصلحة الجبائية.
3- إنشاء وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمارات ، و التي تقوم بتقييم المشاريع و دعمها و منح الامتيازات المنصوص عليها قانونيا ، من خلال الشباك الوحيد الذي يقوم باستلام الطلبات .
4- التأكيد على منح ضمانات التحويل و ضمانات اللجوء الى التحكيم الدولي.
5- لا يتم تطبيق التغيرات التي تطرأ على المراسيم التشريعية المتعلقة بالاستثمارات المنجزة ، إلا إذا طلب المستثمر ذلك كتابيا .
6- تصريح كل الاستثمارات على التراب الوطني لدى وكالة الدعم و ترقية الاستثمارات.
7- يعرض أي نزاع بين المستثمر لاجتبي و الدولة على المحاكم المختصة ، إلا إذا كانت هناك اتفاقيات مبرمة من طرف الدولة الجزائرية تنص على الصلح أو التحكيم .
8- التسعيرة لا يمكن تطبيقها على الاستثمارات المنجزة ، إلا حسب التشريع المعمول به و بتعويض منصف وعادل .

[1]. شوقي جابر ، مرجع سبق ذكره ، ص : 199-202 .

2- الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار سنة 2001:

نتيجة لقصور المرسوم التشريعي رقم 12/93 و عدم تحقيقه للنتائج المرجوة ، صدر الأمر الرئاسي 01-03 مؤرخ 2001/08/20 ليحفز الاستثمار و مضيفا توضيحات لمفهوم الاستثمار لينص على ما يلي:

- عرف الاستثمار انه اقتناء أصول جديدة لأجل تجديد نشاطات، أو زيادة القدرة الإنتاجية آو إعادة التأهيل أو الهيكلة.
- المساهمة في رأس مال الشركات إما شكل نقدي أو عيني.
- استعادة النشاطات في إطار خصخصة جزئية أو كلية.
- تبني مبدأ الحرية الكلية .
- المساواة بين جميع المستثمرين في الحقوق و الواجبات.
- القيام بإنشاء الشباك الوحيد اللامركزي لتسهيل العملية الاستثمارية .
- خفض الرسوم الجبائية و الجمركية على التجهيزات المستوردة، و إلغاء القيمة المضافة بالنسبة للسلع و الخدمات للعملية الاستثمارية.
- تكفل الدولة كليا أو جزئيا البنى التحتية التي يحتاجها انجاز المشروع .
- منح امتيازات خاصة للمشاريع المقامة في المناطق أكثر حاجة للتنمية .

3- الأمر رقم 06-08 لسنة 2008 معدل و متمم الأمر رقم 01-03 :

جاء الأمر 06-08 متضمنا عدة تعديلات لتتميم الأمر السابق نذكر منها :

- حرية انجاز الاستثمارات مع الأخذ بعين الاعتبار التشريعات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، والضمانات المنصوص عليها و التنظيمات المعمول بها .
- التصريح بالاستثمارات المنجزة والمستفيدة بالمزايا خلال هذه الفترة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .
- تستفيد الاستثمارات الإستراتيجية بالنسبة للوطن من مزايا يتم التفاوض عليها من طرف المستثمر والوكالة، التي تمثل الدولة تحت إشراف الوزير المكلف بترقية الاستثمار ويتم تحديدها حسب معايير وبعد الأخذ بعين الاعتبار رأي المجلس الوطني للاستثمار .

- تم إنشاء مجلس وطني للاستثمار ووضع تحت سلطة رئاسة الحكومة وهو تابع للوزارة مكلفة بترقية الاستثمار، حيث تهتم بكل مسائل متعلقة بالسياسة دعم الاستثمارات و خاصة الموافقة على الاتفاقيات المنصوص عليه مادة 12 و كل الإحكام متعلقة بتنفيذ هذا الأمر .
- تقوم وكالة ترقية ودعم الاستثمارات بمساعدة ومساندة المستثمرين وجمع كافة المعلومات والإحصاءات المتعلقة بالاستثمار.

المطلب الثاني :الهيئات المكلفة بتطوير الاستثمار

بعد انهيار النظام الاشتراكي وتبنيها لنظام السوق وفتح المجال للمستثمرين الخواص، أدى بها إلى إلزامية خلق هيئات مختصة لدعم و مساندة المستثمرين نذكر منها :

1- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI**:

في الوهلة الأولى أنشئت وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها APSSI بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93 /12 متعلق بترقية الاستثمار، لتبدأ نشاطها سنة 1995[1] و ذلك لإعطاء حرية أكثر للاستثمار الخاص، والذي كان مهشما لإتباع الدولة النظام الاشتراكي و إعطاء الأولوية للقطاع العمومي، ورغم هذا والمجهودات التي قامت بها وكالة ترقية الاستثمارات ودعم و متابعة وتسهيل العملية الاستثمارية، بوضع الحقائق والمعلومات التي يحتاجها المستثمرون بتوفير نظرة شاملة للمناخ الاستثماري في الجزائر . وكذا المزايا التي تمنحها تلك الوكالة لدعم الاستثمارات في إطار سياسة الاقتصادية، إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة وبقي الاستثمار يعرف قصورا رغم جهود المبذولة نتيجة للأوضاع الأمنية والسياسية التي عرفتها البلد ويمكن حصر مهامها كالتالي:

- منح مزايا للاستثمارات الإستراتيجية حسب السياسة الاقتصادية المتبعة.
- تضمن تنفيذ تصريحات المستثمرين
- تحدد المشاريع الإستراتيجية للبلد .

[1] نوال سمرد ، ايمان ناصري ، عبد الرحمن إبداح ،(2020) ، **البنوك الإسلامية و تعزيز الاستثمار في الجزائر واقع وتحديات** ، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة ، المجلد 4 ، العدد1 ، جامعة محمد صديق بن يحي جيجل ،موقع الكتروني : https://www.asjp.cerist.dz/en/article/118120 ، شهد يوم 2021/02/02 ،ص 127.

- قراراتها تعتبر إلزامية للإدارات الأخرى.

جاءت ANDI الوكالة لتحل محل وكالة ترقية ودعم متابعة الاستثمار APSSI والتي باشرت مهامها من سنة 1998 إلى 2000، لتحل محلها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI[1] بموجب أمر 2001/08/20 ومعدل بالأمر 06-08 بتاريخ 2006/07/15 وهي مؤسسة عمومية ذو طابع إداري ذو شخصية معنوية واستقلال مالي ويمكن حصر مهامها حسب التالي:

- منح مزايا للمستثمرين و الاهتمام بتطوير الاستثمار.
- إنشاء مجلس وطني للتطوير الاستثمار يترأسه رئيس الحكومة ويقوم بتحديد الاستثمارات الاستراتيجية ذات الأولوية ودعمها.
- إنشاء فروع جهوية للتعاون مع الإدارات المحلية تزويدهم بالوسائل الاستثمارية و تبسيط الإجراءات وتوضيح أدوار مختلف الهيئات والمؤسسات المتدخلة في العملية الاستثمارية لتسهيلها.
- خفض آجال الرد على المشاريع من 60 يوم إلى 72 ساعة .
- تسجيل الاستثمارات و جمع البيانات الإحصائية المتعلقة بالاستثمار.
- ترقية الإمكانات و الاستثمارات داخل و خارج الوطن.
- إعطاء فكرة حول المناخ الاستثماري للمستثمرين .
- دعم المستثمرين و مرافقتهم.

2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

أنشئت هذه الوكالة سنة 1996[2] لدعم الشباب الذي يطمح في إنشاء مشروع خاص به، والذي يتراوح سنة ما بين 19-35 سنة، الحامل لأفكار استثمارية جديدة .فتقوم الوكالة الوطنية بدعم الشباب وتقديم لهم التسهيلات التمويلية، على أن لا يفوق المبلغ المقترض عشرة ملايين دينار جزائري لتجسيد مشاريع في أرض الواقع متبعة الصيغ التمويلية التالية :

---

[1] البوابة الجزائرية لإنشاء المؤسسات ، موقع الكتروني :
http://www.jecreemonentreprise.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=1325&Itemid=588&lang=ar شهد 2021/01/19.

[2] بوحفصي عبد الله ، (2018) ، **هيئات دعم التشغيل في الجزائر مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI -2002 2017** ، الحوار الفكري ،مجلد 13، عدد 15 ، جامعة ادرار ،موقع الكتروني :
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/99802 ، شهد يوم 2021 /02/14 ، ص 722.

1-التمويل المختلط و هو تمويل شخصي وتمويل من طرف الوكالة.

2-التمويل الثلاثي وهي صيغة تمويلية من طرف ثلاث مساهمين، مساهمة شخصية ومساهمة الوكالة والمساهمة البنكية . متبعا الصيغة التالية من 1 % إلى 2 % مساهمة الشخصية 28 % إلى 29 % تمويل الوكالة و 70% قرض بنكي.

ومشاريع مدعمة من طرف الوكالة تستفيد من مزايا ضريبية، إعفاءات ضريبية للقيمة المضافة، تخفيضات جمركية قيد الإنشاء وإعفاء ضريبي أثناء الاستغلال وبعد خلق المؤسسة إعفاء من رسوم نقل الملكية وحقوق عقد التسجيل ومن الرسم العقاري .

يمثل الجدول التالي المؤسسات التي تم خلقها من طرف ANSEJ من 2010 إلى 2016 والتي تقدر ب 376.980 مؤسسة مقسمة إلى عدة قطاعات . حيث يأخذ القطاع الخدمات حصة الكبيرة في دعم مؤسسات الخدمات، يبلغ عددها 194.654 مؤسسة كمؤسسات التطهير و النظافة و مؤسسات الحراسة وغيرها. ليليها قطاع الحرفيين تقدر المؤسسات المنشئة من طرف ANSEJ 42.621 مؤسسة. ليأتي قطاع الفلاحة والصيد البحري الذي قدر عدد المؤسسات الفلاحة المنشئة بتدعيم ANSEJ 54.615 مؤسسة. وقدرت المؤسسات المنشئة قطاع الإشغال من طرف ANSEJ 32.806 مؤسسة . أما قطاع الصناعة و الصيانة 33.806 مؤسسة. وفي الأخير قطاع التجارة بلغ عدد المؤسسات المدعومة ب9.456 مؤسسة.

جدول رقم 3-1 المؤسسات المنشئة من طرف ANSEJ حسب القطاعات الاقتصادية

	فلاحة صيد	%	Artisant قطاع	%	BTPH	La destrie maintenance	%	تجارة profession	%	خدمات Service	%	مجموع

	بحري		البحري			صناعة و صيانة			libérale				
Depuis la création 31/02/2010	15171	11%	21.979	16%	9818	7%	10807	8 %	3648	3%	79.080	56%	110503
2011	3686	9%	3559	8%	3672	9%	2118	5 %	569	1%	29.228	68%	42832
2012	6705	10%	5438	8%	4375	7%	3301	5 %	826	1%	45.167	69%	65812
2013	8225	19%	4900	1%	4347	10%	3333	8 %	1062	2%	21.192	49%	43039
2014	10.487	26%	4255	18%	5106	12%	6614	16 %	1450	4%	12.944	31%	40856
2015	6862	29%	2170	9%	3838	16%	4913	21 %	1205	5%	4688	20%	23676
2016	3479	31%	320	3%	1672	15%	2780	24 %	716	6%	2355	21%	11262
Total	54.615	15%	42.621	11	32829	9%	33.806	9 %	9456	3%	194654	53%	367980

المصدر: من إعداد بالباحث بالاعتماد على الموقع الالكتروني: https://ansej.dz/index.php/fr/nos-statistiques

حسب الجدول المذكور أدناه نرى أن ANSEJ ، كان لها دور فعال في التخفيف من البطالة و خلق العديد من مناصب الشغل قدر مجموعها سنة 2016 ب878.264 منصب عمل .

السنوات	من يوم التأسيس الى غاية 2010/11/31	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المجموع
عدد مناصب الشغل	392 670	92.682	129.203	93.233	93.140	51.570	22.766	878.264

المصدر: من إعداد بالباحث بالاعتماد على الموقع الالكتروني:https://ansej.dz/index.php/fr/nos-statistiques

3- الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ANGEM :

تم إنشاؤها بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04 -14 ل 2004/01/22[1] لهدف تمويل المشاريع الاستثمارية الخاصة بالشباب البطالين الذين يطمحون لتأسيس مؤسسات خاصة بهم. و ذلك بعد عرض المشروع على لجنة تقييم المشاريع المختارة من طرف الوالي وأعضاء مفوضين من طرف البنوك الممولة حيث تقوم هذه اللجنة بتقييم العروض الموضوعة

[1] https://www.angem.dz/ar/article/cadre-de-creation/

على مستواها أما بالقبول أو الرفض على ان مبلغ القرض لا يتعدى 1.000.000.00 دج موزع بالطريقة التالية[1] :

- 1% من قيمة المبلغ المقترض مقدم من طرف صاحب المشروع يودعه في حسابه .
- 29% من قيمة القرض يكون ممولا من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة حيث انه لا يطبق عليه سعر الفائدة .
- 70% الممثلة للمبلغ المتبقي فهي عبارة عن قرض بنكي حيث يتم تمويله من طرف البنوك المتعاهدة مع الوكالة.

للحصول على هذه المساعدة يجب توفر شروط في الشخص المقدم لطلب التمويل :

- أن يكون المستفيد يبلغ من العمر 18 سنة فأكثر .
- أن لا يكون لديه أي دخل .
- أن يكون لديه إقامة ثابتة .
- أن يكون لديه مؤهلات نسبة للمشروع المتقدم به إلى الوكالة .
- أن لا يكون قد استفادة بأي مساعدات أخرى لتمويل هدا المشروع.
- أن يملك 1% من التكلفة الكلية للمشروع يتم إيداعها في حسابه البنكي .

جدول 3-2 حصيلة القروض الممنوحة من طرف ANGEM مند تاسيها الى غاية 2020/09/30

[1] https://www.angem.dz/ar/article/les-conditions-d-eligibilite-au-micro-credit/

حصيلة الخدمات المالية
إلى غاية30 سبتمبر 2020

1. توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل

نمط التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
عدد السلف بدون فوائد لشراء المادة الأولية	834896	%90,38
عدد السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع	88892	%9,62
المجموع	923 788	%100,00

2. توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس

جنس المستفيد	العدد	النسبة (%)
نساء	587213	%63,57
رجال	336575	%36,43
المجموع	922 911	%100,00

3. توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط

الفلاحة	125655	%13,60
الصناعة الصغيرة	366210	%39,64
البناء والأشغال العمومية	80388	%8,70
الخدمات	183533	%19,87
الصناعة التقليدية	162515	%17,59
تجارة	4596	%0,50
الصيد البحري	891	%0,10
المجموع	923 788	%100,00

4. توزيع القروض حسب الشريحة العمرية

الشريحة العمرية	العدد	النسبة (%)
18 - 29سنة	331161	%35.85
30 - 39سنة	289237	%31.31
40 - 49سنة	170044	%18.41
50 - 59سنة	95949	%10,39
فما فوق 60سنة	37397	%4.05
المجموع	923 788	%100,00

5. توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم

مستوى التعليم	العدد	النسبة (%)
دون المستوى	143657	%15,55
متعلم	13918	%1,51
ابتدائي	137806	%14,92
متوسط	461037	%49,91
ثانوي	130005	%14,07
جامعي	37365	%4,04
المجموع	923 788	%100,00

6. حصيلة التمويل للفئات الخاصة

الفئات	الجنس / العدد		
	نساء	رجال	المجموع
الأشخاص ذوي إعاقة	590	1 048	1 638
المحبوسين المفرج عنهم	66	1 825	1 891
ضحايا المأساة الوطنية	174	228	402
المرشحين للهجرة غير الشرعية	9	86	95
الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / السيدا	61	2	63
المهاجرين غير الشرعيين العائدين	1	769	770
المجموع	901	3 958	4 859

المصدر: https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/

نرى أن الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة تقوم بمساعدة الشباب في إنشاء مشاريع وتوفير مناصب شغل خاصة للإفراد ذو تعليم محدود .حيث نرى معظم القروض الممنوحة 96 % للإفراد تكوينهم لا يتعدى الثانوي وتوفير فرص العمل للنساء حيث تمثل القروض الممنوحة 64% موجهة للعنصر النسوي كما تتركز معظم القروض نحو قطاع الصناعة الصغيرة ثم يليها قطاع الخدمات والفلاحة كما اهتمت بإدخال الفئات الخاصة إما ذو إعاقة بدنية أو محبوسين مفرج عنهم و ضحايا الإرهاب وذو الهجرة غير الشرعية في الحياة العملية وإدماجهم في المجتمع بدعم مشاريعهم وتمويلها من اجل توفير لهم دخل يغنيهم عن السؤال حيث وصلت عدد القروض الممنوحة 2020/09/03 [1] إلى 923.788 قرض معظمها للعنصر النسوة 587.213 قرض لفئة النساء .كما يستفيد المشروع من إعفاء على الضريبة على الدخل و الإرباح لمدة 3 سنوات ويعفى من رسوم نقل الملكية و الاقتناءات العقارية و إعفاء للقيمة المضافة لإنشاء المشروع .

4- الصندوق الوطني للتامين على البطالة CNAC:

[1] www.angem.dz

أنشئ هذا الصندوق 1994[1] لتقليص الإضرار الناجمة عن فقدان مناصب الشغل في القطاع الاقتصادي بدفع تعويض البطالة . كما يقوم هذا الصندوق بتمويل المشاريع الخاصة بفئة البطالين الذي تنحصر أعمارهم مابين 30 إلى 50 [2] سنة على أن المبلغ المطلوب لا يتعدى 10.000.000.00 دج ويتم تقسيم القرض عل الشكل التالي :

- إذا كان المبلغ المطلوب لا يتعدى 5.000.000.00 د ج فان المبلغ الشخصي المشارك به المودوع في البنك يكون 1% من المبلغ الكلي أما إذا تعدى 5.000.000.00 دج فالمبلغ الشخصي المشارك به يكو ن 2% من المبلغ الكلي.
- 28% نسبة المشارك بها من طرف الصندوق الوطني غير مطبق عليها سعر الفائدة اذا كان المبلغ المقترض لا يتعدى 5.000.000.00 دج أما إذا فاق هذا المبلغ تكون نسبة مشاركة الصندوق 29 % من المبلغ الكلي.
- أما المبلغ المتبقي في كلتا الحالتين فهو عبارة عن قرض بنكي .

أما الشروط الموضوعة للاستفادة من هذه المساعدة للخروج من البطالة والدخول في سوق العمل هذه الشروط متمثلة فيما يلي :

- أن يكون المستفيد سنه محصور بين 30 إلى 50 سنة.
- أن لا يكون لديه أي دخل و مسجل لدى وكالة الوطنية لتشغيل الشباب .
- أن يكون لديه إقامة ثابتة .
- -يكون لديه مؤهلات نسبة للمشروع المتقدم به.
- انه لم يستفيد بأي مساعدات أخرى .
- أن يملك نسبة من تكلفة المشروع حسب المبلغ المقترض.

المبحث الثاني : دراسة تحليلية لواقع الاستثمار في الجزائر

لقد عرف الاستثمار انخفاضا بانخفاض أسعار البترول 1986 و دلك للاعتماد على القطاع العمومي أنداك، لكن مع إتباع النظام الرأسمالي سنة 1990 فتح المجال للقطاع الخاص مما جعله يشارك بنسبة كبيرة في الحياة الاقتصادية في الالفينيات .

[1] https://www.cnac.dz

[2] حاجي فاطمة ،مرجع سبق ذكره ، ص197 .

المطلب الأول : الاستثمار حسب القطاع

سنقوم بدراسة واقع الاستثمار المحلي في الاقتصاد الجزائري وما هي مكوناته والقطاع الرائد الذي يعتمد عليه وما مكانة القطاع الخاص ومشاركته في النشاط الاقتصادي

يمثل جدول رقم 3-3ادناه واقع الاستثمار المحلي و الأجنبي بالجزائر2007 – 2012

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	قيمة مليون دج	مناصب الشغل
استثمار محلي	62,334	11 780.833,00	1.098.011
استثمار أجنبي	901	2.512.831,00	133.583

المصدر: https//www.andi.dz//index.php/ar/bilan des investissements

بالنظر إلى البيانات الموجودة في الجدول أعلاه يمكن القول أن نسبة الاستثمار المحلي لها حصة الكبرى حيث المشاريع المحلية تشكل 98,58 % من مجمل المشاريع المتواجدة في البلد، كما أنها تساهم بنسبة 89,15% أي أن الاقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على الاستثمار المحلي، أما الاستثمار الأجنبي فتعد مساهمته ضئيلة جدا تقدر بـ 1,42% و هذا لسوء البيئة الاستثمارية وعدم انجذاب المستثمرين الأجانب إلى البلد.

شكل رقم 3-1 الاستثمارات بمليون دج حسب القطاع 2002-2018

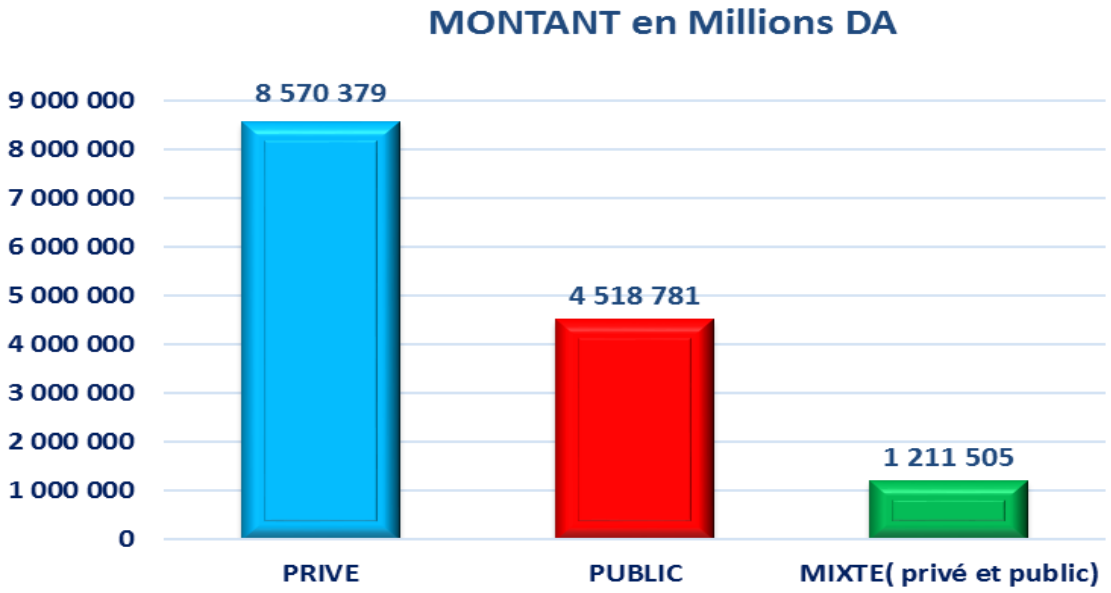

المصدر: http://www.andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018

يتم تقسيم الاستثمار حسب طبيعة المستثمر فإذا كانت الدولة هي مالكة للاستثمار يعتبر الاستثمار عموميا أما إذا كانت الملكية ترجع إلى أفراد فهي تعتبر ملكية خاصة وفي بعض الحالات تكون الملكية مقتسمة مابين الدولة و الأفراد وهنا نكون في حالة ملكية المختلطة لهذا سندرس طبيعة الاستثمارات في الجزائر وحسب الجدول أعلاه نرى أن القطاع الخاص له اكبر حصة أي انه في الالفينيات أصبح هو القطاع الرائد وله اكبر حصة استثمارية تفوق القطاع العمومي .

1- لمحة تاريخية عن القطاع العام :

لقد قام المحللون الاقتصاديون بتقسيم المراحل التي مر بها القطاع العام لأربع مراحل[1] :

المرحلة الأولى : (1966-1978) : لقد تبنت الجزائر في تلك الفترة النظام الاشتراكي والذي دعم الاستثمارات العمومية حيث كانت تمثل 45% من الدخل القومي.و كانت تهدف لبناء قاعدة صلبة للاقتصاد الوطني حيث عرفت رواجا في الصناعات الثقيلة والطاقة والتي مثلت 45% من إجمالي الاستثمارات (1970-1973) ، ولتصل إلى 56 % من إجمالي الاستثمارات سنة (1974-

[1] Younes BENAISSA , (2001) **,la modernisation du secteur public** , colloque sur l'Algérie est sur le chemin des reformes , group sénatorial et d'amitié France Algérie , France , site web : http://www.senat.fr/ga/ga37/ga37.pdf vue le 12/12/2020 ,p : 9 .

1977)، وأهمل القطاع الفلاحي نسبيا في تلك الفترة لاهتمام الدولة بالصناعات الثقيلة لتحقيق النمو الاقتصادي.

المرحلة الثانية: (1978-1988) : نتيجة انخفاض أسعار البترول وتراجع مداخيل الدولة التي كان لها انعكاس سلبي على برامج الانتعاش الاقتصادي التي تقوم بها الدولة وانخفاض الموارد المالية العمومية، لان الدولة بقيت تدعم الاستثمارات العمومية إلى أن عرفت الأزمة المالية سنة 1986 نتيجة انخفاض أسعار البترول أصبحت عاجزة على دعم الاستثمارات العمومية، التي كانت تعتمد على إعانات الدولة لتسيير نفقاتها نتيجة لانخفاض مرد وديتها نتيجة للعمالة الزائدة وعدم تحكمها الجيد في التكنولوجيا المستخدمة .

المرحلة الثالثة : (1988-1995) : نتيجة لانهيار النظام الاشتراكي كان على الدولة انتهاج نظام السوق لكن بمراحل حيث قامت بمنح استقلالية التسيير للمؤسسات العمومية وأصبحت لها شخصية معنوية لها استقلالية مالية، إلا أن رغم هذه الاستقلالية لم تستطع هذه المؤسسات تسيير نفقاتها لاعتمادها على إعانات الدولة ولارتفاع نفقاتها وانخفاض مرد وديتها [1] وتم إنشاء صناديق مساهمة تقوم بتسيير مؤسسات القطاع العام وخوض عدة إصلاحات من إعادة هيكلة مؤسسات العمومية و إصلاح القطاع البنكي .

حيث عرفت هذه الفترة بتشجيع الاستثمار بأنواعه العام و الخاص الوطني و الأجنبي و فتح المجال للقطاع الخاص للمشاركة في التنمية لرفع الثقل على كاهل الدولة.

المرحلة الرابعة: (1995-2017) : تم تبني نظام الخوصصة للمؤسسات العمومية العاجزة حيث صدر قانون 1995 الذي يحدد أهداف و طرق الخوصصة بتقسيم المؤسسات العمومية إلى ثلاثة أصناف : مؤسسات قادرة على الاستمرار ، مؤسسات يمكن مساعدتها على الاستمرار ، مؤسسات تواجه صعوبات، وتم إنشاء سنة 1999 'وزارة المساهمة وترقية الاستثمار ' تشرف على برامج الخوصصة و متابعتها و حل المشاكل الناجمة عن عملية الخوصصة .

[1] OMAR DERRAS, (1997) , place du secteur prive industriel national dans l'économie d'Algérie , revue Insanyat , numéros 1 /1997 , Algérie , site web : https://insaniyat.crasc.dz/pdfs/n_1_positons_de_recherche_derras_omar.pdf, pp :168-169, vue le 15/01/2021.

رغم هذا و بعد الانتعاش الذي عرفه الاقتصاد الجزائري نتيجة لارتفاع أسعار البترول وزيادة مدا خيل الدولة تبنت عدة برامج تنموية :

برنامج خاص لدعم النمو الاقتصادي PSRC 2001-2004: هدفه القضاء على الفقر وخلق مناصب شغل جديدة وضمان استقرار اقتصادي كان يهدف إلى خلق 850.000 منصب شغل مابين 2001-2004 وتحقيق نمو اقتصادي بمعدل 5 % إلى 6 % حيث تم منح 525 مليار دج للاستثمارات العمومية ودعم الزراعة والصناعة و غيرها، إلا أن هذا البرنامج كان له تأثير ضئيل على النمو الاقتصادي و جل مناصب الشغل كانت مؤقتة ليأتي فيما بعد برنامج تكميلي .

برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي PCSC 2010-2014: بمحفظة مالية تقدر 114 مليار دولار توجيهها الى استثمارات عمومية و 8 % للزراعة ليتم تبني برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014[1] بمبلغ 286 مليار دولار لتحقيق تنمية بشرية و زيادة تحسين الخدمة العمومية و دعم الاستثمارات العمومية و الخاصة .

2- **لمحة تاريخية حول القطاع الخاص** :

إن القطاع الخاص كان مهمشا من طرف الدولة إلى غاية 1990 إلى غاية الانضمام إلى نظام السوق فانفتح المجال للقطاع الخاص خاصة مع تراجع أسعار البترول و زيادة المديونية .قامت بتبني مرسوم 88-25 مؤرخ 1988/07/11 الذي يفتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار ليأتي في ما بعد المرسوم التنفيذي 93/11 المؤرخ 1993/10/05 الذي يدعم اقتصاد السوق وبالتالي ترك المجال للقطاع الخاص حيث عرف رواجا في الالفينيات محققا رقم أعمال قدر ب12[2] مليار دولار مساهما بنسبة 55% من القيمة المضافة .

المطلب الثاني : الاستثمار حسب النشاط الاقتصادي

سنقوم بدراسة الاستثمار الجزائري حسب القطاعات الاقتصادية و ما هي القطاعات التي اهتم بها البلد من اجل تطويرها و التي أخذت حصة الأسد من ناحية الاستثمارات ويبين الجدول أدناه المبالغ المستثمرة حسب القطاعات، نتيجة لهيمنة القطاع الصناعي والذي يقدر القطاع

[2] OMAR RAMDANI , (2001) , Algérie développement secteur prive , colloque sur l'Algérie est sur le chemin des reformes , group sénatorial et d'amitié France Algérie , France , site web : www.senat.fr/ga/ga37.pdf , vue le 12/02/2021 , p :13.

الأساسي من حيث المبلغ المستثمر ومناصب الشغل الذي يوفرها . فلقد عرفت البلد في تلك الفترة استثمارات في عدة ميادين صناعية كصناعة الحديد والسيارات والصناعة الغذائية والبلاستيك والخشب والورق وغيرها .

يأتي فيما بعد قطاع البناء والذي عرف ازدهارا نتيجة للمشاريع الكبرى من سكنات والمشاريع العمومية الكبرى في مجال الأشغال العمومية ذو مبالغ ضخمة والذي يوفر مناصب شغل معتبر

جدول رقم 3-4توزيع الاستثمار المحلي حسب النشاطات الاقتصادية 2012-2017

قطاع النشاط	عدد المشاريع	القيمة بمليون	مناصب الشغل
الزراعة	1.324	260.750	55.240
البناء	11.031	1.331.679	242.488
الصناعة	11.698	8.373.763	538.558
الصحة	1.093	221.383	25.968
النقل	29.267	1.164.966	15.878
السياحة	1.266	1.228.830	77.158
الخدمات	6.531	1.272.057	125.014
التجارة	2	10.914	4.100
الاتصالات	5	436.522	4348

http://www.andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018

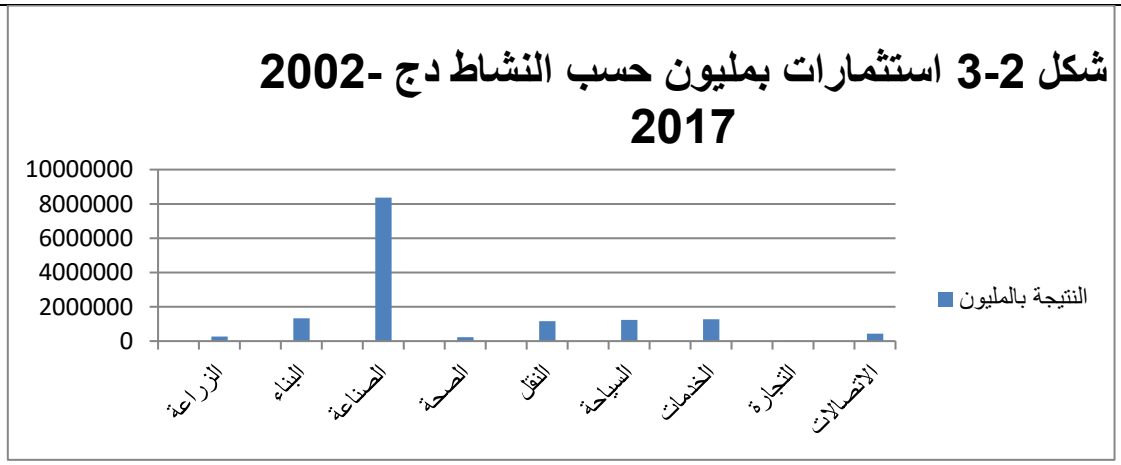

1- قطاع الصناعة :

احتلت الصناعة مكانة كبيرة في الاقتصاد الجزائري، حيث تمتص اكبر نسبة عمالة واكبر عدد استثمارات ب 11.698 مشروع في المجال الصناعي يقدر ب8.373.763 مليون دج من صناعة الحديد والصلب والتي تعرف أربع مجمعات[1] المجمع العمومي ايمثيل ذو عشر فروع و المجمع التركي توسيالي وهران ومؤسسة لامينو عطية عنابة ومؤسسة مغرب للأنابيب عين الدفلة لكن واردات حديد اهلكت كاهل ميزانية مؤسسات الحديد والتي قدرت ب 36.4 مليار دولار رغم تواجد نفايات الحديد في المؤسسات العمومية والطلب عليها من طرف مؤسسات الحديد .أما صناعة الأغذية بكل أنواعها فلها حصة كبيرة 45% من رقم الأعمال لقطاع الصناعة سنة 2011 وتمتص 40% [2]من العمالة قطاع الصناعة أما صناعة الاسمنت ارتفع عدد المصانع إلى 17 [3]مؤسسة 2016 ورائدين وهما مصنع جيكا الرائد ليليه لافارج هوليم ليأتي فيما بعد الخواص أما صناعة الجلود لم تعرف رواجا، وصناعة النسيجية الجزائرية التي تعتمد على مجمعين عموميين كبيرين TEXAMO ب 24 فرع و CH ب 15 فرع، رغم المجهودات المبذولة إلا أن الجزائر لم تعرف ازدهارا في هذا القطاع، حيث أشار الرئيس المدير العام للمجمع العمومي للنسيج "جيتاكس"، مقران زروقي تحسن مستوى العرض من الملابس المحلية لفائدة عموم المستهلكين بالمقارنة مع السنوات الماضية حيث انتقلت حصتها بالسوق الوطني من 4 بالمائة سنة 2016 إلى 20 بالمائة في [4]2018 رغم الدعم أما تصدير المنسوجات الجزائرية تعد ضئيلة.

بل بالعكس يتم استيراد معظم المنتوجات من الصين و مع تفشي فيروس كورونا يجب إعادة النظر بدعم الصناعة الوطنية .

---

[1] **ا لحديد و الصلب الانتاج الوطني يصل الى 12 مليون طن سنويا في افاق 2020** ،(2017) ،وكالة الانباء الجزائرية ،موقع الكتروني : https://www.aps.dz/ar/algerie/48600-12-2020 ، شهد 2020/10/10 .

[2] شروق ،(2012)، **20 شركة جزائرية في المعرض العالمي للصناعات الغذائية بباريس** ،موقع الكتروني : https://www.echoroukonline.com/20-7 شهد يوم 2020/3/12.

[3] وافية خبابة،(2018) ، بالأرقام مصانع الاسمنت في الجزائر بين التنافسية المحلية و معركة التصدير ، عربي _TSA موقع الكتروني : www..algerie.com/ar , TSA شهد يوم 2020/12/12

[4] **مقران زروقي،(2019) ، قطاع النسيج: "صنع في الجزائر" تستعيد مكانتها في السوق الوطنية تدريجيا ،وكالة الانباء الجزائرية ، موقع الكتروني : https://www.aps.dz/ar/economie/71826-2019-06-04-09-56-40 شهد يوم 2020/12/12**

أما صناعة تركيب السيارات[1] ونتيجة لارتفاع فاتورة استيراد السيارات 7 مليارات دولار سنة 2012 فقامت الجزائر بالشراكة في 5 مركبات رونو الفرنسية مركب كيا، هنداي كوريتين، مركب فولس فاكن ألمانيا وسوزيكي اليابانية لكن التجربة باءت بالفشل نتيجة للامتيازات التي تم منحها للمركبات والتي كبدت الخزينة العمومية خسائر كبيرة أدت إلى إيداع اكبر المسؤولين للسجن بعد الثورة الشعبية حراك فيفري 2019 . والصناعة الكترونية والكهرومنزلية أنيم العمومية، كوندور، أريس سات و جيون إلكترونيك والسلام والصناعات الحربية .

ان الصناعة الجزائرية لم تعرف الرواج المرجو رغم الجهود المبذولة نتيجة العراقيل والفساد الذي كان يعم البلد وسوء التسيير .

2- قطاع السكن :

لقد اهتمت الدولة الجزائرية بتوفير السكن لمواطنيها، لهذا قامت بزيادة الإنفاق في مجال الإسكان حيث كانت تقدر النفقات في مجال الإسكان سنة 1999 بـــ 39.117 مليون دج، لتصل سنة 2017 نفقات على الإسكان 138.756 مليون دج، وصرح الوزير السابق تمار سنة 2018 إن الفترة الممتدة ما بين 1999 الى 2018 تم إنشاء أكثر من 3.6[2] مليون سكن، حسب التقسيم التالي 1.176.000.00 سكن عمومي إيجاري 1538.000.00 سكن اجتماعي ريفي ،456.000 سكن من نوع LPA و LPP ، 156.000.00سكن من نوع AADL ، 46.000.00 سكن وظيفي ، 138.000 سكن ترقوي و 448.000 سكن خاص .

تم تبني عدة برامج سكنات حسب الحالة الاجتماعية والقدرة المالية للمواطن، كما أكد وزير الإسكان أنه تم زيادة عدد سكنات LPA لمواجهة الطلب بـــ 50.000 سكن سنة 2019 وتم تسليم أكثر من 49000 سكن بداية 2019[3].

3- قطاع الأشغال العمومية والنقل:

[1] عبد الحكيم حذاقة ،(2020) ، حلم سيارة الجزائرية هل ستتبخر بين محاكمة المصنعين و مراجعة الحكومة، جريدة الجزيرة ، موقع الكتروني : www.aljazera.netebusniss//02/02/2020 ، شهد يوم 2020/05/05.

[2] (2018). Temmar , Plus de 3.6millions de logement realise entre1999-2018 ,revue APS , site web : www.aps.dz.economie/75380-temmar ,vue le 13/07/2020.

[3] Kamal Beldjoud , (2019), affectation de120.000-logement LPA au niveau national, وكالة الانباء الجزائرية, site web : aps.dz/economie/95030-logement affectation de120.000-logement , vue le 13/07/2020

عرف الوهلة الأخيرة زيادة في النفقات الاستثمارية في مجال الأشغال العمومية من زيادة الطرقات المعبدة ويمكن ذكر اكبر مشروع عرفته الجزائر الطريق السيار شرق غرب وزيادة السكك الحديدية وإنشاء TRAMAWAY في ستة ولايات وطنية وزيادة عدد الميناءات حيث تم تشييد عدة ميناءات في الفترة الأخيرة. قدرت مسافة الطريق المعبد في الجزائر[1] ب 133.741 كلم سنة 2017 مقسمة على التوالي 4545 كلم طريق سريع، 1145 كلم طريق سيار، 30932 كلم طريق و طني، 217.356 كلم طريق ولائي و70509 كلم طريق بلدي لكن اكبر مشروع عرفته البلاد هو الطريق السيار شرق غرب على طول 1216 كلم وقدر بـ 20 مليار دولار[2] نتيجة لتضخيم الفواتير ، فالكلفة الحقيقية لهذا الطريق تقدر بـ 7 مليار دولار بكل المرافق العمومية من محطات استراحة ، فالفرق الناتج عن تضخيم الفواتير أهلك كاهل الخزينة العمومية .

أما فيما يخص إنجاز TRAMWAY فلقد تم إنجازه في ستة ولايات TRAMAWAY الجزائر العاصمة[3] بـ مليار أورو ، على طول 18 كلم يحتوي على 19 محطة وقدتم استخدامه في شهر أكتوبر 2018 بـــ 4.339 مليون راكب . أما وهران[4] فقدر مبلغ الإنجاز بـ 400 مليون أورو على طول 18.7 كلم، يحتوي 32 محطة دشن 2013/05/02 . قسنطينة وتم إنجازه على طول 8.9 كلم بـ 10 محطات وتسليم 2013/07/04 . أما سيدي بلعباس تم إنجاز TRAMAWAY على طول 17.8كلم يحتوي 28 محطة سلم 2017/07/25، وسطيف على طول 22.4 كلم وثم تدشينه 2018/05/08،أما ورقلة فقد تم تسليم TRAMWAY 2018/03/20 على طول 12.6 كلم بـ 13 محطة بمبلغ 356 مليون، أما فيما يخص المطارات،

[1] TARIK BENBAHMID ,(2018) , Perspective économique en Afrique 2018 note de pays, groupe de la banque africaine et développement , site web : https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/African_Economic_Outlook_2018_-_FR.pdf vue le 13/07/2020, p :9.

[2] Jean Pierre Sereni , (2019) , Algérie. Le scandale de l'autoroute Est-Ouest refait surface, journal orient xxl , site web : https://orientxxi.info/magazine/algerie , vue le 13/07/2020.

[3] Said Ait Hatrit , (2019) , **mobilité urbaine Alger a la conquête de l'ouest** , jeune Afrique économie et finance, site web : https://www.jeuneafrique.com/mag/857360/economie/mobilite-urbaine-alger-a-la-conquete-de-louest/ vue le 15/07/2020

[4] Ortfer Roviare , (2018) , **métros et tramway d'Afrique du nord transport urbain** ,le webmagazine des transports urbains, site web : http://transporturbain.canalblog.com/pages/metros-et-tramways-d-afrique-du-nord/30373268.html vue le 15/07/2020

صرح وزير عبد الغاني زعلان للأشغال العمومية أن الجزائر تمتلك35 مطار ،[1] وقدرت نفقات تجديد الأسطول الجوي ب 600 مليون اورو ما بين 2013-2017. أما الأسطول البحري[2] فهي تملك 10 سفن بعدما كانت تملك 80 سفينة في السبعينيات و48 ميناء . وقدرت الاستثمارات حسب تصريحات وزير قطاع الأشغال العمومية منذ 20 عام بـ 135[3] مليار دولار .

4- قطاع الري

أما الاستثمارات في مجال الري فقدرت المبالغ المخصصة في مجال الري ما بين 2005 إلى 2014 قدرت بـ 6000[4] مليار دينار جزائري، وتم إنشاء آبار حيث محطات تحلية قدرت بين 2010 إلى 2014 بـ 34 محطة وغيرها من النفقات . كما تم زيادة شبكة المياه الصالحة للشرب من 50.000 كلم سنة 1998 إلى 116.000 كلم سنة 2016[5] أما شبكة التطهير فأصبحت تغطي 45% سنة 2016 بعدما كانت تقدر ب 21% سنة 1999. نري أن الدولة الجزائرية اهتمت بهذا القطاع وذلك لتوفير المياه الصالحة للشرب للمواطن وتوفير له أساسيات العيش الكريم وبيئة ملائمة ورغم هذا بقيت بعض المناطق تعاني من ربطها بشبكة مياه الصالحة للشرب وشبكة التطهير لهذا يجب زيادة الجهود لضمان أساسيات الحياة الكريمة لجميع المواطنين

5- قطاع الزراعة :

حسب الوزير الأسبق عبد القادر بوزغي وزير الزراعة[6] والتنمية الريفية إن الزراعة تساهم بـ 11% من الناتج المحلي PIB كما تستوعب ربع اليد العاملة المقدرة 2.5 مليون عامل، وعرفت زيادة ملحوظة في الإنتاج قدر بـ: 500 مليار دج سنة 2000 ليصل إلى 3.000 مليار

---

[1] سمير بوختالة ،محمد زرقون، نوال بن عمارة، (2017) ،**واقع و افاق تطوير نقل في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، مجلد 4 ،عدد 2017/6 ، ورقلة ، موقع الكتروني : https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/15434/1/ARED604.pdf ، شهد يوم 12/11/ 2021 ،ص ص:: 52 -53 .

[2] Noredine Grim , (2017) , **Faute de navire algérien** , algerie-eco ,site web : https://www.algerie-eco.com/2017/10/24/faute-de-navires-algeriens-presque-totalite-fret-maritime-assuree-armateurs-etrangers/ vue le 18/07/2020 .

[3] Abdelghani Zaalane ,(2018) , **Transport et tp 135 milliard de dolard d'investissement en 20 ans** , Algérie presse services , site web : https://www.aps.dz/economie/75446-transports-et-tp-135-milliards vue le 12/02/2020

[4]Nawel d , (2014) , **d'importance investissement dans le secteur hydraulique depuis 2005**, Algérie 360° ,site web : https://www.algerie360.com/dimportants-investissements-dans-le-secteur-hydraulique-depuis-2005/ , vue le 12/01/2020 .

5 Tarik Benbahmid , op-cit , p9 .

[6] Abdelkader Bouazri ,(2018), **FIDA les effort engages par l'Algérie dans le secteur agricole présente a Rome** , Algérie presse service, site web : http://www.aps.dz/economie/69747-fida-les-efforts-engages-par-l-algerie-dans-le-secteur-agricole-presentes-a-rome vue le 12/01/2020

دج سنة 2016 . رغم هذا لا يتم استخدام كل الطاقات المتواجدة ويبقى القطاع الزراعي مهملا، فإمكانيات البلد يجعله قادرا على تامين الغذاء الذاتي و الاستغناء على الاستيراد في المجال الزراعي، و الحد من الاعتماد على المحروقات بتصدير المنتوج الزراعي .

6- قطاع التعليم :

قامت الجزائر بعدة مجهودات لتوفير مناخ ملائم للتلاميذ، فقدرت مساهمات مقدمة للتلاميذ المعوزين[1] بـ 9 ملايير دج، و توفير التغذية الملائمة للأطفال بزيادة عدد المطاعم المدرسية، والتي قدرت سنة 2015 بـــ 14.640 مطعم، أي ما يقارب 85 % من أطفال يتم توفير لهم الغذاء 99% من أطفال الجنوب . أما فيما يخص النقل تم توفير النقل للأطفال المعزولين قدر بـ 5694 حافلة أي ما يعادل 700.000 تلميذ · أما جانب الأبحاث فلا يقوم بتخصيص الأموال اللازمة، وقدرت[2] نفقات البحث والتطوير ما بين 0.1% إلى 0.5 % من الناتج الوطني من 2001 الى 2017 وذلك لعدم اهتمام البلد بجانب الأبحاث . كما تم فتح المجال للمستثمرين الخواص[3] في قطاع التربية و التعليم ليصل الى 300 مدرسة واحتضان 400.000 تلميذ سنويا سنة 2018 .

7- قطاع الصحة :

صرحت OMS بأن حصة النفقات في قطاع الصحة سنة 2005 قدر بـــ 3.2 % ليصل، إلى 6.4% سنة 2017 أي تضاعف، رغم كل الجهود وزيادة النفقات في قطاع الصحة إلا أن القطاع يشوبه عدة نواقص ، فقدرت بـ عدد المستشفيات العمومية 586 أما العيادة متعددة الخدمات العمومية 1708 .

[1] ministre de l'éducation ,(2015**), Financement de l'éducation nationale** , site web : https://www.education.gov.dz/fr/systeme-educatif-algerien/le-financement-de-leducation/ vue le 22/07/2020

[2] Atlas mondial des données ,(2017), site web : https://knoema.fr/WBWDI2019Jan/indicateurs-de-d%C3%A9veloppement-dans-le-monde?country=1001460&series=1011970&frequency=A vue le 12/01/2021

[3] Amal BLIDI , (2018) , **école prive vs école publique un portant balle au centre** , elwatan.com , site web : https://www.elwatan.com/pages-hebdo/magazine/ecoles-privees-vs-ecoles-publiques-un-partout-balle-au-centre-13-09-2018 vue le 12/01/2021

أما القطاع الخاص سمح له بالاستثمار في مجال الصحة منذ 1990،[1] حيث كان هناك عيادتين على المستوى الوطني، لكن مع مرور الوقت بدأ القطاع الخاص يتخذ حصة أكبر لتصل سنة 2018[2] الى 208 عيادة طبية خاصة ، وهذا نتيجة الأرباح المحققة التي كانت محفزا لزيادة عدد هذه العيادات .

ويعد قطاع الصحة من اهمم القطاعات التي تضمن صحة المواطن إلا إن هذا القطاع ورغم الجهود المبذولة وفتح المجال للقطاع الخاص من اجل تحسين الخدمات الصحية إلا انه لم يحقق الأهداف المرجوة. كما إن صناعة الأدوية الجزائرية لم تعرف ازدهارا و بقيت تستحوذ على نسبة ضئيلة 30 % من السوق الجزائري والبقية مستوردة مما أدى إلى ارتفاع فاتورة الواردات الطبية[3] لتصل الى 2.3 مليار دولار سنة 2014 بعدما كانت 716 مليون دولار سنة 2003 لهذا يجب دعم الصناعة المحلية وتخفيف البيروقراطية وكذا العمل على تحسين الخدمة الصحية .

8- القطاع السياحي:

منذ الاستقلال وضع برنامج للنهوض بالقطاع السياحي ما بين 1962-1966، وذلك لاستيعاب السياح ولاحتواء البلد على موقع استراتيجي، وتنوع طبيعي وآثار تاريخية تجلب السياح . فتم[4] إنشاء مركب الأندلسيات بولاية وهران، وسرا يدي بعنابة . وفندق بالقالة ومركب موريتي ومركب سيدي فرج .

كما تم إنشاء عدة فنادق وحمامات معدنية لاستيعاب السياح، وتوفير المناخ الملائم لتشجيع السياحة. لكن نظرا لاختلال الأمن الذي عرفته الجزائر في الثمانيات، لم يعرف القطاع السياحي رواجا مثل الذي عرفته البلدان المجاورة التي تعتبر السياحة القطاع الرئيسي لمداخيلها.

---

[1] Ahcen zehnati ,(2015), **les clinique prive en Algérie l'émergence d'un nouvel acteur dans le paysage sanitaire**, revue les Cahiers du CREAD, volume 29 , numéro 106 , Algérie , site web : https://www.asjp.cerist.dz/en/article/2024 ,vue le 12/11/2020, P197.

[2] Algérie presse service , (2019) , **Clinque prive entre impératifs réglementaire et logique commerciales**, Algérie presse service, site web :aps.dz/sante-science-technologie/86314-clinique vue le 27/07/2020

[3] ALI HADDAD ,(2015), **pour l'émergence de l'économie algérienne, forum des chef économique** , première édition , site web : http://www.fce.dz/wp-content/uploads/2015/09/plaidoyerfcefr.pdf vue le 01/01/2021 , p41.

[4] عوينان عبد القادر ،(2012-2013) ، **السياحة في الجزائر : الإمكانيات و المعوقات 2000-2025 في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية** ،أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر 3، موقع الكتروني : http://biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/123456789/12801/1/AOUINANE_ABDELKADER.pdf شهد يوم 2021/01/12 ، ص71.

ورغم خوصصة القطاع والمجهودات التي قامت بها الدولة لا تزال حصة الجزائر ضعيفة جدا بالنسبة للعالم.

9- قطاع الاتصالات:

يعرف هذا القطاع ثلاث مؤسسات رائدة موبيبيس، جازي و اوريدو وقد عرف ازدهارا كبيرا نتيجة لأهمية القطاع حيث سجل 3.4 [1]مليون مشترك سنة 2016 وفي بداية ديسمبر 2013 و انطلاق 3G سجلت 25 مليون مشترك سنة 2016، أما عند انطلاق 4G أكتوبر 2016 سجلت 14.65 مليون مشترك سنة 2017 و ذلك لاعتماد معظم الناس على الانترنيت لزيادة التحصيل المعرفي بمختلف أنواعه .

المطلب الثالث : الاستثمار والتشغيل

سنقوم بدراسة ما هي الاستثمارات التي تساهم في توفير مناصب العمل بشكل كبير . و على ماذا يعتمد البلد على الاستثمار المحلي أم الأجنبي، و القطاع الذي يوفر اكبر نسبة عمل والذي يقوم بامتصاص العمالة .

مناصب الشغل حسب نوع الاستثمار 2012-2017

جدول رقم 3-5 نوع الاستثمار والتشغيل

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	مناصب الشغل
استثمار محلي	62,334	1.098.011
استثمار أجنبي	901	133.583

حسب الجدول المذكور اعلاه نرى أن الاستثمار المحلي هو الذي يوفر مناصب شغل ، بنسبة تقارب 28 مرة أكثر من الاستثمار الأجنبي . وذلك لمحدودية الاستثمارات الأجنبية في الجزائر نتيجة المناخ الاستثماري غير الملائم وأغلب تلك الاستثمارات في قطاع المحروقات .

مناصب الشغل حسب القطاع :

حسب الجدول المذكور ادناه ونتيجة لتشجيع الاستثمارات الخاصة عن طريق تبني عدة قوانين تحفيزية، وفسح المجال للقطاع الخاص وتحفيزا للاستثمارات عن طريق الوكالات التي تقدم دعم

1 TARIK BENBAHMID , op-cit , p9 .

للمستثمرين والشباب المستثمر، بمنح امتيازات وتسهيلات .أصبح القطاع الخاص هو الذي يوفر مناصب شغل بنسبة كبيرة ¸ 10 مرات مما يوفره القطاع العام .

شكل رقم 3-3 تشغيل حسب القطاع

المصدر: من إعداد الباحث.

مناصب الشغل حسب النشاط :

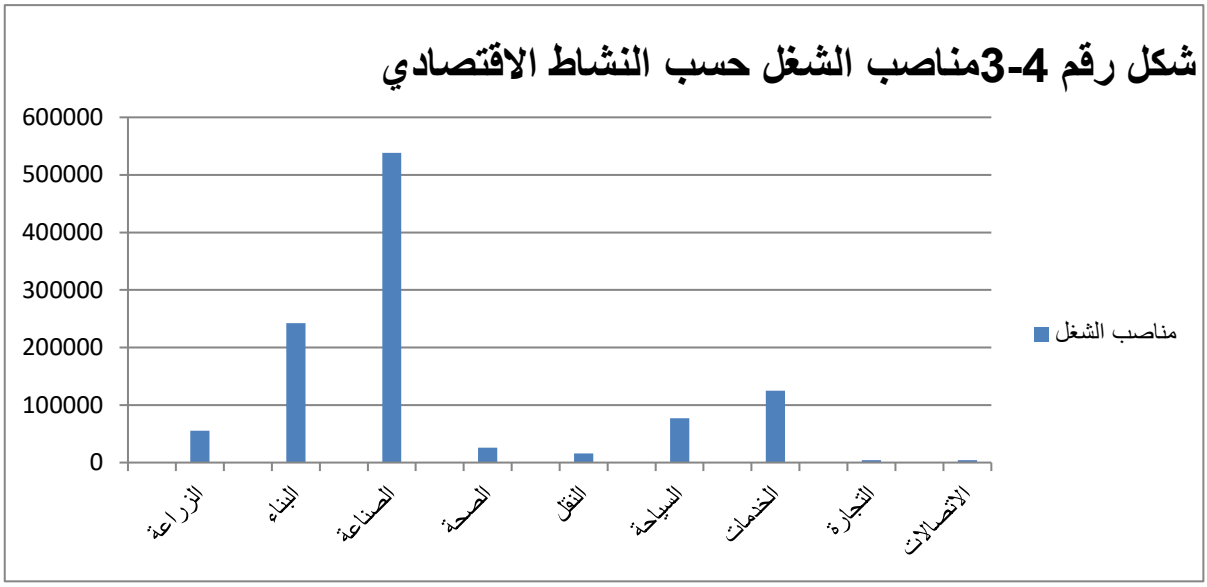

المصدر : من إعداد الباحث.

إن القطاع الصناعي هو الرائد في توفير مناصب الشغل، وذلك لدعم الصناعات الغذائية والصناعات الحديدية وغيرها ، وليأتي فيما بعد قطاع البناء الذي عرف رواجا خلال الفترة الأخيرة، نتيجة لبناء المساكن والمرافق العمومية والطرق والسدود وغيرها، وفي المرتبة الثالثة قطاع الخدمات، ليليه قطاع السياحة الذي لم يعرف رواجا نتيجة لظروف الامنية . يأتي فيما بعد قطاع الخدمات والذي عرف تطورا ملحوظا وزيادة الاستثمار في ذلك القطاع ، يوفر 048.125 منصب عمل .

المطلب الرابع : واقع النمو الاقتصادي الجزائري 1990-2018:

شكل رقم 3-5 تطور الناتج المحلي الخام للجزائر من 1990-2018

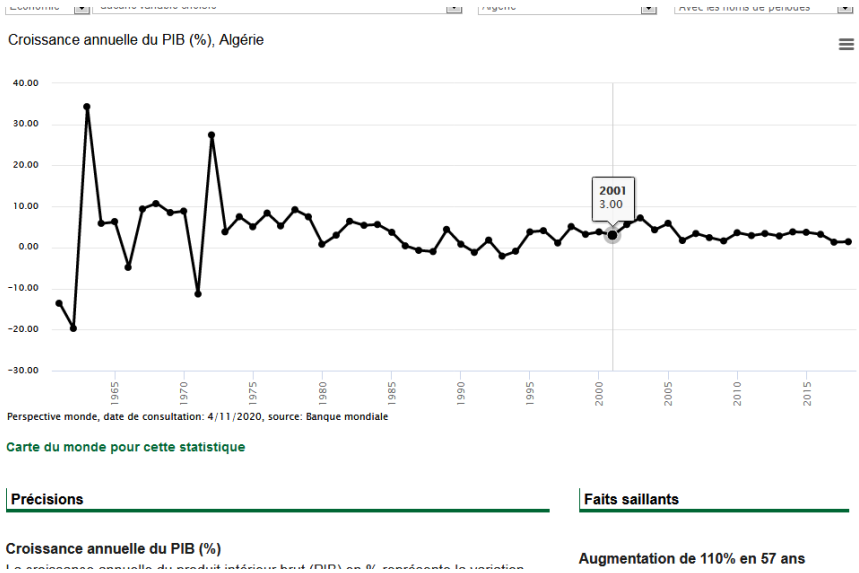

المصدر:

https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays

لقد عرف النمو الاقتصادي تذبذبا متبينا عدة برامج تدعيمية، لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، حيث يمكن تقسيم المراحل التي مر بها النمو الاقتصادي الجزائري كالتالي:

المرحلة الأولى : 1990-1995[1]

عرفت هذه المرحلة عجزا ماليا و ارتفاع نسبة المديونية، مما أدى إلى انخفاض الاستثمارات العمومية بنسبة 6.2 % من الناتج الوطني، وسجلت معدلات سالبة للنمو الاقتصادي، مما أدى بالدولة الى اتخاذ عدة إجراءات تحت إشراف FMI وBIRD لإعادة جدولة الديون، لكن نتيجة لبطء تنفيذ الإجراءات المتفق عليها والاضطراب الأمني الذي عرفته البلدان، أدى إلى ارتفاع نسبة الفقر .

المرحلة الثانية : (1996-2000)

عرفت ارتفاع في نسبة نمو اقتصادي بمتوسط سنوي 3.3 %، مع بقاء مناخ سياسي مضطرب ومستوى معيشي متدني، مما أدى إلى تصفية العديد من المؤسسات العمومية أكثر من 900 مؤسسة نتيجة لمرد وديتها السالبة، واعتمدها على الإعانات الدولة من اجل استمرارية

[1] Achour tani-yamna , (2013/2014) , l'analyse de la croissance économique en algerie , doctorat en science économique option finance publique , Université Abou Beker Belkaid Tlemcen, p p :29 , 31.

نشاطها، ونتج عن هذه التصفية ارتفاع نسبة البطالة تم تحويل 40 % من اليد العاملة في القطاع العام إلى البطالة، وانخفاض الاستثمارات من جهة أخرى تم تقليص الديون الخارجية 46 % من PIB بعدما كانت 80 % من PIB سنة 1995 .

المرحلة الثالثة : (2001-2005)

عرف النمو الاقتصادي في هذه الفترة ارتفاعا متوسطا سنويا ب 5 %، نتيجة ارتفاع اسعار البترول وانخفاض نسبة التضخم 3 %، كما قامت الدولة بتبني مشروع الدعم الاقتصادي سنة 2001 بمبلغ 525 مليار دج، بهدف خفض الفقر و القضاء على البطالة ودعم التوازن الماكرو اقتصادي، لكن الأهداف المسطرة لم يتم تحقيقها، فحسب تقرير البنك الدولي الذي اقر ان نسبة النمو الاقتصادي المحققة 1 % ، ومناصب الشغل التي تم خلقها مؤقتة ونسبة الواردات تفوق الصادرات نتيجة لانخفاض العرض المحلي مما كان له اثر سلبي على الناتج الوطني المحلي .

المرحلة الرابعة : (2005-2009)

تم تبني برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي بمبلغ 114 مليار دولار، وتم تخصيص معظم المبلغ لدعم الاستثمار العمومي نتيجة لارتفاع أسعار البترول . حيث عرف معدل النمو الاقتصادي ارتفاع بنسبة متوسط سنوي ب 5.3 %، مما أدى إلى ارتفاع القدرة الشرائية، لكن زيادة نسبة الواردات نتيجة لضعف العرض المحلي أدى إلى خروج الأموال إلى الخارج، مما كان له اثر سلبي على الاقتصاد على المدى الطويل، وكان يهدف هذا البرنامج إلى تطوير المناطق المحلية بتوفير الطرق المعبدة في جل التراب الوطني وتحسين المستوى المعيشي للمواطن وللسكان من جهة، وتحقيق رفاهية للمجتمع من جهة اخرى بتوفير المرافق الأساسية والتعليم السكن، الصحة، توفير المياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي و الكهرباء عبر كافة التراب الوطني .

المرحلة الخامسة: (2010-2014)

نتيجة ارتفاع أسعار البترول وزيادة الواردات المالية الجزائرية تم مسح جميع الديون الخارجية، وتبني برنامج دعم نمو اقتصادي برصيد يقدر ب186[1] مليار دولار، لدعم الاستثمارات العمومية عرفت هذه الفترة استقرار اقتصادي على جل المتغيرات الاقتصادية، بنسبة تضخم لم تتجاوز 3.3 % و معدل بطالة 9.8 %ورصيد مالي يقدر ب 64.91 مليار دولار يعكس الحالة الاقتصادية جيدة للبلد.

المرحلة السادسة: (2014-2018)

بعد تدهور أسعار البترول وتراجع الموارد المالية على الأربع السنوات التالية، أدى إلى عجز مالي خصوصا مع بقاء مستوى الواردات على حالها، أدى إلى انخفاض مستوى احتياطي الصرف من 114[2] مليار دولار عام 2014 إلى 79.8 مليار دولار سنة 2019، أدى بالدولة إلى التوجه إلى التمويل غير تقليدي لتفادي المديونية الخارجية،أي طبع أموال بدون مقابل والتي كانت موجهة لمواجهة النفقات التسييرية .

مساهمة الاستثمار المحلي في النمو الاقتصادي

تم جمع المعلومات الخاصة بالاستثمار المحلي والأجنبي لإعطاء نظرة شاملة حول ما مدى مساهمة الاستثمار المحلي في الناتج المحلي الخام يبين الجدول التالي تطور الاستثمار المحلي و الأجنبي من سنة 2007 إلى سنة 2017

جدول رقم 3-6 تطور الاستثمارات المحلية و الأجنبية و الناتج المحلي الخام للجزائر من 2007-2017

[1] Nation Unis Commission Economique Pour L'Afrique,(2019) , **Algérie : transformation structurelle , emploie , production et sociale** , STEPS , Ethiopie, site web : https://www.cnese.dz/static/Cnes/data/algeria_steps_fre_17juin.pdf, vue le 01/11/2020, p :5 .

[2] Département fédérale des affaires étrangers, (2019) , **Rapport économique Algérie département fédérale des affaire étranger 2018**, confédération suisse , suisse, https://www.s-g.com/sites/defaults/files vue le 12/12/2020, p : 1.

Année	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
PIB	9.352.890	11.043.700	9.968.020	11.991.600	14.519.800	15.843.000	16.569.300	17.205.100	18.255.500	17.406.800	18.906.600
Invetr	160.236.5	250.271.21	278.233.50	238.068.4	262.781.91	153.280.86	178.366.47	160.284.74	58.405.08	181.637	138.768
Invest loc	928.763.50	1.208.238.79	1.331.136.50	4.730.071.6	5.242.148.09	5.785.159.14	6.989.813.53	7.686.425.26	8.876.904.92	9.175.502	9.754.282

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database
banque mondiale usherbrooke.ca/bilan/tend/dza/fr/bx.klt.dnu.cd.wd.html le 20/02/2020

شكل رقم 3-6 تطور الاستثمارات المحلية و الأجنبية المباشرة في الجزائر من 2007-2017

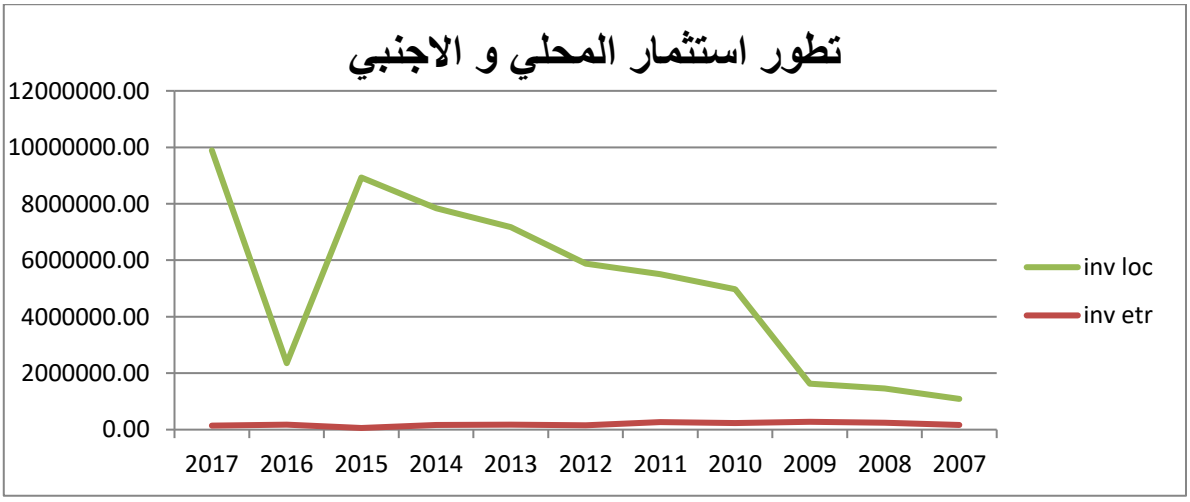

حسب الشكل أعلاه نرى أن نسبة الاستثمار الأجنبي ضئيلة تكاد تنعدم أي انها لا تساهم في الناتج المحلي إلا بنسب ضئيلة جدا، وهذا راجع إلى المناخ غير المحفز و بيئة الأعمال المليئة بالعراقيل، التي تعد حاجزا أمام أي مستثمر . لهذا يعتمد البلد على الاستثمار المحلي بشكل كبير .

عرف الناتج المحلي الخام ارتفاعا مع مرور الزمن و هذا لارتفاع أسعار البترول، مع العلم أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على المحروقات بنسبة 90% من مداخيله، كما نرى أن نسبة الاستثمار زادت ففي 2007 كانت تمثل 10% من الناتج المحلي لتصل، إلى 36% سنة 2012 و أصبحت نسبة الاستثمارات سنة 2017 تتعدى 50% من الناتج المحلي الخام .

المبحث الثالث : عوائق الاستثمار في الجزائر

رغم الجهود المبذولة لتوفير مناخ ملائم و تحفيزي لاستثمارات في الجزائر، وتبني عدة مناهج وقوانين تشريعية لتسهيل العملية الاستثمارية . إلا أن المناخ الجزائري يبقى غير محفز للاستثمارات المحلية والخارجية لعدة صعوبات يتلقاها المستثمر، ويصبح حاجزا أمامه والتي تفسد البيئة الاستثمارية. منها صعوبة الحصول على التمويل لإتباعها أنظمة تمويلية قديمة، و تنامي القطاع غير الرسمي وبالتالي منافسة غير مشروعة، تفشي ظاهرة الفساد و البيروقراطية دون أن ننسى ارتفاع معدلات الضرائب.

المطلب الأول :العائق التمويلي

نتيجة لهيمنة البنوك العمومية على السوق المالي، تبقى القروض البنكية صعبة المنال وخاصة مع ارتفاع أسعار الفائدة، كما تبقى الطرق التمويلية تقليدية لا توفر الأموال اللازمة و عائقا أمام المشاريع . لعدم احتوائها على سوق مالي متطور قادر على جلب رؤوس أموال محلية وخارجية، مما أدى إلى ضعف الأداء الاقتصادي . وأظهر تقرير لبيئة الأعمال لبنك الدولي لسنة 2014 أن الجزائر احتلت مرتبة [1] 153من 189 من حيث الحصول على الائتمان، وتم تصنيفها من طرف الهيئة الدولية الخاصة بحقوق الملكية 111 رتبة في مجال الخدمات المصرفية و البنكية. فحسب هذه التصنيفات تبقى الدولة الجزائرية بعيدة في المجال التمويلي عن الدول المتطورة كل البعد، لعدم احتوائها على نظام مصرفي متطور يواكب المتطلبات الاستثمارية المحلية والدولية .

[1]تقرير رئيسي خاص بالشركات لمجموعة البنك الدولي ، (2014) ، ممارسة أنشطة الأعمال 2014 ، مطبوعة البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية ، طبعة 11 ، لندن ،موقع الكتروني :
https://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/media/Annual-Reports/Foreign/DB14-minibook-arabic.pdf شهد يوم 2020/12/12

المطلب الثاني : العوائق الإدارية و الاقتصادية

رغم الجهود المبذولة من أجل تسهيل وتبسيط وتسريح الخدمات الإدارية إلا أنها تبقى بعيدة، حيث تعاني البلدان من البيروقراطية ومن عوائق إدارية وأخلاقية وتفشي ظاهرة الرشوة و الفساد، و ذلك لتباين اللوائح و هذا إذن مما جعل تطبيقها متباينا من منطقة لأخرى، مما أدى الى استخدام المناصب الإدارية للمصلحة الشخصية والاستيلاء على الممتلكات العمومية، أصدرت مؤسسة هيرتيج الأمريكية والتي تعد تقريرا حول الحالة الاقتصادية للبلدان ومدى الحرية الاقتصادية للبلدان ¸ أن الجزائر تحتل مرتبة 171[1] عالميا و14 اقليميا، و ذلك لانتشار ظاهرة الفساد و تهريب الأموال نفس التصريح التي قامت به الهيئة الدولية الخاصة بحقوق الملكية حيث احتلت مرتبة 112[2] مؤشر دفع العملات والرشوة سنة 2018 أما المنتدى الاقتصادي العالمي حسب تقرير التنافسية العالمية 2018 فالجزائر تحتل مرتبة 92 عالميا من أصل 140 بمعدل 53.8 نقطة على 100 تفشي ظاهرة الفساد .وحسب كل المؤشرات يعاني البلد من تفشي ظاهرة الرشوة والفساد واستغلال النفوذ. وحسب البنك الدولي تحتل الجزائر رتبة 157 من 190 للصعوبات التي يتلقاها المستثمر والبيروقراطية سنة 2018 [3].

كل هذا ادى الى انفجار الشعب و اندلاع الحراك فيفري سنة 2019 مما ادى الى انقلاب الدولة، ودخول اكبر إطارات الدولة والسياسيين إلى السجن بتهمة اختلاس المال العام و الرشوة و استغلال النفوذ.

المطلب الثالث : عدم الاستقرار الاقتصادي

يكمن غياب الاستقرار الاقتصادي بعاملي التضخم وقيمة العملة الوطنية نسبة للعملات الأجنبية فالمستثمر يبحث عن بيئة استثمارية خالية من أزمات اقتصادية.

التضخم: إن التضخم له أثر سلبي على الاقتصاد فهو يؤدي إلى تقليص القدرة الشرائية، وبالتالي انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد مما يشجع الأفراد بتحويل أموالهم إلى الخارج . أما من الناحية

---

[1]: ياسين بودهان ¸(2019) ¸ حراك 22 فبراير عرى الجزائريون فساد النظام ¸ مركز أبحاث و دراسات مينا¸موقع الكتروني: https://mena-studies.org/ar/حَرَاك-22-شباط-فبراير-حينما-عرّى-الجزائ شهد يوم 2020/12/12

[2] شهيدة قادة، (2019) ،**التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد و مفارقتها** ، rule of law and anti corruption center journal كيوساينس ، مجلد 2019 ، عدد 01 ،موقع الكتروني : https://www.qscience.com/content/journals/10.5339/rolacc.2019.5?crawler=true شهد يوم 2020/12/12

[3] عبد السلام بارودي ، (2018) ، **خبراء هذه عوامل تحسن مناخ الجزائر** ، أصوات المغربية ،موقع الكتروني: https://www.maghrebvoices.com1 شهد يوم 2020/12/12

مكرو اقتصادي له أثر سلبي على ميزان المدفوعات وعرفت الجزائر ارتفاعا في نسبة التضخم في السنوات الأخيرة.

انخفاض العملة الوطنية: إن انخفاض سعر الصرف له أثر سلبي على القدرة الشرائية في الخارج، وتلجأ الدولة إلى تخفيض العملة الوطنية من أجل تقليل الواردات و زيادة الصادرات، وتشجيع الصناعات الوطنية لزيادة التصدير مما يخفض نسبة البطالة، في حالة إذا كانت الدولة تعتمد على الصناعة في مدا خيلها، إما إذا كانت مدا خيلها من الريع فانخفاض العملة له أثر سلبي على الاقتصاد . و هذا هو حال الجزائر لأن اقتصادها يعتمد على المحروقات وأغلب المنتجات المستوردة، مما جعل المواطن يعاني من انخفاض القدرة الشرائية . فالبلد لا يعتمد على تصدير منتجات مصنعة وانما يعتمد على نظام ريعي فأغلب الدخل الوطني يعتمد على قطاع المحروقات

الاقتصاد غير الرسمي: إن تنامي الاقتصاد الرسمي يؤدي إلى زيادة مدا خيل غير الرسمية، وبالتالي تسبب خسارة للدولة وعدم عدل في توزيع العبء الضريبي، فالمواطنين الذي يعملون في اقتصاد رسمي هم وحدهم الذين يتحملون العبء الضريبي، أما المواطنين الذين يعملون في اقتصاد غير رسمي لا يتحملون أي عبء .

أقر محمد لوكال حافظ البنك المركزي في مطلع فيفري 2018، أن الكتلة المتداولة خارج الاقتصاد الرسمي هي ما بين 2500 و 3000[1] مليار دينار جزائري، وذلك له أثر سلبي على خزينة الدولة حيث صرحت وزارة التجارة 60%[2] من التجارة في الجزائر خارج القطاع الرسمي، مما يكلف الدولة خسائر كبيرة كما يزيد في تداول العملة الصعبة في السوق الموازية، ويقلص إرادات الدولة وبالتالي نفقاتها في المجال العمومي لتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع . كما أن الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى تفشي ظاهرة تبييض الأموال وتهريبها مما يكون له انعكاس سلبي على الاستثمار

المبحث الرابع : دراسة قياسية لأثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي حالة الجزائر للفترة الممتدة ما بين 1990-2017

[1] ياسين تملالي ، (2018) ، الجزائر بين الاقتصاد غير الرسمي و سوق السوداء القرار الاقتصادي ، العربي السفير، موقع الكتروني:
https://assafirarabi.com/ar/21388/2018/05/20 / شهد يوم 2020/12/12.

[2] قارة ملاك ، (2010-2009) ، إشكالية الاقتصاد غير رسمي الجزائر مع عرض و مقاربة تجارب المكسيك، تونس، سينغال، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد فرع الاقتصاد المالي ، جامعة قسنطينة ،موقع الكتروني : https://bu.umc.edu.dz/theses/economie/AKAR3539.pdf ،شهد يوم 2020/12/12، ص 165.

يستخدم الانحدار الخطي المتعدد من اجل إعطاء نظرة أكثر دقة لثبات آو نفي العلاقة المتواجدة بين الظواهر الاقتصادية و مدى تأثير هذه الظواهر على بعضهاالبعض. واثبات مدى صحة النظريات الاقتصادية على الواقع مع العلم أن علم الاقتصاد هو علم اجتماعي تتغير خصائصه من مجتمع إلى أخر عكس العلوم الدقيقة حيث سنقوم في هده الدراسة باثباث أو نفي تأثير الاستثمار الحلي على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول : الدراسات السابقة

1-Sayef Bakari « The Impact of DomestiC Investment on Economic Growth : New residence from Malaysia » MPRA LIEI université of Tunis el Manar , Tunisie, 1st January 2017, http//mpra.ub.uni.muenchemde/79436/

يتمحور هذا البحث حول دراسة العلاقة ما بين الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي الماليزي، نتيجة لأهمية الاستثمارات المحلية في الاقتصاد ودورها الفعال و مكانتها الاقتصادية، تهتم هذه الدراسة القياسية الممتدة في الفترة ما بين 1960-2015 إلى إثبات دور فعال للاستثمارات المحلية للنمو الاقتصادي للبلد .

ونظرا لأهميتها في الاقتصاد الوطني تلجا جل الدول، إلى خلق مناخ استثماري مناسب وتسخير الباحثين الاقتصاديين، بدراسة البيئة الاستثمارية الملائمة من الناحية المالية والمحاسبة لدعم الاستثمارات الخاصة المحلية،و دعم الاستثمارات العمومية، لتوفير البني التحتية والمرافق العمومية وتوصيل المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي غيرها وتوفير التنمية الاجتماعية من تعليم، وصحة و سكن لتحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع . حيث أكدت نظريات النمو الداخلي على دور الاستثمار المحلي في النمو الاقتصادي.

تعد التجربة الماليزية تجربة تنموية ناجحة، يمكن أن تستوحي منها معظم البلدان النامية والدول العربية بالخصوص للنهوض من التخلف، حيث أصبحت دولة صناعية وأول مصدر في جنوب شرق أسيا, واهتمت الدراسة بإثبات العلاقة السببية مابين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي للفترة الممتدة 1960 ما بين -2015 على المدى القصير و الطويل حسب النموذج التالي :

$$Log(GDP)t= B0+B1 \log (export)t +B2 \ labot + B3 \log domestic \ inverment) + e$$

حيث نتوصل إلى وجود علاقة ارتباط ايجابية ما بين متغيرات المستقلة والتابعة ، وأن الاستثمارات المحلية وصادرات لها علاقة ايجابية على المدى الطويل بالنمو الاقتصادي عكس المدى القصير .

مما يؤدي الى تشجيع الاستثمارات المحلية،حيث تقوم الحكومة الماليزية بتسهيل الإجراءات الاستثمارية وتوفير مناخ استثماري ملائم، بالإضافة انه بلد مستقر امنيا وسياسيا مما جعلها تعرف مستويات استثمارية عالية وزيادة في التصدير،ما كان له اثر ايجابي على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى احتوائها على بنى تحتية ممتازة تخدم بيئة الأعمال والأفراد تعتبر أحسن بنى تحتية بآسيا، باحتوائها على 5 مطارات دولية مجهزة بأحسن تجهيزات و7 موانئ دولية تعمل بكفاءة و احتواءها على يد عاملة ذو جودة عالية وذلك للروح الوطنية العالية من اجل النهوض بالبلد .

2-Tawiri Nacer: Domestic Insvestment as a drive of economies growth in Libya, International Conference on applied economies 2010 .

تهدف هذه الدراسات إلى اتجاه ما مدى تأثير الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي الليبي وهل يمكن اعتباره محدد للنمو الاقتصادي بالاعتماد على دراسة قياسية للاقتصاد الليبي من (1962-2008) باستخدام معادلة cobb-donglass لدراسة العلاقة السببية ما بين النمو الاقتصادي وبين العمل والاستثمار المحلي،والنمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير، فحسب الدراسات التي قام بها الاقتصاديون حول النمو الاقتصادي من المدرسة الكلاسيكية التي نادت بتقسيم العمل من اجل زيادة الإنتاجية والأرباح المكتسبة تزيد في مستوى المدخرات،وبالتالي الاستثمار والنظرية هارود دمار سعت هذه النظرية باثبات العلاقة ما بين الاستثمار الدخل حيث يبرز نموذج هارود دومار أهمية تحديد معدل الاستثمار لتحقيق معدل معين من النمو الاقتصادي، لتأتي فيما بعد نظرية النمو الداخلي والتي أيدت فكرة أن النمو الاقتصادي يتحقق من متغيرات داخلية بزيادة الاستثمار و تحسين المستوى التكنولوجي وأشارت هذه الورقة البحثية،أن ليبيا كسائر البلدان النامية تتميز بانخفاض مستوى الاستثمارات، لهذا على البلد تشجيع المبادرات الخاصة وخوصصة المؤسسات العمومية وترشيد الاستثمار العام والاعتماد على نفسها عوضا من الديون الخارجية. في الثمانينات زادت نسب النمو الاقتصادي اثر تبنيها سياسة تدعيميه خارج قطاع النفط، وزيادة المدخرات، لكن سرعان ما انخفضت اثر العقوبات الدولية، التي أدت إلى خفض صادراتها وانخفاض أسعار لبترول، أدى إلى انخفاض معدل الاستثمار، مما كان له اثر سلبي، على النمو جعلها تسجل معدلات سالبة 1985-1987 لكن بعدها عرفت ارتفاعا في النمو والإنفاق الاستثماري (2000-2006) وذلك راجع إلى ارتفاع اسعار البترول.

بعدما كان القطاع العام المهيمن في الثمانينات وبسقوط النظام الاشتراكي، أصبح القطاع الخاص ينخرط في النشاط الاقتصادي مما أدى إلى ارتفاع مساهمته في الحياة الاقتصادية 1987-1999 حيث كان يستحوذ على 78.5 % من النشاط الاقتصادي في السبعينات، ثم انخفض في الثمانينات 51.4 % ليصل إلى 81.7 % في التسعينات إلى غاية 2007 .

أما في الدراسة القياسية يستخدم معادلة Coob Douglas و معادلة هارود دومار نتحصل على .

$$Y= AK^{\alpha}.L^{\alpha+1}$$

$$Ln^*y= \alpha+B_1\ Ln^*I + B_2Ln^*L + \varepsilon$$

باستخدام السلاسل الزمنية 1962-2018 لتحديد اثر الاستثمار على النمو الاقتصادي،هناك علاقة سببية بين الاستثمار و النمو الاقتصادي، هناك علاقة طردية وايجابية بين الاستثمار والنمو الاقتصادي، ونظرا لأهمية الاستثمار المحلي دوره المهم في الحياة الاقتصادية الليبية، على الحكومة تشجيعه خاصة القطاع الخاص، لهذا أعلنت الحكومة الليبية دعم الاستثمارات لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

3-اب رحالي بلقاسم، بوعافية سمير (2018)، أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة تحليلية للفترة ما بين 1990-2016، مجلة الباحث الاقتصادي، مجلد 5 ، عدد 1 ، جامعة برج بو عريريج . حيث اعتمد في هذه الدراسة على الانحدار الخطي المتعدد لإثبات ما مدى تأثير الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي بدراسة المدخلات التالية : الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص والعمالة وتأثيرها على النمو الاقتصادي،وذلك بالاعتماد على إبراز أهمية الاستثمارات العمومية ودورها في دعم النمو الاقتصادي من جهة، بدراسة الاقتصاد الجزائري الذي اتخذ عدة سياسات وبرامج لدعم الاستثمارات العمومية في عدة مجالات من الصناعات و النقل وغيرها، واهتمت بالتنمية البشرية بالاستثمار في التعليم و التعليم العالي ومراكز البحث والتطوير وغيرها متخذة عدة برامج نذكر منها، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2001-2004 الذي خصص له 525 مليار دج لدعم المؤسسات الإنتاجية ليأتي فيما بعد البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 ب 55 مليار دولار منحت الأولوية قطاع التنمية المحلية والبشرية ليأتي فيما بعد القطاعات الأخرى والبرنامج الخماسي 2010-2014 اكبر برنامج تنموي ب 286 مليار دولار استكمال المشاريع القديمة وإطلاق مشاريع جديدة أم من جهة أخرى في الدراسة

القياسية،اعتمد الباحث على دالة COBB D'ORGLASS لتقدير النموذج بالاعتماد على البيانات التي قام بجمعها والمتمثلة قي الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص والعمالة والناتج المحلي الخام في الفترة الممتدة مابين1990-2016 ليتحصل على الدالة التالية :

$$Pibt = A.skgl^{c(2)} . skpt^{c(4)} .It^{c(4)}$$

Pib الناتج الداخلي العام

A الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج

Skg مخزون رأس المال العمومي

Skp مخزون رأس المال الخاص

l العمالة

و بإدخال log نحصل على

$$Lpib= c(1) + c(2)L\ skg + c3\ Lskp + c(4)\ Ll2+e_t$$

أثبتت الدراسة القياسية إن الاستثمار العمومي والعمالة محددات للناتج المحلي الخام عكس الاستثمار الخاص الذي أثبتت هذه الدراسة انه ليس محددا للناتج المحلي الخام حيث يعتبر قطاع حديث النشأة .

4-Tukur Garba ,(2012) , Abdulmumini Baba , Relationship between domestic investment and economy's growth in Nigeria 1980-2010, IJRSS , volume2 , issue 3 , Pakistan .

يتمحور هذا البحث إلى إيجاد العلاقة الموجودة ما بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي،بدراسة قياسية للاقتصاد النيجيري ما بين 1980-2010 واستخدام VERSION 9.1STATA واستخدام العلاقة السببية للاجرنج حيث اثبتت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة طردية في المدى الطويل مابين الاستثمار المحلي والصادرات وبين النمو الاقتصادي،أما في المدى القصير هناك علاقة عكسية مابين الاستثمار المحلي والصادرات ولا يوجد علاقة سببية مابين الصادرات والنمو الاقتصادي في المدى القصير، وتوصل الباحث انه لزيادة معدلات النمو الاقتصادي النيجيري يجب دعم الاستثمارات المحلية ودعم الصادرات لوجود علاقة سببية في المدى الطويل ما بينها و بين النمو الاقتصادي .

5-Sayef baraki ,(2018) , The Impact of Domestic Investment on Economic Growth: New Policy- Analysis from Algeria (1969-2015) , Economic Bulletin and Theory Analysis , volume 3 , issue1 :

تتمحور هذه الدراسة حول دراسة العلاقة الموجودة بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج السلاسل الزمنية في الفترة الممتدة مابين 1969-2015 لتجد العلاقة بين التصدير والاستيراد والتكوين الثابت لرأس المال وبين النمو الاقتصادي الجزائري، بملاحظة هذه المتغيرات واستخدام المعادلة التالية :

$$\text{Log(GDP) } t = B_0 + B_1 \log \text{export} + B_2 \log \text{import} + B_3 \log \text{ID} + e$$

أثبتت الدراسة إن هناك علاقة سلبية بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي،عكس الصادرات والواردات لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، و هناك علاقة سببية على المدى القصير ما بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي وعلاقة سببية بين الواردات والنمو الاقتصادي على المدى القصير .

6- خزامي عبد العزيز الجندي، عبد الرحيم بوارغعي (2010)، الاستثمار في الجمهورية السورية ، مجلة جامعة دمشق، مجلد 26 ، عدد الثاني.

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور الاستثمار في الواقع الاقتصادي من اجل توفير مناخ ملائم لدعم الاستثمار والانتقال إلى الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع وتوفير مناصب الشغل للشباب،حيث يسمح زيادة الوتيرة الاستثمارية بامتصاص اليد العاملة البطالة خاصة مع ارتفاع عدد السكان، لهذا توصل الباحث إلى ضرورة توفير مناخ استثماري ملائم وتخفيض الضرائب على الاستثمارات ودعم الاستثمارات وتقليص العقبات الإدارية وتبني نظام تشريعي مستقر وواضح و نظام تمويلي متطور ومرن ودعم النظام التعليمي لإنشاء يد عاملة مؤهلة ذو كفاءة عالية خاصة أن الاقتصاد السوري يتميز بارتفاع الاستهلاك الذي يمثل 95 % على 1970 ليصبح 79 % سنة 2008 مقابل 18 % و 20 % من استثمار نسبة للإنتاج المحلي الإجمالي، مما يعكس انخفاض القدرة الادخارية و ارتفاع الطلب على العرض، لكن لوحظ ارتفاع الاستثمار ب 5.1 % و 5.4 % راجع إلى مصادر تمويلية خارجية رغم تبنيها عدة قوانين و إجراءات من اجل زيادة الاستثمارات الأجنبية لتوفير مناخ ملائم وتعزيز البيئة الاستثمارية، لان الادخار المحلي لا يكفي لتوفير الأموال اللازمة لدعم الاستثمار وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة

أدى تشجيع الاستثمار إلى إطلاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلا أن بقي الاقتصاد السوري تشوبه عدة عوائق.

7- كبير مولود ، مراد بهلول ، (2017) ، اثر الاستثمار على النمو الاقتصادي على المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع مصر خلال فترة 1980-2014 ، مجلة البديل ا لاقتصادي ، مجلد 4 ،عدد 1، جامعة الجلفة.

حيث قام بدراسة الاستثمار على الجزائر ومصر واختبار السببية للاجرانج لدراسة سببية ما بين الاستثمار والنمو الاقتصادي لكلا البلدين، تطرق الباحث إلى تعريف النمو الاقتصادي حسب المدارس الاقتصادية لإعطاء لمحة نظرية حول النمو الاقتصادي وأدبياته ومكوناته ،ليقوم فيما بعد بدراسة تطور الاستثمار في الجزائر ومصر،حيث تميزت الجزائر بتذبذب على مستوى استثماراتها حيث عرفت معدل استثماري 39 % سنة 1980 ليبلغ متوسط المعدل الاستثماري نسبة للناتج الوطني للفترة الممتدة مابين 1982 -1986 قدر ب 35 % و نتيجة لانخفاض أسعار البترول 1986 سنة، عرفت تراجعا مع العلم أن معظم الاستثمارات عمومية، لكن بعد الأزمة التي عرفتها الجزائر سنة 1986 وتراجع مداخيلها لانخفاض أسعار البترول أدى بها إلى تبني نظام السوق لفتح المجال للقطاع الخاص سنة 1990-2001، لكن رغم هذا بقيت نسبة الاستثمارات متراجعة متذبذبة ما بين 38 % إلى 25 % وذلك لتراجع أسعار النفط رغم ترك المجال للنظام الخاص واتخاذ عدة قوانين تحفيزية للنظام الخاص نذكر منه قانون 1993 و الأمر الرئاسي 01-03 سنة 2001 و قانون 356-06 سنة 2006، لكن بزيادة أسعار البترول سجل معدل الاستثمار ارتفاعا 2002-2016 تذبذب ما بين 30 % إلى 43 %.

إما تطور الاستثمارات المصرية 1976-1982 تذبذبت ما بين 27 % إلى غاية 31 % وبقي القطاع العام مساهما بنسب معتبرة % 80 إلى 70% من مجمل الاستثمارات ورغم القوانين المحفزة التي تبنتها من إعفاءات ضريبة سنة 1979 قانون رقم 59 و قانون 1981 رقم 159 إلا أن الاستثمارات بقيت متدنية لكن فترة 1982-1990 عرفت بانخفاض مشاركة القطاع العمومي وزيادة في نسبة الاستثمارات 30 % إلى 35 % ليأتي فيما بعد قانون 1989 و الذي قام بإلغاء كافة العواتق الإدارية البيروقراطية، ومنح امتيازات لكل المستثمرين الأجانب و المحليين على قدر سواء، رغم هذا لم تعرف رواجا خاصة مع حرب الخليج الثانية فترة 1990-2008 والتي عرفت تدهور مع نسبة استثمارات تذبذبت ما بين 17 % إلى 28.81 % و هذا لتراجع

الإنفاق العام، وتميزت فترة 2008-2014 بانخفاض مستمر للاستثمارات خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، تذبذبت ما بين 14 % إلى 19.5 % وهذا راجع إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بمصر، أما الدراسة القياسية توصلت أن كلا البلدين ليس لهما علاقة سببية ما بين الاستثمار و النمو الاقتصادي .ان الاستثمار هو الذي يؤثر على النمو الاقتصادي فيى الجزائر و مصر و العكس لا .

8-زروقي فاطمة الزهرة ،(2017) ، جامعة بليدة، 2 اثر الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري على النمو الاقتصادي مع الجزائر (1990-2014)، مجلة ا لاقتصاد و التنمية البشرية ، مجلد 8 ، رقم 1 ، بليدة .

عرف الإنفاق الاستهلاكي ارتفاعا على طول مدة الدراسة، في الوهلة الأولى كان الارتفاع بطيئا لكن من الالفينيات إلى 2014 عرف ارتفاعا متسارعا نتيجة لارتفاع أسعار البترول أما الإنفاق الاستثماري،عرف تذبذبا لكن منذ سنة 2006 عرف ارتفاعا وذلك لتحسين البيئة الاستثمارية و زيادة دعم الاستثمارات الخاصة، اما الدراسة القياسية فيتم استخدام اختبار السببية للاجرنج والذي اثبت عدم وجود علاقة سببية مابين الإنفاق الاستهلاكي و الناتج المحلي، وتواجد علاقة سببية في اتجاه واحد مابين الناتج المحلي يسبب الاستثمار وأن الاستثمار يسبب الاستهلاك، وحسب النتائج المتحصل عليها، إن المتغيرات الاقتصادية الجزائرية غير مرتبطة فيما بينها في المدى الطويل وهذا لاعتمادها على المحروقات والطبيعة التدعيمية للاقتصاد الجزائري والاعتماد على الاستيراد من جهة أخرى على اغلب المنتوجات .

9- شريط عابد، ابن الحاج جلول ياسين ،(2016) ، دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية دراسة حالة للجزائر ، مجلة الإستراتيجية و التنمية ، مجلد 6 ، عدد ، مستغانم 10 .

تعتمد هذه الدراسة على توجيه النظر إلى أهمية القطاع الخاص وذلك بالتطرق إلى مبدأ التنمية الاقتصادية المحلية من شمولية التسمية في جميع المجالات اقتصادية واجتماعية والتوازن بتحديد الاحتياجات الكلية للبلد، من اجل ضمان تنمية اقتصادية واجتماعية والتنسيق ومبدأ التكامل ما بين الريف والحضر بتبني برامج صناعية وفلاحيه وخدماتية وعمرانية وبرامج اجتماعية وثقافية بإتباع إستراتيجية تنمية اقتصادية محلية مثلى، ومشاركة القطاع الخاص في النشاط

وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال زيادة معدلات الاستثمارات الخاصة لامتصاص هذه البطالة وزيادة المعدلات الإنتاجية والقدرة التنافسية .

10سميحة فوزي ، (2002)،سياسات الاستثمار و مشكلة البطالة في مصر ،ندوة ، ورقة البحث (67).

مع ارتفاع معدلات البطالة في مصر،أصبح يعد مشكلا اقتصاديا واجتماعيا وما ينجم عنها من مشاكل في كل المجالات اجتماعية واقتصادية وأخلاقية، ولهذا تطرقت في هذا البحث بدراسة العلاقة بين الاستثمار والبطالة، حيث أشارت أن نسبة الاستثمار عرفت ارتفاعا في السبعينيات صاحبها انخفاض في نسبة البطالة ومصر كسائر بلدان النامية عرفت تذبذبا في معدل البطالة و التي يمكن تقسيمه إلى 3 مراحل :

المرحلة الاولى : فترة الستينات حيث عرفت الاستثمارات العمومية رواجا وارتفاع نسبتها في النشاط الاقتصادي تعتبر هي المهيمنة في تلك الفترة وتوظيف شبه كامل للعمال، حيث كانت الدولة هي المحرك الرئيسي للاقتصاد .

المرحلة الثانية : جاءت في منتصف السبعينيات إلى الثمانينات، بدأت الدولة في تقليص نفقاتها وبدأت مشكلة البطالة في الظهور لكن تراجع معدل البطالة كان نتيجة إلى اتجاه اليد العاملة إلى الخليج وزيادة تدفق الموارد الأجنبية .

مرحلة الثالثة : التي عرفت من الثمانينات إلى غاية الآن عرفت تفاقم في معدلات البطالة مع تراجع مستوى الاستثمارات الأجنبية .

فحسب الدراسة التي قامت بها الباحثة توصلت إلى التوصيات التالية بالبحث عن السياسة التى يجب تبنيها لرفع معدلات الاستثمار من اجل خلق مناصب شغل،حيث توصلت إلى مجموعة من التوصيات الأولى تنص على البحث على سياسات مدعمة للاستثمار وخلق مناخ لتحقيق معدلات استثمارية مرتفعة ومستمرة لامتصاص اليد العاملة البطالة، أما الثانية تنص على الحوافز الاستثمارية المالية عن طريق زيادة الكفاءات وتقليص مستوى الرابحة و دعم مؤسسات مصغرة .

المطلب الثاني : محاولة قياس اثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي الجزائري

سيتم الاعتماد على دالة Cobb-Douglas لبناء النموذج لقياس اثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي الجزائري من 1990 إلى 2017 ، و سوف يتم تقدير الدالة بالاعتماد على الاستثمار المحلي و النفقات العمومية والاستثمار الأجنبي المباشر و عنصر العمل حسب الدالة التالية

$$PIB=F(ID.LABOUR.\ IDE\ .g.\varepsilon)$$

PIB الناتج الإجمالي المحلي : هو عبارة عن الإنتاج الوطني من سلع و خدمات أي كل ما ينتجه الوطن خلال فترة زمنية معينة لمعرفة حجم الاقتصاد

ID هي الاستثمارات المحلية الوطنية، و تجمع معظم الدراسات على الدور الذي تلعبه الاستثمارات المحلية في النمو الاقتصادي .

G هي كل نفقات الدولة من اجل التسيير

LABOUR عد العمال على المستوى الكلي

$$PIB=A.ID^{c2}.LABOUR^{c3}\ .G^{c4}.IDE^{C5}\ .\varepsilon^{\omega}$$

$$=\frac{ID^{c2}*IDE^{C3}*G^{C4}*\varepsilon^{\omega}}{LABOUR}\quad\frac{PIB}{LABPOUR}$$

$$\text{Ln PIB/L= LnA+c2Ln}ID/L\ .+\text{c3IDE/L}\ +\text{c4 .G/L}\ +.u_i$$

$$\text{Ln PIB/L= c1+c2Ln}ID/L\ .+\text{c3IDE/L}\ +\text{c4 .}\frac{G}{L}+.u_i$$

1- **مصادر تجميع البيانات** :

تم الاعتماد على بيانات سنوية تم تجميعها من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و التقارير السنوية للبنك الدولي و بنك الجزائر و تقارير الهيئة الوطنية للإحصاء حسب الجدول أدناه :

الاستثمارات الإجمالية للجزائر	تم الحصول عليها ب حساب التراكم الخام رأس المال الثابت + تغيير في المخزون الذي تم الحصول عليه بالدولار و تم تحويله إلى الدينار من prescriptive monde https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?codeTheme=2&codeStat=NE.GDI.STKB.CD&codePays=DZA&optionsPeriodes=Aucune&codeTheme2=2&codeStat2=x&codePays2=DZA&optionsDetPeriodes=avecNomP&langue=fr
الاستثمارات المحلية	الاستثمارات الكلية – الاستثمارات الأجنبية المباشرة

الاستثمارات الأجنبية المباشرة	تم الحصول عليها من prescriptive monde و تحويلها إلى الدينار الجزائري https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/tend/DZA/fr/BX.KLT.DINV.CD.WD.html
النفقات العمومية	تم الحصول عليها من annexe 7 ons ب دينار الجزائر يام السنوات 2012-2017 تم الحصول عليا من البنك الجزائري https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES.pdf https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2012arabe.pdf https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2017arabe.pdf https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2016ar.pdf https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba_2015ar.pdf
عدد السكان	تم الحصول عليها من prescriptive monde https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?codeTheme=1&codeStat=SP.POP.TOTL&codePays=DZA&optionsPeriodes=Aucune&codeTheme2=2&codeStat2=x&codePays2=DZA&optionsDetPeriodes=avecNomP&langue=fr
الناتج الوطني الداخلي	تم الحصول عليه من prescriptive monde بالدولار و تحويله إلى الدينار الجزائري https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?codeTheme=2&codeStat=NY.GDP.MKTP.CD&codePays=DZA&optionsPeriodes=Aucune&codeTheme2=2&codeStat2=x&codePays2=DZA&optionsDetPeriodes=avecNomP&langue=fr
سعر الصرف لتحويل الدولار للدينار الجزائري	تم الحصول عليه من prescriptive monde https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?codeTheme=2&codeStat=PA.NUS.FCRF&codePays=DZA&optionsPeriodes=Aucune&codeTheme2=2&codeStat2=x&codePays2=DZA&optionsDetPeriodes=avecNomP&langue=fr

لنتحصل على الجدول التالي :

جدول رقم 3-7 يمثل البيانات المستخدمة في النموذج

	Pib الناتج الداخلي الوطني مليون دج	ide *الاستثمارات الأجنبية المباشرة مليون دج	Id الاستثمارات المحلية مليون دج	النفقات العمومية g مليون دج	عدد السكان مليون
1990	555,302.75	3.00	158,931.00	88,800.00	25.75
1991	844,356.05	214.97	268,639.89	153,800.00	26.40
1992	1,048,385.52	655.20	321,801.48	276,131.00	27.02
1993	1,166,239.10	0.02	339,270.82	291,417.00	27.63
1994	1,491,557.58	0.04	448,654.71	330,403.00	28.21
1995	1,990,472.24	0.05	598,061.46	473,694.00	28.75
1996	2,570,019.75	14,782.50	644,178.64	550,596.00	29.26
1997	2,780,352.38	15,004.60	609,098.46	643,555.00	29.74
1998	2,830,563.12	35,631.68	732,816.74	663,855.00	30.19
1999	3,238,031.37	19,411.81	830,533.31	774,695.00	30.62
2000					

	4,124,515.92	21,080.33	833,326.89	856,193.00	31.04
2001	4,227,486.12	85,954.01	1,048,718.21	963,633.00	31.45
2002	4,522,716.48	84,856.01	1,301,508.26	1,097,716.00	31.84
2003	5,252,072.35	49,365.53	1,544,130.16	1,112,761.00	32.26
2004	6,148,519.50	63,546.11	1,981,655.04	1,250,894.00	32.69
2005	7,562,349.44	84,711.68	2,309,208.15	1,245,132.00	33.14
2006	8,501,866.25	133,748.65	2,431,369.55	1,473,870.00	33.64
2007	9,352,556.33	116,873.97	3,106,907.72	1,674,031.00	34.16
2008	11,043,244.58	170,401.24	3,954,019.18	2,217,775.00	34.73
2009	9,968,379.15	199,564.52	4,473,201.38	2,300,023.00	35.33
2010	11,992,263.12	171,124.46	4,797,242.29	2,659,078.00	35.97
2011	14,589,385.86	187,546.03	5,364,412.63	3,797,252.00	36.66
2012	16,210,512.40	116,341.21	6,231,385.59	4,782,600.00	37.38
2013	16,648,254.35	134,285.05	7,089,459.62	4,204,300.00	38.14
2014	17,228,729.22	121,047.77	7,725,031.66	4,413,300.00	38.92
2015	16,712,425.51	54,150.37-	8,540,930.86	4,617,000.00	39.72
2016	17,514,120.96	179,291.61	8,713,956.00	4,585,600.00	40.55

2017	18,575,157.33	133,271.12	8,791,887.29	4,757,800.00	41.38

2- الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج القياسي :

حيث سنقوم بدراسة ما مدى ارتباط المتغيرات الاقتصادية فيما بينها و ذلك باستخدام برنامج eviews8 لتتحصل على الجدول أدناه

جدول رقم 3-8 يمثل نتائج المتحصل من برنامج EVIEWS الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج

	LN_PIB_L	LNG_L	LNID_L	LNIDE_L
Mean	11.9673890092836	10.4729854096178	10.84454319761238	5.381836055972417
Médian	12.07247893783805	10.4912689469549	7.0.8942584714141	7.84626775759978
Maximum	13.01453794620137	11.7593590876166	12.27852572055586	8.639160399278811
Minimum	9.978834112385739	8.1457073018705168	.727790792364352	-7.076060433802556
Std. Dev.	0.9094534050626365	0.973430380437353 9	1.08325592059451	4.962678967358989
Skewness	-0.5489738445384433	-0.501330080338993-6	0.1754951896121866	-1.748174729627567
Kurtosis	2.197736460781096	2.5863759028260771	.78237143589381	4.540700897073257
Jarque-Bera	2.157301900027536	1.3724810068360421	.873449160841266	16.4229961449105
Probability	0.3400539661441818	0.503465291621021 2	0.3919094031089903	0.0002715136693197673
Sum	335.0868922599407	293.2435914692988	303.6472095331467	145.3095735112553
Sum Sq. Dev.	22.33184839146065	25.5843010500771	31.68297151658258	640.3327458597493
Observations	28	28	28	27

حسب الظاهرة المدروسة في الجدول أعلاه ،نرى أن التشتت ضعيف في جل المتغيرات الاقتصادية وذلك حسب قيم الانحراف المعياري وحسب القيمة الإحصائية ل Jarque-Bera والاحتمالات المقابلة لها،جل المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي حيث تفوق احتمالاتها 5% إلا الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تتبع التوزيع الطبيعي .

3- ارتباط المتغيرات

جدول رقم 3-9 يمثل نتائج المتحصل عليها من برنامج EVIEWS ارتباط المتغيرات

	LN_PIB_L	LNG_L	LNID_L	LNIDE_L
LN_PIB_L	1	0.98802548 34253646	0.98518228 5263686	0.74615416 93626541
LNG_L	0.98802548 34253646	1	0.97897764 54627546	0.71167423 80518303
LNID_L	0.98518228 5263686	0.97897764 54627546	1	0.69013540 82210132
LNIDE_L	0.74615416 93626541	0.71167423 80518303	0.69013540 82210132	1

حسب الجدول أعلاه، نرى ارتباط طردي وكبير مابين الاستثمار الأجنبي المباشر الاستثمار المحلي والنفقات العمومية من جهة والنمو الاقتصادي الناتج الوطني الإجمالي من جهة أخرى،حيث جل الارتباطات تفوق 80%ما عدا الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك لعدم انجذابها إلى الاقتصاد الجزائري

4- تقدير النموذج

لدراسة النموذج التالي نقوم بتحويل المتغيرات إلى الصيغة اللوغارتمية و ذلك لتلاقي المشاكل القياسية لدراسة النمو الاقتصادي و علاقته بالمتغيرات الداخلة في النموذج لنتحصل على المعادلة التالية :

Estimation Command:
==========
LS LN_PIB_L LNG_L LNID_L LNIDE_L C

Estimation Equation:
==========
LN_PIB_L = C(1)*LNG_L + C(2)*LNID_L + C(3)*LNIDE_L + C(4)

Substituted Coefficients:
==========
LN_PIB_L = 0.456638704762*LNG_L + 0.378618278841*LNID_L + 0.0169872897237*LNIDE_L + 2.99150907897

حيث يشير c(1) إلى مقدار الثابت أما c(2) c(3) c(4) تشير إلى المعاملات الخاصة لكل متغير ،تمثل نسبة تأثير التغير الحاصل في المتغيرات المستقلة التابعة لها من النفقات العمومية الاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي المباشر على الترتيب بالنسبة للناتج الوطني الإجمالي.

5- الاختبارات الاحصائية

فيما يخص تقدير النموذج ،تم الاعتماد على النموذج اللوغارتمي على طريقة المربعات الصغرى و تعد الأفضل من الناحية الإحصائية و القياسية و الاقتصادية بالاعتماد على برنامج eviews8 لنحصل على النتائج التالية حسب الجدول أدناه

جدول رقم 3-10 يمثل نتائج المتحصل عليها من برنامج EVIEWS للاختبارات الإحصائية

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: LN_PIB_L
Method: Least Squares
Date: 01/11/22 Time: 19:37
Sample: 1990 2017
Included observations: 27
LN_PIB_L=C(1)+C(2)*LNG_L+C(3)*LNID_L+C(4)*LNIDE_L

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	2.991509	0.300890	9.942194	0.0000
C(2)	0.456639	0.107769	4.237189	0.0003
C(3)	0.378618	0.094506	4.006291	0.0006
C(4)	0.016987	0.005895	2.881884	0.0084

R-squared	0.988186	Mean dependent var	11.93100
Adjusted R-squared	0.986645	S.D. dependent var	0.905771
S.E. of regression	0.104675	Akaike info criterion	-1.539952
Sum squared resid	0.252010	Schwarz criterion	-1.347976
Log likelihood	24.78935	Hannan-Quinn criter.	-1.482867
F-statistic	641.2662	Durbin-Watson stat	1.005788
Prob(F-statistic)	0.000000		

هناك اثر ايجابي مابين الاستثمار المحلي و الناتج الوطني الإجمالي أي النمو الاقتصادي، فزيادة الاستثمار المحلي بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة 0.37% من النمو الاقتصادي أما زيادة النفقات العمومية ب 1% فيؤثر على النمو الاقتصادي ب 0.45% أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها اثر ايجابي 1%على النمو الاقتصادي بنسبة 0.01% . حسب النتائج المتوصل إليها يمكن القول أنها تتفق مع النظرية الاقتصاد أي أن الاستثمار له اثر ايجابي على النمو الاقتصادي الخاص و العمومي، لكن نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية تؤثر بنسبة ضئيلة جدا تكاد أن تنعدم على النمو الاقتصادي و ذلك لمساهمتها الضئيلة جدا في الاقتصاد الجزائري .

6- الاختبارات القياسية

للقيام بالدراسة الإحصائية نستعين بالاختبارات من الدرجة الأولى لدراسة ما مدى ارتباط المتغيرات المستقلة و المتغير التابع و معنوية النموذج المتحصل عليه بالاستعانة بالنتائج الجدول أدناه

أ- معامل التحديد المتعدد R^2:

يشرح لنا معامل التحديد R^2 و الذي تحصلنا عليه بقيمة 98 % من التغيرات الحاصلة في الناتج الوطني الإجمالي أي النمو الاقتصادي ،هي مرتبطة بالمتغيرات المستقلة المذكورة في النموذج وتبقى 2% من متغيرات أخرى

ب-اختبار إحصائية استودنت:

يتم المقارنة مابين قيمة T_{tab} المجدولة و القيمة المحسوبة، فإذا كانت T_{cal}المحسوبة اكبر من T_{tab} المجدولة عند مستوى معنوية 5% نقول أن المعلمة لها معنوية إحصائية و نرفض فرضية $C_i = 0$ H_0 و نقبل الفرضية $C_i \neq 0$ H_1

$t_{n-k-1}^{\&/2} = t_{42}^{0.52} = 2.064$ و ذلك عند مستوى معنوية 5% ,, $T_{tab} =$

- المعامل c(2)التابع للمتغير التفسيري النفقات العمومية $T_{cal} = 4.23$ > $T_{tab} = 2.064$ و من هنا يمكن القول أن المعلمة لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% لان القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجد ولية ،نقبل H_1 و نرفض H_0 أي الاستثمار المحلي له معنوية إحصائية في تفسير النمو الاقتصادي الجزائري عند مستوى معنوية5% 1990-2017
- المعامل c(3)التابع للمتغير التفسيري الاستثمار المحلي $T_{cal} =$ 4.00 > $T_{tab} =$ 2.064 و من هنا يمكن القول أن المعلمة لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% لان القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجد ولية ،نقبل H_1 و نرفض H_0 أي الاستثمار الأجنبي المباشر له معنوية إحصائية في تفسير النمو الاقتصادي الجزائري عند مستوى معنوية5% 1990-2017
- المعامل c(4)التابع للمتغير التفسيري الاستثمار الأجنبي المباشر $T_{cal} =$ 2.88 > $T_{tab} =$2.064 و من هنا يمكن القول أن المعلمة لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% لان القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجد ولية ،نقبل H_1 و نرفض H_0 أي النفقات

العمومية لها معنوية إحصائية في تفسير النمو الاقتصادي الجزائري عند مستوى معنوية5% 2017-1990

- في الأخير يمكن القول أن المعلمات c(2) c(3) c(4) لها معنوية إحصائية أي أن المتغيرات المستقلة الثلاث للاستثمار المحلي . العمالة و النفقات العمومية لها معنوية إحصائية في تفسير النمو الاقتصادي حسب إحصائية استو دنت .

ت- اختبار إحصائية فيشر F

القيمة المحسوبة فليشر اكبر من القيمة المجدولة المستخرجة بدرجة حرية4 و للبسط 23 و معنوية 5%تتحصل على القيمة الجد ولية التالية $2.71f_{28}^{4}$ = أما قيمة F المحسوبة فهي 641.26 اكبر من القيمة الجد ولية ،ومن هنا نرفض H_0 و نقبل H_1 نقول أن النموذج له معنوية إحصائية أي يوجد على الأقل متغير واحد مستقل يفسر المتغير التابع للنمو الاقتصادي بمستوى معنوية 5%

ث- اختبار ارتباط الذاتي للأخطاء اختبار LM

يرى الكثير من الاقتصاديين أن إحصائية داريين واتسون لا يعطي نتائج دقيقة خاصة في العينات الصغيرة، حيث لا تقوم بالكشف عن وجود ارتباط ذاتي للأخطاء خاصة عند الوقوع في منطقة عدم الحسم كما هو الحال في هذا النموذج لذا سيتم الاعتماد على اختبار **LM**

جدول رقم 3-11 نتائج المتحصل عليها من برنامج EVIEWS لاختبار ارتباط الذاتي للأخطاء اختبار LM

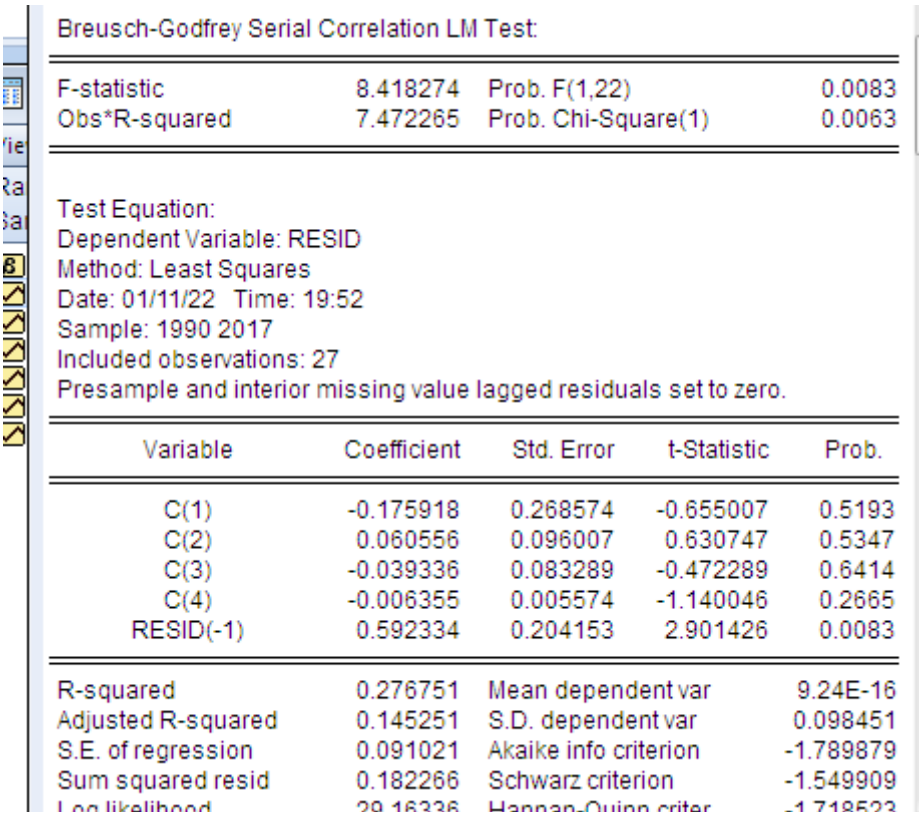

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	8.418274	Prob. F(1,22)	0.0083
Obs*R-squared	7.472265	Prob. Chi-Square(1)	0.0063

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 01/11/22 Time: 19:52
Sample: 1990 2017
Included observations: 27
Presample and interior missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.175918	0.268574	-0.655007	0.5193
C(2)	0.060556	0.096007	0.630747	0.5347
C(3)	-0.039336	0.083289	-0.472289	0.6414
C(4)	-0.006355	0.005574	-1.140046	0.2665
RESID(-1)	0.592334	0.204153	2.901426	0.0083

R-squared	0.276751	Mean dependent var	9.24E-16
Adjusted R-squared	0.145251	S.D. dependent var	0.098451
S.E. of regression	0.091021	Akaike info criterion	-1.789879
Sum squared resid	0.182266	Schwarz criterion	-1.549909
Log likelihood	29.16336	Hannan-Quinn criter.	-1.718523

لذا سنعتمد على اختبار Breusch-Godfrey الذي يعتبر دقيقا و يمكن الاعتماد عليه في العينات الصغيرة لاختبار وجود الارتباط الذاتي حسب فرضية العدم $H_0=p_1=p_2=\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots p_k=0$

حيث تمثل $LM=R^2*n$

و الذي يفرض عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء في حالة إذا كانت إحصائية كاي $LM<\varphi$ إحصائية لجرنج $lm=0.27^{2*}28=2.04$ ، أما إحصائية كاي بدرجة حرية 1 و معنوية إحصائية 5% $\varphi=3.84$ اكبر من lm ومن هنا نقبل H_0 أي لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء .

ج- اختبار ثبات تباين حد الخطأ

نعتمد في الكشف عن ثبات تباين حد الخطأ على اختبار arch. بالاعتماد على eviews 8 نتحصل على

جدول رقم 3-12: النتائج المتحصل عليها من برنامج EVIEWS اختبار ثبات تباين حد الخطأ

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.332579	Prob. F(1,23)	0.5697
Obs*R-squared	0.356347	Prob. Chi-Square(1)	0.5505

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 01/11/22 Time: 19:59
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.008355	0.003641	2.294813	0.0312
RESID^2(-1)	0.118626	0.205699	0.576697	0.5697

R-squared	0.014254	Mean dependent var	0.009503
Adjusted R-squared	-0.028605	S.D. dependent var	0.015026
S.E. of regression	0.015239	Akaike info criterion	-5.453256
Sum squared resid	0.005341	Schwarz criterion	-5.355746
Log likelihood	70.16570	Hannan-Quinn criter.	-5.426211
F-statistic	0.332579	Durbin-Watson stat	2.016105
Prob(F-statistic)	0.569746		

إذا اعتمدنا على اختبار .arch فهو يعتمد على إحصائية لجرنج و الذي يفرض وجود ثبات تباين للأخطاء في حالة إذا كانت إحصائية كاي $LM < \varphi$ نقبل فرض العدم أي تجانس الأخطاء عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية 1 تتحصل على $\varphi=3.84$ $LM = R^2*N$

$$LM=0.01 < \varphi = 3.84$$

و منه نقول أن هناك تجانس الأخطاء

د- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي النموذج المقدر :

من اجل التحقق من التوزيع البواقي إذ كان يتبع التوزيع الطبيعي نستعين بإحصائية جاك بيرا التي تعتمد على التفلطح و التناظر

شكل رقم 3-7 تمثل نتائج المتحصل عليها من برنامج EVIEWS اختبار التوزيع الطبيعي

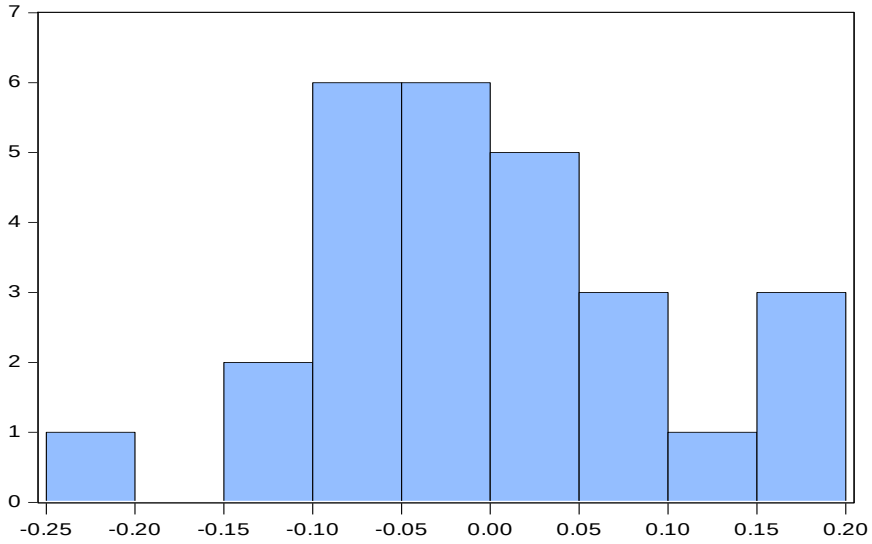

Series: Residuals	
Sample 1 28	
Observations 27	
Mean	2.07e-16
Median	-0.005572
Maximum	0.191294
Minimum	-0.248574
Std. Dev.	0.098451
Skewness	0.005287
Kurtosis	3.352109
Jarque-Bera	0.139604
Probability	0.932579

من خلال النتائج المتحصل عليها ،نرى أن مستوى المعنوية ل جاك بيرا يفوق 0.05 ،و هذا ما يؤكده المنحنى ومنه سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

المطلب الثالث: النتائج المتحصل عليها

حسب الدراسة القياسية، فان النموذج مقبول إحصائيا و قياسيا كما تؤكد الفرضية الموضوعة في البحث، إن للاستثمار المحلي تأثير ايجابي في النمو الاقتصادي، و لهذا يجب دعم الاستثمارات المحلية، حيث نري أن الاستثمارات المحلية بأنواعها العمومية و الخاصة هي الأكثر تأثيرا في النمو الاقتصادي حسب النظرية الاقتصادية، و النتيجة القياسية المتحصل عليها تؤكد النظرية القياسية لهذا يجب دعمها و متابعتها و تأطير المستثمرين من اجل إنتاجية عالية .

أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبقى مساهمتها ضئيلة جدا في الاقتصاد الجزائري و ذلك للمناخ الاستثماري غير محفز للاستثمارات الأجنبية و عدم الاستقرار السياسي و الأمني التي تعاني منه البلد و عدم شفافية القوانين التشريعية و البيروقراطية و الفساد الاقتصادي التي تعاني منه البلد كل هذا جعل المستثمر الأجنبي لا ينجذب إلى البيئة الاستثمارية الجزائرية التي تملاها العراقيل .

خلاصة

تم التطرق في هذا الفصل إلى واقع الاستثمار في الجزائر، بدراسة القوانين والتشريعات المنظمة للعملية الاستثمارية والهيئات المكلفة بتسيير وتطوير ودعم الاستثمارات المحلية، متبعة عدة برامج لدعم وتوفير الأموال اللازمة لتجسيد مشاريع الشباب في ارض الواقع، و لزيادة دور

القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية وتقليص البطالة، حيث تطرقنا في هذا الفصل بإعطاء نظرة شاملة حول الاستثمار المحلي بنوعيهالاستثمار العام والخاص والمراحل التي مر بها و ما مدى تأثيره على النمو الاقتصادي، والمراحل التي مر بها الناتج المحلي الخام في الفترة الممتدة ما بين 1990-2017 وارتباطه التام بأسعار المحروقات، و اثبتت الدراسة القياسية ما مدى تأثير الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي بتبني طريقة الانحدار الخطي المتعدد لإثبات ما مدى تأثير الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي للفترة الممتدة مابين 1990-2017، وقد تبين بتحليل النموذج وجود ارتباط ايجابي ما بين الاستثمار المحلي والناتج المحلي الخام، بنسبة زيادة 1% في الاستثمارات المحلية تقابلها 0.37% في الناتج المحلي الخام، علاوة على ما سبق، فقد اعتمد النموذج على قدرة تفسيرية عالية تقدر معامل الارتباط ب 98 %، كما يعتبر النموذج معنوي حسب إحصائية فيشر وحسب الاختبارات الإحصائية المتبعة خالي من المشاكل الإحصائية.

تعد أهمية البيئـــة الاســـتثمارية من عوامل نجاح الاستثمار المحلي ودوافع التنوع الاقتصادي في بيئة ينمو ويتطور فيها الاستثمار والاقتصاد عموما. وعليه تولي العديد من الدول النامية والجزائر خاصة أولوية قصوى لتحسينها بوسائلَّعدة من خلال تعديل قوانين الاستثمار وعبر ما تقدمه من حوافز وتسهيلات وضمانات فضلا عن تسهيل اجراءات الحصول على التراخيص وتوفير البنية الأساسية الملائمة في قطاعات النقل والاتصالات والمعلوماتية وغيره.

تطرقت الدراسة إلى اثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي ، بدراسة حالة الجزائر باعتبار الاستثمار أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي و خاصة الاستثمار المحلي، الذي له اثر اكبر على الاقتصاد، و ذلك لعدم خروج الأموال خارج الوطن، عكس الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقبل التفصيل في أثار الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي، كان لابد من التعرض أولا للاستثمار و إعطاء نظرة شاملة و تعريفا حسب النظريات الاقتصادية التي اهتمت بتعريف الاستثمار و محدداته دون أن ننسى النظرة الإسلامية و التي اهتمت بالاستثمار و وضعت له قواعد وأسس حسب الشريعة الإسلامية فلم تهتم بجانب الأرباح فقط، وإنما بالمصلحة العامة ، حيث حرمت بعض الاستثمارات رغم تحقيقها للإرباح كالصنع و المتاجرة في الخمر و غيرها. كما اهتمت الدراسة بالاستثمار المحلي خاصة و الذي يعتبر أهم المتغيرات الاقتصادية لأنه مرتبط اشد الارتباط بالنمو الاقتصادي و تراكم رأس المال و هذا ما أشارت إليه جل النظريات الاقتصادية . و للمزيد من الإلمام بالموضوع، تم التعرض إلى النمو الاقتصادي و أهم النظريات و الدراسات التي حاولت تفسير النمو الاقتصادي، و صولا إلى التنمية الاقتصادية و علاقتها بالاستثمار المحلي.

أما من جهة أخرى اهتم الباحث بدراسة الاقتصاد الجزائري و المناخ الاستثماري بإعطاء نظرة حول القوانين و التشريعات التي تم تقنينها منذ إتباع نظام السوق، و كل المجهودات التي قامت بها الدولة من اجل دعم الاستثمارات العمومية بزيادة نسبتها من الناتج القومي ،حيث ارتبطت بالزيادة في أسعار البترول و ذلك لاعتماد الإيرادات الحكومية على المحروقات و من جهة أخرى تقوم بدعم القطاع الخاص عن طريق الهيئات الحكومية الداعمة للمبادرات الخاصة بتوفير الأموال اللازمة للمشاريع الشبابية مثل ANSEJ، CNAC ، ANGEM ، ANDI و إعطاء نظرة شاملة حول المناخ الاستثماري لكن رغم كل الجهود المبذولة لم نتحصل على النتائج تامرجوة .

اختبار فرضيات الدراسة:

1- بالنظر إلى الدراسات السابقة وفي محاولة منا لتوضيح أهمية الاستثمار في الحياة الاقتصادية وتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية فقد أصبح الاستثمار بمختلف أشكاله مصدرا حيويا لا بديل منه لتحقيق النمو الاقتصادي.

2- باستخدامنا لنموذج التعدد الخطي حسب eviews 8 بأخذ المتغير التابع للناتج المحلي الخام والمتغيرات المستقلة للنفقات العمومية الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي من الفترة الممتدة 1990-2017 ، أثبتت الدراسة وجود علاقة ارتباطية وطيدة مابين الاستثمار المحلي و الناتج المحلي الخام.

3- في ظل تأكيد وجود علاقة ارتباطية وطيدة مابين الاستثمار المحلي وتحقيق النمو الاقتصادي، فقد توصلنا من خلال الاختبارات الممكنة والمبينة في هذه الدراسة فقد توصلنا إلى اعتبار وجود نموذج قياسي تفسيري للعلاقة المؤكدة سابقا وهذا النموذج ذو معنوية إحصائية و أن زيادة الاستثمار المحلي ب1% يزيد الناتج المحلي الخام بنسبة 37.0% و أن النموذج مقبول إحصائيا بعد مروره بالاختبارات الإحصائية.

نتائج الدراسة:

حسب الدراسة التي قمنا بها تم التوصل إلى العديد من النتائج ولعل من أبرز هذه النتائج ما يلي:

- تدعم الدراسة كل الدراسات السابقة بان الاستثمار هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي و خاصة القطاع الخاص لطبعه الإنتاجي ، و يجب دعمه ببيئة استثمارية سليمة من كل النواحي الإدارية والسياسية و الأمنية و الاقتصادية.
- أكدت هذه الدراسة و الدراسات السابقة أن الاستثمار المحلي له تأثير اكبر على النمو الاقتصادي، واثر ايجابي اقتصاديا و اجتماعيا ، بتوفير مناصب الشغل و امتصاص البطالة و زيادة الإنتاج أكثر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة .
- رغم القوانين و التشريعات التحفيزية و التي تضمنت عدة حوافز ضريبية و ضمانات للمستثمرين لم تحظى بالنتائج المرجوة ، و بقيت محدودية الاستثمار و التي كانت تبحث عن الربح السريع لاسترداد أموالها كالصناعات الغذائية و السكن .

- إن الاستثمار المحلي له اثر ايجابي على الاقتصاد بنوعيه الاستثمار العام و الخاص، فالاستثمارات العمومية توفر البني التحتية و المرافق الأساسية و التي تهدف إلى توفير الحاجيات الأساسية لأفراد المجتمع وللاستثمارات الخاصة ، و التي تقوم بزيادة مستوى الإنتاجية المحلية للبلد .

توصيات الدراسة :

من بين أهم التوصيات التي تم الخروج بها من هذه الدراسة ما يلي:

- من اجل ضمان استمرارية المؤسسات الخاصة ،لا يجب الاقتصار بتوفير الأموال اللازمة لتحقيق تلك المشاريع ،و إنما يجب تأطير أصحاب المشاريع للحصول على أرباب عمل أكفاء وقادرين على الاستمرارية في السوق و مواجهة كل الأزمات .
- وضع تركيبة ملائمة ما بين الاستثمارات العمومية و الاستثمارات الخاصة ،من اجل عدم إرهاق كاهل خزينة العمومية من جهة و توفير البنى الأساسية لتوفير جو استثماري ملائم ،و حاجيات أساسية لإفراد المجتمع و إتباع سياسة اقتصادية رشيدة لتحقيق استقر ار اقتصادي كلي.
- محاربة الفساد و البيروقراطية من اجل تسهيل العملية الاستثمارية و الإنتاجية ،و نزع العراقيل الإدارية أمام المستثمر الأجنبي و المحلي ،و اتخاذ قوانين و تشريعات واضحة خالية من التناقضات .
- توفير مناخ امني و سياسي مستقر لتشجيع الاستثمارات محلية و أجنبية .
- دعم الاستثمارات المحلية المنتجة للتخلص من النظام ألريعي، و الاعتماد على الإنتاج الوطني لسد الحاجيات الوطنية ،و تقليص الواردات من جهة و تصدير المنتوج الوطني للحد من الاعتماد على المحروقات .
- دعم الاستثمارات في مجال الزراعة للتحصيل على الاكتفاء الذاتي و تصدير المنتوج الزراعي.
- إعادة النظر في المنظومة الضريبية، و التقليص من الضرائب على الأرباح من اجل دعم المستثمرين و إتباع نظام ضريبي أكثر شفافية و ثباتا لتحفيز المستثمر .

- نوصي بالاستثمار في رأس المال البشري و ذلك لان الإنسان هو الذي يخلق الثروة ¸ لهذا يجب الاهتمام برأس المال البشري و الاهتمام بالتعليم و نشر الوعي الثقافي و رفع المستوى الفكري من اجل خلق كوادر بشرية كفاءة.
- تطوير المنظومة المالية من اجل الزيادة في الطرق التمويلية ¸و توفير الأموال اللازمة للمشاريع بتبني سوق مالي و إصلاح النظام البنكي الجزائري و تطويره و إلغاء العراقيل البنكية .

المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب:

- إبراهيم متولي حسن المغربي ، (2011)، **دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي من منظور الاقتصاد الإسلامي و الأنظمة الاقتصادية المعاصرة** إسكندرية.– دار الفكر الجامعي.

- أبو قحف عبد السلام ، (2003)، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي** ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر.

- ابوهنري ،(2004)، **تنمية الموارد البشرية في الاقتصاد مبنى على المعرفة** "، طبعة الأولى، " مركز الإمارات و البحوث الاستراتيجية .

- أية حسن،(2011)، **مدخل استراتيجي لتخطيط و تنمية الموارد البشرية** ، جامعة الاسكندرية ، الدار الجامعة.

-بابا عبد القادر ، (2010) ،**دراسات الجدوى و تقييم المشروعات** ، الجزائر، ديوان مطبوعات الجامعية وهران .

-حاجي فطيمة، (2017) ، **سياسات مكافحة الفقر دراسة تحليلية الجزائر و الصين نموذجا** ، دار نشر الراية، طبعة أولى، عمان.

-حسن محمد محمود نصار ، (2010) ، **الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية** ، بيروت، دار الكتب العلمي.

-دريد كامل ال شكيب، (2009) ، **الاستثمار و التحليل الاستثماري** ، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.

-راوية حسن ،(2010 –2011)، **مدخل استراتيجى لتخطيط و تنمية الموارد البشرية** ، جامعة الاسكندرية ،الدار الجامعية للنشر .

-صلاح حسن ,(2013) ، **دعم و تنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة و الفقر**، دار الكتاب الحديث ، القاهرة .

-عادل محمود الرشيد ، (2006)، **إدارة الشراكة بين القطاعين العام و الخاص: المفاهيم المناهج – التطبيقات** ، منظمة العربية للتنمية إدارية ، مصر.

-عبد الرحمان يسري ، (2004)، **النظرية الاقتصادية الكلية و الجزئية** ، مصر، الدار الجامعية الإسكندرية.

-عبد المجيد قدي ، (2005)، **كتاب المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** ،طبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.

-عصام عمر مندور ، (2011) ، **التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التغيير الهيكلي في الدول العربية منهج التنمية الاقتصادية نظرية قياس**، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع.

-علي خريوش، عبد المعطي رضا أرشيد ، محفوظ أحمد جودة ،(2012)، **" الاستثمار و التمويل " بين النظرية و التطبيق**، عمان ،دار النشر زهران.

-فليح حسن خلف ، (2006) ، **النظم الاقتصادية الرأسمالية الاشتراكية الاسلام** ، الاردن ، عالم الكتب و الحديث.

-محمد الحناوي،(2006)، نهال فريد مصطفى، **مبادئ أساسيات الاستثمار** ،القاهرة ، المكتب الجامعي الحديث .
-محمد صالح لقريشي ، (2010)، **علم اقتصاد التنمية** ، الطبعة الأولى ، الأردن ، إثراء للنشر و التوزيع الأردن.-
-محمد عانم ، (2010) ، **الاستثمار الاقتصدي و السياسي و الإسلامي** ، الإسكندرية ،دار الفكر الجامعي.
-محمد مطر ، (2015)، **إدارة الاستثمارات الإطار النظري و التطبيقات العملية** ، طبعة سابعة ، عمان ، وائل للنشر الأردن ، جامعة الشرق الأوسط.
-مدحث القريشي ، (2007) ، **التنمية الاقتصادية نظريات و علامات و موضوعات** ، دار وائل للنشر ، أردن .
-منصوري الزين، (2013) ، **تشجيع استثمار و أثره على التنمية الاقتصادية** ، طبعة الأولى ،الاردن ، دار النشر الراية للنشر و التوزيع.
-نعيمة أوعيل ، (2016) ، **الاستثمار من الاقتصاد الوضعي إلى الاقتصاد الإسلامي " بداية تحرر الدول الإسلامي من التبعة الاقتصادية "**، الطبعة الأولى ،القاهرة ، مكتبة الوفاء القانونية.
-نعيمة أوكيل ، (2016)، **الاستثمار من الاقتصاد الوضعي إلى الاقتصاد الإسلامي بداية تحرير الدول الإسلامية من التبعية الاقتصادية**،الطبعة الاولى ، الجزائر ، الناشر مكتبة الوفاء القانونية .

الاطروحات:

-بن عواق شرف الدين امين ، (2018/2017) ، **الاستثمار في رأس المال الفكري ودوره في تحقيق القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول النامية دراسة حالة الدول المغاربية: الجزائر، تونس ،المغرب** ، مذكرة دكتوراه ، جامعة فرحات عباس سطيف.
-حاجي فاطمة، (2014)، **اشكالية الفقر في الجزائر في ظل برامج التنموية الجزائر فترة 2014/2000** ، دكتوراه علوم الاقتصادية، جامعة بسكرة ، موقع الكتروني : https://core.ac.uk/download/pdf/35401837.pdf
-سعيدي يحي ،(2007/2006) ، **تقييم المناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة.
-شوقي جباري ،(2014 /2015) ، **اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر** ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تنمية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة ام البواقي الجزائر .
-عبد الكريم بعداش ، (2008/2007) ، **الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري دراسة حالة من خلال الفترة 1996 / 2005** رسالة دكتوراه علوم اقتصادية تخصص نقود و مالية جامعة الجزائر، موقع الكتروني-http://biblio.univ-alger.dz/xtf/data/pdf
-عويناان عبد القادر ،(2012-2013) **السياحة في الجزائر الامكانيات و المعوقات 2000-2025 في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**،اطروحة دكتوراه علوم اقتصادية تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر 3، موقع الكتروني : http://biblio.univ-

alger.dz/jspui/bitstream/123456789/12801/1/AOUINANE_ABDELKADER.pdf شهد يوم 2021/01/12

-قارة ملاك ، (2009-2010) ، **اشكالية الاقتصاد غير رسمي الجزائر مع عرض و مقاربة تجارب المكسيك، تونس، سينغال**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد فرع الاقتصاد المالي ، جامعة قسنطينة ،موقع الكتروني : https://bu.umc.edu.dz/theses/economie/AKAR3539.pdf

-كبداني سيد أحمد ،(2012/ 2013) ، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة التوزيع الدخل على الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية و قياسية** ، مذكرة دكتوراه علوم اقتصادية تخصص اقتصاد ، جامعة تلمسان أبي بكر بلقايد.

-محمد موساوي ،(2014-2015)، **الاستثمار في رأس مال البشري و أثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1970 – 2011)**، مذكرة دكتوراه في الاقتصاد ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان.

-وعيل ميلود ، (2013/2014)، **محددات حديثة للنمو الاقتصادي عن الدول العربية و سبل تقصيلها حالة جزائر**، مصر، السعودية 1990 /2010 ، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية ، جامعة الجزائر .

المحاضرات:

- امين حواس ،(2016)، **محاضرات في النمو الاقتصادي** ، مطبوعة، جامعة ابن خلدون ، تيارت.

- عبد الله العزيز ال الشيخ ، (2008) ، **استثمار في الموارد البشرية**، محاضرة الكلية الرابعة ،موقع الكتروني : http://skinandallergy.org/wp-content/uploads/2012/11/12808537821.pdf.

المجلات

- الياس بومعراف ، مراد صارلي ، (2017)، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نموذج (vecm) (1980 – 2015)** ، مجلة دفاتر الاقتصادية ، المجلد رقم 8 ، العدد 1 ، جلفة ، موقع الكتروني : https://www.asjp.cerist.dz/en/article/52113 .

- بن سليمان محمد ، نوي طه حسين،(2020)، **اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1980 – 2016** ، " مجلة القوى و العلوم الانسانية "، المجلد 7 ، العدد 1 ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، موقع الكتروني : https://www.asjp.cerist.dz/en/article/153981

- بورباح غريب،(2011) ، **" العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و طرق تقييمها " دراسة حالة الجزائر "** ، مجلة الباحث، عدد 10/ 2011 ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر.

- بوحفصي عبد الله ، (2018) ، **هيئات دعم التشغيل في الجزائر مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI 2002-2017** ، الحوار الفكري ،مجلد 13، عدد 15 ، جامعة ادرار ،موقع الكتروني : https://www.asjp.cerist.dz/en/article/99802.
- جلولي نسيمة،.عبدلي لطيفة ، (2018) ، **محددات النمو الاقتصادي جدول شرق أوسط و شمال افريقيا دراسة تجريبية خلال الفترة 2001- 2015** ، مجلة اقتصادية المال و ألأعمال ، العدد السادس ، ميلة ، موقع الكتروني : http://e-biblio.univ-mosta.dz/bitstream/handle/123456789/7842/مقال06.pdf
- خروف منير، ثوامرية ريم ، (2017) ، **القدرة التنافسية المستدامة في الجزائر** ، مجلة الدراسات المالية محاسبة و الإدارية ، العدد الثامن ،جامعة 08 ماي 1945قالمة ،موقع الكتروني : Asjp cerist.dz/en./article/.
- خزامي عبد العزيز الجندي، (2010)، **الاستثمار في الجمهورية العربية السورية**، مجلة جامعة دمشق العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 26، العدد الثاني، سوريا، موقع الالكتروني: http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/609-649.pdf.
- سميحة فوزي ، نهال مغربل،(2004) ، **الاستثمار العام و الخاص في مصر " مزاحمة أم تكامل** " ، مركز المصري للدراسات الاقتصادية،ورقة عمل 96 موقع الكتروني : http://www.eces.org.eg/PublicationsDetails?Lang=AR&C=12&T=1&
- سمير بوختالة ،محمد زرقون، نوال بن عمارة، (2017) ،**واقع و افاق تطوير نقل في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، مجلد 4 ،عدد 6/2017 ، ورقلة ، موقع الكتروني : https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/15434/1/ARED604.pdf.
- شريط عابد ، ابن الحاج جلول ياسين، (2016) ، **دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية دراسة حالة الجزائر**، مجلة الاستراتيجية و التنمية ، مجلد 6 ،عدد 10 ،مستغانم ، موقع الكتروني: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/8262
- شهيدة قادة، (2019) ،**التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد و مفارقتها** ، rule of law and anti corruption center journal كيوساينس، مجلد 2019، عدد 01 ،موقع الكتروني : https://www.qscience.com/content/journals/10.5339/rolacc.2019.5?crawler=true.
- عبدلي فاطمة ،(2016)، **الأثار الاجتماعية و الاقتصادية و علاقتها بحركة السكان " دراسة البطالة عند خريجي الجامعات"** ، دراسات في التنمية و المجتمع ، مجلد رقم 3 ، عدد رقم 3، جامعة حسيبة بن بوعلي – شلف ، موقع الكتروني : https://www.asjp.cerist.dz/en/article/135211
- قبايلي الحاجة ، (2017) ، **مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر 2002 - 2015** ، مجلة دفاتر بوداكس ، مجلد 6 ،عدد 1، مستغانم.
- لوره باسم بشير الساعور،(2018) ، **اثر الاستثمار الزراعي و التكنولوجيا الميكانيكية في نمو الناتج الزراعي في العراق للفترة (1990 – 2010)** ، مجلة كلية الكويت الجامعة ،مجلد الثاني

،العدد 1 لسنة الثالثة ، ISSN 414 -7419 ، موقع الكتروني : http://kutcollegejournal.com/wp-content/uploads/2018/04/2-1-2A.pdf

- ليليا بن صويلح، (2012)، **قراءة تحليلية في مسار تطور تجربة القطاع الخاص بالجزائر** ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسير و العلوم التجارية لعدد 08/ 2012، مسيلة ،موقع الكتروني: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/13071

- محمد الناصر حميداتو ، (2012)، **تاثير على سلوك المستهلكين العون الاقتصادي قطاع العائلات** ، مجلة البحوث و الدراسات ، سنة التاسعة ،العدد 13 ، قسم العلوم الاقتصادية جامعة الوادي الجزائر .

- محمد فلاق ، عبد الهادي مداح ، (2017) ، **دور رأس المال البشرية على تحقيق النمو الاقتصادي و التنمية، قراءة لدراسات سابقة و اقتراح نموذج للاستثمارات في رأس المال البشري** ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد10 ،العدد 03، الوادي، موقع الكتروني: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/127.

- مولاي أخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب ،(2009)، **حرر القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية دراسة حالة الجزائر** ، مجلة الباحث مجلد رقم ،7 عدد رقم 7 ، جامعة قصدي مرباح ، ورقلة الجزائر .

- نوال سمرد ، ايمان ناصري ، عبد الرحمن إبداح ،(2020) ، **البنوك الإسلامية و تعزيز الاستثمار في الجزائر واقع وتحديات** ، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة ، المجلد 4 ، العدد1 ، جامعة محمد صديق بن يحي
جيجل ،موقع الكتروني : https://www.asjp.cerist.dz/en/article/118120.

الملتقيات

- بوزار صفية ، يومي 08 -09 /2014/11 ، **عملية انعكاسات سياسات التشغيل على البطالة و الفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)** ، مجمع مدخلات الملتقى الوطني حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول الغربية في ظل العولمة، تيبازة.

- بن زاير مبارك ، بلقايد ثورية ، (يومي 09/08 ديسمبر 2014) ، **ظاهرة الفقر في الدول العربية مظاهرو اسباب و سبل العلاج حالة الجزائر** ، مجمع مداخلات ملتقى الدولي حول تقييم سياسات اقلال من الفقر في الدول العربية، جامعة الجزائر3، موقع الكتروني: https://laboratoires.univ-alger3.dz/lm/pages/Meeting.htm

- تشام فاروق ، يومي 23/22/ابريل /2003 ، **دور و أهمية مناخ استثماري في رفع القدرة الثنائية للمؤسسة الاقتصادية ملتقى وطني حوله المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد** ، جامعة وهران السانية.

- زياد إبراهيم(2005) ،**الضوابط الشرعية لاستثمار بحث مفهوم** المؤنمر العالمي الأول " **استثمار و التمويل في فلسطين**" كلية التجارة الجامعة الإسلامية، فلسطين: يومي 08و09 ماي ، الموقع الالكتروني: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/06/d8

- مقدم ليلى، طعيبة محمد سمير (2011)، **معايير اتخاذ قرار الاستثمار من منظور الاقتصاد الإسلامي**، الملتقى الدولي الأول **الاقتصاد الإسلامي،الواقع ورهانات المستقبل** معهد العلوم

الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة الجلفة، الموقع الالكتروني: .http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/03

التقارير

- البوابة الجزائرية لإنشاء المؤسسات ، موقع الكتروني : http://www.jecreemonentreprise.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=1325&Itemid=588&lang=ar

- تقرير رئيسي خاص بالشركات لمجموعة البنك الدولي ، (2014) ، **ممارسة انشطة الاعمال 2014** ، مطبوعة البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية ، طبعة 11، لندن ،موقع الكتروني : https://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/media/Annual-Reports/Foreign/DB14-minibook-arabic.pdf.

- فريق بيانات البنك الدولي ، نشر مدونة البيانات التصريف الجديد حسب مستويات الدخل، 07/01/2018، موقع الكتروني: World bank World bank group [us] Blogs. pog. .

- منظمة الأغذية الزراعية للأمم المتحدة ، (2015) ، « الاستثمار من أجل النتائج » ، موقع الكتروني : www.fao.org/partnerships/resource-partners/ar/2 .

المواقع الالكترونية:

- وكالة الانباء الجزائرية،(2017)، **الحديد و الصلب الانتاج الوطني يصل الى 12 مليون طن سنويا في افاق 2020** ، موقع الكتروني :https://www.aps.dz/ar/algerie/48600-12-2020

- حنين لعثوم، (2020/02/12)، **ما علاقة التضخم بالاستثمار؟**، العربي، موقع الالكتروني: https://e3arabi.com

- حمدي علي، (2017)، **كيف يؤثر ارتفاع التضخم على الاستثمار؟** ، اخبار مصر، موقع الكتروني: https ://masralarabia.net .

- دلال للعكيلي ، (2019) ، **مالا تعرفه عن نهضة الصين** ، اقتصادية شبكة النبأ المعلوماتية 03 قانون الثاني، موقع الكتروني : 17805 reports economic annaba.org/arbic .

- ربيع نصر، (2004) ، **"رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا"**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية،موقع الكتروني : http://www.mafhoum.com/syr/articles_young/nasr.pdf.

- شروق ،(2012)، **20 شركة جزائرية في المعرض العالمي للصناعات الغذائية بباريس** ، موقع الكتروني : https://www.echoroukonline.com/20-7 .

- عبد الحكيم حذاقة ،(2020) ، **حلم سيارة الجزائرية هل ستتبخر بين محاكمة المصنعين و مراجعة الحكومة**، جريدة الجزيرة ، موقع الكتروني : www.aljazera.netebusniss//02/02/2020

- عبد السلام بارودي ، (2018) ، **خبراء هذه عوامل تحسن مناخ الجزائر** ، اصوات المغربية ،موقع الكتروني: https://www.maghrebvoices.com/2018/11/04/
- علي كنعان،(2007) ، **الاستهلاك و التنمية** ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، جامعة دمشق، موقع الكتروني : http://www.mafhoum.com/syr/articles_07/kanaan.pdf.
- مساعد كمال عبد الحميد ال زياد ،(2009) ، **الاستثمار الاجنبي المباشر منافع و مساوئ** ، كلية القانون جامعة اهل البيت، عددالسابع، موقع الكتروني https://abu.edu.iq/research/articles/6378.
- محمد عرفة(2009/05/01)، **التضخم و اثاره على الاستثمار العقاري**،جريدة العرب الاقتصادية الدولية، موقع الكتروني : https://www.aleqt.com/2009/05/01/article_12995.html
- محمد رمضان ، (2019) ، **الشركات تسير على خطى نظيرتها الأجنبية و تودع الاستثمار في الصين** ،جريدة البورصة ،مصر ، موقع الكتروني : Alabor saa rews.com.
-مقران زروقي،(2019) ، **قطاع النسيج: "صنع في الجزائر" تستعيد مكانتها في السوق الوطنية تدريجيا** ،وكالة الانباء الجزائرية ، موقع الكتروني : https://www.aps.dz/ar/economie/71826-2019-06-04-09-56-40
- وافية خبابة،(2018) ، **بالأرقام مصانع الاسمنت في الجزائر بين التنافسية المحلية و معركة التصدير** ، عربي TSA_ موقع الكتروني : www..algerie.com/ar .
- ياسين بودهان ،(2019) ، **حراك 22 فبراير عرى الجزائريون فساد النظام** ، مركز ابحاث و دراسات مينا،موقع الكتروني : شهد يوم 2020/12/12 https://mena-studies.org/ar/حَرَاك-22-شباط-فبراير-حينما-عرّى-الجزائ.
- ياسين تملالي ، (2018) ، **الجزائر بين الاقتصاد غير الرسمي و سوق السوداء القرار الاقتصادي**، العربي السفير، موقع الكتروني: https://assafirarabi.com/ar/21388/2018/05/20.

المراجع باللغة الأجنبية

LES OUVRAGES

- JEAN OLIVIER HARAULT,(2006), **analyse macro économique ,** paris ,campus la découverte
- JEAN OLIXIER HAIRANLT, (2000), **Analyse Marco économique** , Paris , Edition les découverte.
- MILOND BON BAKER, (2000), **Instamment et stratèges de développement** office publication universitaires Alger N° d'édition 2471-88

-Olivier De La Grandville , (1977) , théorie de la croissance économique, édition masson , sit web : https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k33243234.texteImage

LES Thèse:

- Achour tani-yamna , (2014) , **l'analyse de la croissance économique en algerie** , doctorat en science économique option finance publique , Université Abou Beker Belkaid Tlemcen
- CARLA HELENA CRUZ , (2014) , **dépense du gouvernement et croissance économique cap vert** , maitrise en économie, université Québec, kanada , site web : https://archipel.uqam.ca/6236/1/M13335.pdf .

- Cristina Jude,(2012), **Investissement direct étranger, transfert de technologieet croissance économique en Europe Centrale et Orientale**, thèse de doctorat science économique , université d'ORLEANS France , site web : https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-01127259/document.

-NADIA LEMZOUDI ,(décembre 2005),« **l'impact du degré d'ouverture sur la croissance économique –cas six pays d'Afrique de l'ouest** ». rapport de recherche en vue d'obtention de la métrise en science économique .université Montréal site web : https://core.ac.uk/download/pdf/55643122.pdf , vue le 13/07/2020
-OUSSMANE DOUCQURE , (octobre 2004), « **ouverture commerciale et croissance économique le cas du mali université CHEIKH ANTA DIOP DE DAKAR**» . mémoire diplôme d'étude approfondie , specialite macroeconomie applique , option finances publique , université cheikh anta diop dakar , Site web : http://www.beep.ird.fr/collect/ptci/index/assoc/HASH2636.dir/2004-DoucoureOuverture%20commerciale.pdf

LES ARTICLES

- ABALFA , TURKUR GARBA , (august 2012), **the relationship between domestic investment and economic growth in Nigeria** ,international journal of recherch in social sciences , volume 2,issue 3, issn 2249-2496,USA, web site : https://mpra.ub.uni-muenchen.de/80053.

- Ahcen zehnati ,(2015), **les clinique prive en Algérie l'émergence d'un nouvel acteur dans le paysage sanitaire**, revue les Cahiers du CREAD,

volume 29 , numéro 106 , Algérie , site web : https://www.asjp.cerist.dz/en/article/2024.
- ALI HADDAD ,(2015), **pour l'émergence de l'économie algérienne, forum des chef économique** , première édition , site web : http://www.fce.dz/wp-content/uploads/2015/09/plaidoyerfcefr.pdf .
- Abdelghani Zaalane ,(2018) , **Transport et tp 135 milliard de dolard d'investissement en 20 ans** , Algérie presse services , site web : https://www.aps.dz/economie/75446-transports-et-tp-135-milliards .
- Abdelkader Bouazri ,(2018), **FIDA les effort engages par l'Algérie dans le secteur agricole présente a Rome** , Algérie presse service, site web : http://www.aps.dz/economie/69747-fida-les-efforts-engages-par-l-algerie-dans-le-secteur-agricole-presentes-a-rome .
- Amal BLIDI , (2018) , **école prive vs école publique un portant balle au centre** , elwatan.com , site web : https://www.elwatan.com/pages-hebdo/magazine/ecoles-privees-vs-ecoles-publiques-un-partout-balle-au-centre-13-09-2018.
- Algérie presse service , (2019) , **Clinque prive entre impératifs réglementaire et logique commerciales**, Algérie presse service, site web :aps.dz/sante-science-technologie/86314-clinique.
- Académie libre des sciences humain, **Alfred marshal la micro bien sur** ,(2017), you tube ,7 :54 ,site web :, https://www.youtube.com/watch?v=XKGjVImBWog
-BACKARE A S , (03 august 2011) ,**the determinant of private domestic in Nigeria** , far east journal of psychology and business, vol 03 ,n°02 , web site : https://econpapers.repec.org/article/fejarticl/v_3a4b_3ay_3a2011_3ai_3a3_3ap_3a27-37.htm.
- Bernardin Akitoby, Richard Hemming et Gerd Schwartz, (2007) , **Investissement public et partenariats public–privé**, fond monetaire international 40 , ISNN1020-7724 ,USA , web site https://www.elibrary.imf.org/view/books/051/05497-9781589065444-fr/05497-9781589065444-fr-book.xml .
- Camelia Surugem, Marirs Razavans Surucui, Ana Vina DincaCrisit Fnent,(2012) ,**Labour Proclivity and investment as determinants of wags a pool data analysis the Remain halts ands restaurant sector**, tourism economics ,research net publication web site : https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.5367/te.2012.0099.

croissance économique glossaire, site web : https://www.chefdentreprise.com/Definitions-Glossaire/Croissance-economique-245209.htm.
- Draw my economy , **Adam Smit et la main invisible**, (2017), you tube , 6 :09, site web : https://www.youtube.com/watch?v=JWztnGRFPII .
- Dra w my économy , **David Ricardo père de libéralisme** ,(2016), You tube , 09 :14 , site web : https://www.youtube.com/watch?v=XKGjVImBWog.
- Draw my economy , **la croissance peut-elle s' Autos entre tenir ? croissance endogène**, (2017), you tube , 3 :18 , site web : https://www.youtube.com/watch?v=YyTrvg56nvI .
- E. classrom , (2018) , **économie les facture de la croissance**, rediger par et publier depuis over blog .com , site web : http://e-classroom.over-blog.com/les-facteurs-de-la-croissance.html.
- Frederic Lafon, le modele de Solow , (2015) , you tube , 7:30 , site web : https://www.youtube.com/watch?v=XKGjVImBWog.
- Faggio Guilia , (2003) , **foreign direct investment and wages in central and eastern Europe ?** ,city university of London article, site web: research gate net publication/228857100 forigm – direct investiment and ways.
- HAZEM B AL KHATIB , GASSAN S AL TALEB, SAMER M ALOKOR,(2012) , **economical determinants of domestic investments** , European scientific journal , edition VOL N°07 , N°08 site : https://eujournal.org/index.php/esj/article/view/113. , lSSN 1857-7881,
- IYA, I.B, AMINU. U, (2015) ,**an investigation into the impact of domestic investment and foreign direct investment on economic growth in Nigeria** , international journal of humanities , volume 2 ,issue 7 , web site : https://www.arcjournals.org/pdfs/ijhsse/v2-i7/5.pdf
- Jean Pierre Sereni , (2019) , **Algérie. Le scandale de l'autoroute Est-Ouest refait surface**, journal orient xxl , site web : https://orientxxi.info/magazine/algerie .
- LEONCE NDIKUMANA, (2003) ,**Financial development Financial structure and domestic investment** , UMASS AMHERST ECONOMICS , university of mass achutts Amherst, paper series92,N°01/2003 web site : https://scholarworks.umass.edu/econ_workingpaper/92
- l'OCDE , (2006), **« les dossiers du CAD 2005 »** , revue de l'OCDE sur développement, volume 6 , n°2 , ISNN 1992-0490 , site web

https://www.cairn.info/revue-de-l-ocde-sur-le-developpement-2005-2-page-19.htm

- Mehdi Chouabi & al , (2014/2015), **L'accumulation du capital**, site web : http://eloge-des-ses.com/wp-content/uploads/2015/09/Accumulation-du-capital-ELT-SP.pdf.

- Murat Yildizoglu ,(2014), Croissance ´économique , Universite Bordeaux , France, site web : https://www.parisnanterre.fr/medias/fichier/croissance_1103101435967.pdf.

- Ministre de l'éducation ,(2015), **Financement de l'éducation nationale** , site web : https://www.education.gov.dz/fr/systeme-educatif-algerien/le-financement-de-leducation.

- Nawel d , (2014) , **d'importance investissement dans le secteur hydraulique depuis 2005**, Algérie 360° ,site web : https://www.algerie360.com/dimportants-investissements-dans-le-secteur-hydraulique-depuis-2005/.

- Noredine Grim , (2017) , **Faute de navire algérien** , algerie-eco ,site web : https://www.algerie-eco.com/2017/10/24/faute-de-navires-algeriens-presque-totalite-fret-maritime-assuree-armateurs-etrangers/.

- NOOMEN LAHIMER , (2010),**investissement direct estranger et investissement domestique en Afrique subsaharienne**, revue LEDA ,universite paris dauphine, https://basepub.dauphine.fr/handle/123456789/5842.

- Olusegun ayodele akanbi , (2010), **role of governance in explaining domestic investment in nigeria** , south African journal of economics ,vol80 ,n°04 , working paper 168 ,south Africa , web site : https://core.ac.uk/download/pdf/6881833.pdf.

- OMAR DERRAS, (1997) , **place du secteur prive industriel national dans l'économie d'Algérie** , revue insanyat , numéros 1 /1997 , Algérie , site web : https://insaniyat.crasc.dz/pdfs/n_1_positons_de_recherche_derras_omar.pdf.

-Ortfer Roviare , (2018) , **métros et tramway d'Afrique du nord transport urbain** ,le webmagazine des transports urbains, site web : http://transporturbain.canalblog.com/pages/metros-et-tramways-d-afrique-du-nord/30373268.html.

- Philippe Agtion Et Celine Antainre , (2017) ,**progrès technique et croissance depuis la crise** , revue de l'OFCE , n° 153, site web : https://www.cairn.info/resurce de l'ofcc .2017.
- Patrice Zidouemba , Françoise Gerard, (2015), **investissement et sécurité alimentaire au Burkine fasso** , revue d'étude en Agricole et environnement , volume 96 , issue 3, site web : https://agritrop.cirad.fr/572615/1/document_572615.pdf.
- Robert King''wara ,(2014) , **the impact of domestic public debt on private investment in Kenya ,** international knowledge sharing platform ,vol4,N°22 , issn 2224-607paper TISTE , web site : file:///C:/Users/sab/AppData/Local/Temp/16517-18923-1-PB.pdf.
- RAPHAEL CHIAPPINI ,(2013), **investissement direct a l'étranger performance a l'exportation** , revue française d'économie , ISSN 0769 .0479 , France , site web : /https :// www.cairn
- Steve Bainbri, (2014), **peut en mesurer les bénéfices de l'investissement dans les ressources humaine ?**, revue européen formation professionnelle, N°14, site web : https://blogs.wordbook .org
- SANGHITA MONDAL ,(2014), **Fdi and firm compétitivités évidence frome indien manufacturent sector (2000 – 01 to 2006 – 07)** ,journal economic & political weekly , vol 49 , issue 38, web site : https://www.freit.org/working/papers/firm level productivity /freits524.pdf.
- SAYEF BAKARI , (june 2017), **the impact of domestic investment on economic growth**, EL MANAR Tunisia , paper n° 80053, MPRA faculty of economic science and management of university of Tunis, web site: https://mpra.ub.uni-muenchen.de/94777/1/MPRA_paper_94777.pdf .
- SAYEF BAKARI , (Anne 2017) , the impact of domestic investment on economy growth new evidence from Malaysia , EL MANAR Tunisia , paper n°79436 ,site web https://mpra.ub.uni-muenchen.de/79436/.
- Said Ait Hatrit , (2019) , **mobilité urbaine Alger a la conquête de l'ouest** , jeune Afrique économie et finance, site web : https://www.jeuneafrique.com/mag/857360/economie/mobilite-urbaine-alger-a-la-conquete-de-louest/
- Temmar .(2018), **Plus de 3.6millions de logement realise entre1999-2018** ,revue APS , site web : www.aps.dz.economie/75380-temmar .

LES COLOQUE

- OMAR RAMDANI , (2001) , **Algérie développement secteur prive** , colloque sur l'Algérie est sur le chemin des reformes , group sénatorial et d'amitié France Algérie , France , site web : www.senat.fr/ga/ga37.pdf.

- SEVIL ACAR , BILGE ERIS , MAHMUT TEKÇE , (2012), **The effect of foreign direct investment on domestic investment evidence from mena countries** , Conference: European Trade Study Group (ETSG) 14th Annual, web sit : https://www.researchgate.net/publication/232751071_The_Effect_of_Foreign_Direct_Investment_on_Domestic_Investment_Evidence_from_MENA_Countries

- Tchouassi Gerard , (2016) , **capital humain et croissance économique une modélisations VAR, Croissance, population et protection sociale : faits et théories face aux enjeux : 59ème congrès de l'Association internationale des économistes de langue française, université Panthéon-Assas (Paris II)**,site web : https//www.researchgate .net

- Younes BENAISSA , (2001) **,la modernisation du secteur public** , colloque sur l'Algérie est sur le chemin des reformes , group sénatorial et d'amitié France Algérie , France , site web : http://www.senat.fr/ga/ga37/ga37.pdf.

les site

- Atlas mondial des données ,(2017), site web : https://knoema.fr/WBWDI2019Jan/indicateurs-de-d%C3%A9veloppement-dans-le-monde?country=1001460&series=1011970&frequency=A

- DIEMER , économie général , site web : https://www.academia.edu/40357048 vue le 20/02/2019.

- Departement federale des affaires etranger , (2019) , **Rapport économique Algérie département fédérale des affaire étranger 2018**, confédération suisse , suisse, https://www.s-g.com/sites/defaults/files.

- Joseph KERGUERIS , (2002),déterminant de l'investissement , RAPPORT DE SENAT FRANÇAIS , N°35 , site web : https://www.senat.fr/rap/r02-035/r02-035_mono.pdf.

- Nation Unis Commission Economique Pour L'Afrique,(2019) , **algerie transformation structurelle , emploie , productionet sociale** , STEPS ,

Ethiopie,site web : https://www.cnese.dz/static/Cnes/data/algeria_steps_fre_17juin.pdf .
- TARIK BENBAHMID ,(2018) , Perspective économique en Afrique 2018 note de pays, groupe de la banque africaine et développement, site web : https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/African_Economic_Outlook_2018_-_FR.pdf.
- https://www.angem.dz/ar/article/cadre-de-creation/ .
- https://www.angem.dz/ar/article/les-conditions-d-eligibilite-au-micro-credit/ .
- www.angem.dz .
- https://www.cnac.dz.